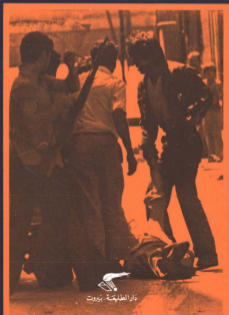


د. فرديك مَعْتوق

جذور الحرب الأهلية

لبنان - قبرص - الصومال - البوسنة



دار الطليحة، بيروت

د. فردريك مَعْتُون

هُذُورُ الْحَرْبِ الْأَهْلِيَّةِ

لبنان - قبرص - الصومال - البوننة

دارُ الطَّالِبِيَّةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ
ببيروت

جميع الحقوق محفوظة لدار الطلبة للطباعة والنشر
بيروت - لبنان
ص.ب ١٨١٣ - ١٦
تلفون ٣١٤٦٥٩ / ٣٠٩٤٧٠

الطبعة الأولى: أيار (مايو) ١٩٩٤

للمؤلف أيضاً:

- مشاهد عاشوراء في النبطية، عاصمة جبل عامل (جنوب لبنان)، منشورات مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، بيروت، ١٩٧٤.
- تطوّر علم اجتماع المرفقة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢.
- مسرح العمّال المهاجرين في فرنسا، مجد، بيروت، ١٩٨٤.
- تنوّع ثقافي، لا تمعدنية ثقافية، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٨٥.
- منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب، مجد، بيروت، ١٩٨٥.
- العادات والتقاليد الشعبية اللبنانية، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٨٦.
- تطوّر الفكر السوسولوجي العربي، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٨٨.
- المرفقة، المجتمع والتاريخ، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٩١.
- معجم العلوم الاجتماعية، (عربي - فرنسي - إنكليزي)، سلسلة أكاديميا، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣.

Les contradictions de la sociologie arabe, éd. L'Harmattan, □
Paris. 1992.

إهداء

إلى أطفال لبنان ،
وإلى إبي جان - ميشال

مقدمة

أخسر الحروب الأهلية التي نشبت في الغرب كانت الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) التي حدثت منذ أكثر من نصف قرن.

في ظل الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بدأت براكين الحروب الأهلية تنفجر الواحد تلو الآخر، في العالم الثالث، برعاية سياسية وعسكرية أميركية وسوفييتية. والحرب الأهلية الأنغولية التي لم تنته فصولها بعد تشكل أبرز نمطياتها. بالطبع لن ننسى الحروب الأهلية الكمبودية واللبنانية والقبرصية والسلقاندورية والنيكاراغوية التي اندرجت كلها في هذا السياق الحربي الأهل البارد.

أما بعد عقد اتفاقية مالطا وبعد توقف الحرب الباردة بين الجبارين وانسحاب أحدهما سياسياً، فقد دخلت شعوب الأراضي كافة في ما سُمي بالنظام العالمي الجديد؛ فازدادت الحروب الأهلية حدة وبدأت تنفجر بيوتيرة أسرع من ذي قبل. وحصة الأسد في المصائب كانت، كما في زمن الحرب الباردة، من نصيب العالم الثالث وحتى الرابع، الشديد البؤس، في أفريقيا، مع الحرب الأهلية الصومالية.

ماذا يعني ذلك؟

يعني أن العالين الثالث والرابع قادمان على مزيد من الحروب الأهلية في ظل غياب نظام اقتصادي عالمي جديد وفي ظل ارتهاق منظمة الأمم المتحدة لإرادة الولايات المتحدة الأميركية دون سواها من الأطراف السياسية الدولية. فالأزمات الاقتصادية التي تحصل في الغرب يوازياً، في العالم الثالث، مازق اقتصادية بكل

معنى الكلمة. فكيف نخرج، على سبيل المثال، الجزائر من الحالة الإقتصادية المتردية التي انزلت فيها ودخلها القومي العام الحالي يبلغ ١٢ بليون دولار سنوياً (من عائدات النفط والغاز) بينما تبلغ فوائد ديونها الخارجية ٨ بلايين دولار سنوياً؟ فهل تكفي ٤ بلايين دولار سنوياً لتغطية نفقات القطاع العام وللاهتمام بالمشاريع العامة وتطوير البلاد إقتصادياً وعمارتياً، علماً أن عدد سكان الجزائر يفوق حالياً ٢٥ مليون نسمة؟

العالم الثالث «محشوره» إقتصادياً والجبار الأميركي يعتمد، أكثر من أي وقت آخر، على ضعف أخصامه وعلى تناقضاتهم الداخلية، خاصة في العالم الثالث حيث المشاكل الإجتماعية هي أيضاً إقتصادية وسياسية. لذلك، عندما تبلغ المشاكل حدّاً لا يُطاق في الداخل، يتفجر الصراع ويقوم الأطراف الخارجية، الإقليميون، ولكن برعاية أميركية، بإدارة هذا الصراع وإيقاعه في نفق متعرج ولكن ضمن السقف السياسي المحدّد، لا خروج منه ولا دعول إليه إلا من خلال بوابات الراعي الأكبر.

يحصل انتداب سلطات الراعي الأكبر تارةً باتجاه طرف إقليمي نافذ (المجموعة الأوروبية بالنسبة إلى الجزائر مثلاً) وتارةً أخرى باتجاه طرف معنوي وسياسي دولي (منظمة الأمم المتحدة بالنسبة إلى الصومال مثلاً) وطوراً باتجاه طرف إقليمي وطرف دولي معاً (المجموعة الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة بالنسبة إلى البوسنة مثلاً).

ولكن، في الحالات كافة، رعاية الأمور تأتي، نظرياً وعملياً، على شكل رعاية مازق. فاللعبة مغلفة والمصائر معروفة مسبقاً والحرب الأهلية لن تُخرج البلاد من المشاكل التي تعاني منها بل ستوقعها في مشاكل أكبر وأعظم.

موقع العالم الثالث صعب جداً في هذه المعادلة الجديدة، أكثر من الوضع الذي كان محصوراً فيه هذا العالم الثالث نفسه إبان صراع الجبابرة الباردة، قبل ١٩٩٠. فاليوم ترتدي الحرب الأهلية، في منظور السياسة الأميركية الدولية، طابعاً قمعياً بحثاً. ذلك أن المنظور الإيديولوجي الذي شكّل وقود الحرب الأهلية أيام الحرب الباردة سقط ولماحت آثاره.

فالولايات المتحدة الأميركية تقمع العراق مثلاً باللجوء إلى تهديده بالحرب الأهلية، وتقمع الصومال بالحرب الأهلية المباشرة، للسيطرة على القرن الإفريقي البالغ الأهمية في استراتيجية الطاقة النفطية في العالم. لا مشاكل إيديولوجية فعلية مع هذه البلدان التي تطمح كلها إلى الالتزام بالنتيجة الإقتصادية الليبرالية. المشكلة الوحيدة بينها وبين الجبار الأميركي هي من طبيعة سياسية. وقمعها هو يتم مباشرةً وبالحرب الأهلية، بإدارتها والسيطرة على بقائهما مشتتة وفي عدم معالجتها أو التخلص من ذيولها.

حتى أن التهديد والقمع أصبحا وقحين. فلا تضام على الموضوع ولا تمجيد للمسؤوليات ولا تتصل من الدور الفاعل، كما كان يحصل إبان الحرب الباردة، بل تهديد مباشر بإشغال نار الحرب الأهلية. فالنظام العالمي الجديد يقوم على إشغال الحرائق أينما يرى راعيه الأمر مناسباً له. وحقل الحرائق الأسهل هو العالم الثالث الذي لم يتم ترويضه بعد بشكل كافٍ، نظراً لتشابك بناء الاجتهادية والمعرفية.

أما ما يتضمّنه هذا الكتاب فهو مقارنة سوسيولوجية للحروب الأهلية بصفة عامة، مع التركيز على تلك التي تطال الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل خاص. فمعرفة جذورها ومساراتها تساعدنا على فهم الحروب التي تشتعل في الجزائر ومصر مثلاً والتي سوف تشتمل في العالين الثالث والرابع.

لا نشبه الحروب الأهلية بعضها، في مساراتها السياسية، لكن آلياتها الإيديولوجية والعسكرية جذّ متقاربة. ويحاول هذا الكتاب تحليل هذه الآليات والوقوف عند أبرز تجلياتها كما هي حاصلة على أرض الواقع، في تجارب ظاهرياً مختلفة وجوهرياً متصلة.

سرعل (شمال لبنان)،

كاتون الثاني ١٩٩٤

الفصل الأول

ثوابت الحرب الأهلية

كان المفكر الفرنسي كلود - هنري دوسان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) قد اعتبر في كتابه دليل الصناعيين الصادر عام ١٨٢٣، أن الحروب سوف تتراجع مع تقدم الصناعة والمكنة في العالم، قائلًا: «الصناعة هي عدو الحرب، وكلما تقدمنا في القيمة الصناعية عسرنا في المقابل القيمة الحربية».

لم تصح نظرية هذا الفيلسوف الفرنسي، بل إن الحرب، كنزعة بشرية سياسية، قد طوّعت الصناعة وأدخلتها وأدخلت تقنياتها في استراتيجيات السيطرة المختلفة عبر العالم.

فكلما تقدّمنا في القرنين التاسع عشر والعشرين لاحظنا أن الحرب هي من ثوابت الحضارة البشرية. فإذا لم تقم المجتمعات ذاتياً بـإنتاجها، ظلّت على استعداد شبه دائم لتبنيها مع اشتداد قرع الطبول. ولا تنفع مآسي الحروب الماضية ونظاعاتها في تلافى الحروب الجديدة. بل إن قطار الحرب يسير في البشرية من جبل إلى جبل ومن زمن إلى زمن، بغير توقف.

والقرن العشرون الذي رأى فيه الكثيرون من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسيين خلال القرن التاسع عشر قرن نهاية الأزمات، ينتشع اليوم أملاً في مظهر قرن الاكتشافات الكبيرة وقرن النزاعات الكبيرة على حدّ سواء. فالأشكال القديمة للحرب اتخذت خلال القرن العشرين سميات جديدة وأخرجت بـسيتاريوات جديدة. غير أن النسيج الإنساني لجميع نزاعات القرن العشرين لم يتنلف كثيراً عمّا كان عليه في السابق. فالبشرية لم تخرج، على رغم التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي الذي حققته، من دائرة الحرب المغلقة.

فلو اخضعنا الامور الحربية الخاصة بقرننا لمطالعة الجنرال فون كلاوسفيتس،
منظر الحروب الأوروبية خلال القرن الماضي، أو لمطالعة العلامة ابن خلدون،
مراقب غزو برابرة تيمورلنك مطلع القرن الخامس عشر، لما استغربناها. ذلك
أن ثوابت العنف الحربي قد تكررت عبر القرون.

والمجال الأكثر دلالة على التكرار هذا، هو ما نطلق عليه اليوم تسمية
الحروب الأهلية، أو تليقاً بالتزايدات الأهلية والداخلية. فالعنف البشري يجد
تجلياته الأوضح في هذا الشكل السياسي من الصراعات المسلّحة لدى الكثير من
الشعوب. صحيح أن لكل حرب أهلية نكهتها الخاصة، لكن الآليات التي تقوم
عليها هذه الحروب - أبنياً وفتحت - هي واحدة كما سنرى.

فالمعادلة الأساسية التي تطرحها عادة الحرب الأهلية معادلة مثقّلة الزوايا.
من ناحية أولى هناك الدولة (وقد تكون قديمة قائمة على البطش، أو ضعيفة قائمة
على الديمقراطية البسيطة، لكنها بالضرورة وفي جميع الأحوال دولة وفاقية، قائمة
على اتفاق نصّي أو دستوريّ أو حتى شفهي بين جماعاتها الأساسية). ومن ناحية
ثانية هناك معارضة مسلّحة وميليشيات (تقوم ضمن الدولة ولكن ضدّها، على
أساس أنها تجمّعات سياسية وحزبية متشابهة بعضها عن بعض بإيديولوجيته
العدوانية). ومن ناحية ثالثة هناك المجتمع المدني (الذي قد يصبح، بفعل الحرب
والتقسيم الجغرافي لمناطق النفوذ العسكري، مجتمعات مدنية تجمع بينها نظرة
واحدة إلى أصحاب المشروع التسلّطي وإلى أمور حياتها اليومية).

تقوم الحرب الأهلية على هذه القاعدة الثلاثية على وجه العموم، علماً أن
طبيعة كل عنصر من عناصرها قد لا تتكرر هي ذاتها في النهلج كافة. فالدولة هنا
ديكتاتورية وهناك شبه ديمقراطية، الخ. والأحزاب المسلّحة تختلف في ما بينها
ومن بلد إلى آخر بحسب التلوين الإيديولوجي الذي يوجّه ممارساتها. أما
المجتمع المدني فتكوينه المعرفي يختلف من بلد إلى آخر ووعيه يتمحور بشكل
خاص في كل تجربة من التجارب.

١ - من الإقتصادي إلى الإيديولوجي

إن العنصر الإيديولوجي، لا العنصر الاقتصادي، هو الذي يتصدّر قائمة

الثوابت في النزاعات البشرية، كما يلاحظ مايبكل مان^(١). فمن دون إيديولوجيا حرب لا وجود للحرب.

فالحرب الأهلية تقوم على إيديولوجيا التخاصم التضالي. ومن دون هذا الشكل من التخاصم لا يمكن للحرب الوقوف على رجلها فترة طويلة، ولا حتى الدخول إلى السيلان الإجتماعي ومنه إلى أعياق هواجس الجماعات التي يفترض بها أن تكون متقاتلة.

صحيح أن المصالح الاقتصادية قد تكون المحرك الحقيقي للنزاعات الأهلية، كما في النموذجين الأميركي والفرنسي، لكن الخلاف في المصالح الاقتصادية لا يصبح، فعلياً، منجرأ إلا بعد افتراضه بالخلاف الإيديولوجي.

فخلاف المصالح الذي فرّق لمدة طويلة بين ولايات الجنوب السبع وبين ولايات الشمال في الولايات المتحدة الأميركية، والذي تسبّب في اندلاع الحرب الأهلية الأميركية المعروفة بحرب الانفصال (١٨٦١ - ١٨٦٥) يفرس جفوره في الصراع الاقتصادي الذي استمر لأكثر من تسعين عاماً بين ولايات الجنوب الزراعية (المنتجة للقطن والسكر والتبغ) وبين ولايات الشمال الصناعية (الحاضنة للصناعات التحويلية الكبرى في البلاد). حتى إنه يُذكر أن الخلاف كان قد ظهر إلى النور عام ١٧٧٦، عند الإعلان عن وثيقة الاستقلال الأولى الشهيرة، حيث إن ولايات الجنوب الزراعية والغنية كانت تخشى المراسيم القديريالية المتتالية التي كان يزداد ازدهار الشمال على أساسها ويزداد ارتباط الجنوب به من خلال إنشاء مصرف الولايات المتحدة الفيدرالي وتطبيق الرسوم الجمركية القديريالية التي كانت تستهدف الجنوب أكثر من الشمال، كونه أكثر لجوءاً إلى الاستيراد منه إلى التصدير، الخ.

هكذا فإن الصراع الاقتصادي الأميركي كان بالتالي مفتوحاً على الجبهة الداخلية في الولايات المتحدة الأميركية منذ عقود عدة. لكنه لم يتحول نزاعاً اجتماعياً وأهلياً إلا بعدما تصدقت به إيديولوجيا التخاصم التضالي. وشرارة هذه

(١) Michael MANN, *The Sources of Social Power, from the Beginning to 1760* (١)
A.C. U.K., Cambridge Univ Press, 5th edition, 1992.

الإيديولوجيا اندلعت مع انتخاب الرئيس ابراهام لينكولن، في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٠، على أساس برنامج سياسي يركز أساساً على إزالة العبودية من النظام السياسي والمدني الأمريكي.

فالصراع الأمريكي لم يتحول حرباً أهلية مسلحة ودموية إلا بعدما وجد نفسه إيديولوجياً حرة. ففي خندق الجنوب وقف مناصرو نظام العبودية وفي خندق الشمال وقف معاربي نظام العبودية هذا. ومع تركيز إيديولوجيا التخاصم التنضالي بدأت الحرب فعلياً في النفوس وعلى الأرض معاً.

في النموذج اللبناني (١٩٧٥ - ١٩٧٦) بشكل خاص) يمكننا أن نلاحظ اللجوء إلى تأسيس عنفي مشابه. فكلنا يذكر كيف أن الشارع الإسلامي كان يتندد بامتيازات المسيحيين الاقتصادية منذ زمن الانتداب الفرنسي، وكيف أنه لم يكن يترك مناسبة إلا ويرفع شعار الغبن. وفي المطلب الاقتصادي عنواناً للعمل السياسي المعارض في لبنان لمدة تفوق الخمسين سنة: يرفع الشارع المسلم شعار الغبن ويرد الشارع المسيحي بأن لا امتيازات فعلية للمسيحيين. ولم تقم الحرب الأهلية على رغم ذلك.

فشرارة الحرب الفعلية كانت إيديولوجية، إذ عندما أعلن الشارع الإسلامي في لبنان تضامته مع القضية الفلسطينية، على إثر حادثة عين الرمانة في ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٧٥، وعندما وقف الشارع المسيحي في لبنان ضد هذه القضية، بدأت فعلاً الحرب الأهلية. انقسم أهل البلاد إلى مع الفلسطينيين، و«ضد الفلسطينيين» وحينذاك وجدت الأرضية الإيديولوجية للصراع الاقتصادي - الاجتماعي المزمع بين جماعات البلد الواحد، فتضجر الصراع الأهلي على صعيد واسع عندما تمّ ربط الاقتصادي بالإيديولوجي، وليس قبل ذلك.

شكّل مجتمّر السوالات الإيديولوجية في النموذج الإسباني (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، كما في النموذجين الأمريكي واللبناني، الشرط الأساسي لاندلاع الحرب الأهلية. فالغبن الاجتماعي والاقتصادي الحاصل في مناطق كتالونيا ولباسك قديم ومعروف. ولكن الأمر لم يكن، طوال قرون، ليُسبب في حرب أهلية. فقد اندلعت الحرب عندما تبوأ الجمهوريون السلطة في البلاد

وعندما رفعوا شعاراتهم الديموقراطية المعادية للفاشية، في حين كان أنصار فرانكو يرفعون شعارات مؤيدة للفاشية المتصاعدة في أوروبا في ذلك الحين.

أثقلت بذلك الحرب الأهلية الإسبانية من أرضية الحلاف الإيديولوجي الحاد، علماً أن مطلبها الاقتصادي كان قد سبق المطلب الإيديولوجي بقرون عدة، لكن عملية التضجير لم تحصل إلا عندما اقترن الاقتصادي، مرة أخرى في تاريخ الحروب الأهلية، بالإيديولوجي.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الصياغة الخاصة بكل مطلب إيديولوجي تختلف عناصرها في كل واحد من النماذج: في النموذج الأميركي يخلب الثاني عبودي / معاد للعبودية، في النموذج اللبناني يخلب الثاني فلسطيني / معاد للفلسطيني، وفي النموذج الإسباني الثاني فاشي / معاد للفاشية.

وتكررت المعادلة ولم تتكرر العناصر، إذ يمكن لوضعية الخصام أن تتخذ أشكالاً مختلفة وأن تبقى قوية في كل مرة. فالهم هو استجابتها للمطلب العام الراهن وليس لنماذج جامدة وثابتة. وما يحرك إيديولوجيا ما في عقد محدد قد لا يحرّك هذه الإيديولوجيا بعد عقد من الزمن حيث تكون قد تغيرت المعايير. فالفضية الفلسطينية، على سبيل المثال، التي كانت هي الفضية بالنسبة لقسم من الشعب اللبناني في السبعينات لم تعد في التسعينات كما كانت عليه بالنسبة إلى هذا الشعب نفسه. ووضعية الفاشي والمعادي للفاشية لم تعد تعني شيئاً بالنسبة إلى الإيبانيين اليوم.

فكل زمن يفرز إيديولوجياته الخاصة. وعلى حد تعبير كارل مانهيم: للإيديولوجيا أن تتحول إلى طوطم جديدة أو أن تتحجر وتومت، حيث أنّ زمن الأفكار، كزمن متجيبها، زمن نسبي ومحدد.

ونلاحظ أيضاً الظاهرة نفسها في كيفية اندلاع الحرب الأهلية اليوغوسلافية مؤخراً، حيث يأتي العنصر الاقتصادي في المرتبة الثانية بالنسبة إلى العنصر الإيديولوجي.

فعمتاً مات المارشال تيتو عام ١٩٨٠، كان الدين الخارجي اليوغوسلافي قد بلغ ١٨ بليوناً من الدولارات، والمعجز في الميزان التجاري الخارجي كان يبلغ

حينذاك أيضاً ثلاثة بلايين دولار. أما معدل النمو الإقتصادي فكان قد بلغ مستوى الصفر.

لكن هذا الوضع الاقتصادي المأسوي لم يكن كافياً لإشعال الحرب الأهلية علماً أن العديد من المراقبين السياسيين الأوروبيين كانوا قد تنبأوا بانفلاتها في يوغوسلافيا لمجرد وفاة المارشال تيتو.

لم يبدأ نضوج الحرب الأهلية الفعلي إلا بعد ست سنوات من تاريخ وفاة تيتو مع وضع المذكرة الإيديولوجية الصربية الأولى، ولم تشتعل الحرب فعلياً إلا بعد عشر سنوات، أي في عام ١٩٩٠.

ما هي هذه المذكرة؟ هي وثيقة وضعها صربيون للتنبير للحرب ضد الأتنيات الأخرى. حول هذه المذكرة يقول لنا ميخائيل تشيرنوبرنيا، وهو وزير سابق للتصميم في الجمهورية الصربية، يقطن حالياً في بريطانيا، ما يأتي:

المرحلة الأولى لنهوض الوعي القومي الصربي بدأت مع قيام تجمع من المثقفين الصرب شرع في إيداء سلسلة من الأفكار حول اللغة والثقافة والتاريخ والموقع الإقتصادي للشعوب الخاضعة لغير إرادتها. وكان يشارك في هذا التجمع عدد من أعضاء أكاديمية العلوم والفنون الصربية. وقد نشر هذا التجمع نتيجة أبحاثه عام ١٩٨٦ تحت عنوان (مذكرة حول وضع صربيا في يوغوسلافيا).

علينا أن نتوقف مطولاً عند مضمون هذه المذكرة، يتابع تشيرنوبرنيا. فما الذي قدمته؟ في الواقع، وعلى رغم أن هذه المذكرة كانت قد صيغت في أكاديمية العلوم الصربية، إلا أنها لم تكن تشكل وثيقة علمية بكل معنى الكلمة. بل كانت مجرد برنامج سياسي قائم على عدد من الانتقادات حول مكانة صربيا في يوغوسلافيا.

في مقدمتها، كانت المذكرة تشير إلى خطورة وضع الأمة الصربية الخاضعة لعدوانية عامة في البلاد، ولا تلبث أن تؤكد على إرادة دنيئة كانت تمارسها يوغوسلافيا كدولة اتحادية، منذ ١٩٤٥، تقضي بإبقاء صربيا في وضعية متخلفة، للانتظام من هيمنة الصرب على الجبهة العسكرية بين الحريين العالميتين.

وتختم المذكرة كلامها باستخلاص أن الموقف الانتقاصي للجمهوريات

الأخرى (داخل الاتحاد) ضد صربيا لم ينجف ولم يضعف أبداً على مرّ السنين، بل ازداد شدة. ومن هنا ضرورة رفع شعار (راج كثيراً في ما بعد) يقول إن صربيا ربحت الحرب ولكنها خسرت السلام. وقد شكّلت هذه المفكرة صاعق التضجير للوضع برئته⁽¹⁾.

في النهج كافة نلاحظ عملية هدفها الإقحام السياسي والقطعية الإيديولوجية. فالمساومة تُطرد بشكل متعمّد من الساحة لكي يفسح المجال أمام انشطار الخلية الوطنية الأساسية وتحولها خليتين أو ثلاثاً أو أكثر. ففي النموذج الأميركي واللباني والقباضي انشطرت الخلية الأساسية إلى اثنتين، وفي النموذج اليوغوسلافي والصومالي انشطرت الخلية الأساسية إلى ثلاث خلايا أساسية حتى الآن، مع العلم أن الوضع قابل لمزيد من الانشطار في يوغوسلافيا مع عودة الألبان إلى إثنتهم وكذلك البلغار وكذلك عودة المقدونيين وسكان كوسوفو، كما أن الوضع الصومالي قابل للانشطار إلى ١٤ خلية مع وجود ١٤ قبيلة أساسية في تلك البلاد.

نلاحظ أيضاً أن تجنّب الولاءات الإيديولوجية يترافق دائماً مع توزيع للخصوم والمقاتلين إلى كتلتين. وعلى الفرد، في هذه الحال، أن ينتمي إلى هذه الكتلة أو إلى تلك. كما ينبغي أن تكون هذه العملية شاملة وشديدة التماسك، حيث إن الحرب الأهلية ستقوم فيها بعد على تحاصم هاتين الكتلتين بشكل أساسي، بوصفه تحاصم عالين مستقلين وليس خطين سياسيين فقط. وتعظيم حجم الكتلة وشموليتها شرطان ضروريان لإطالة أمد الصراع، حيث إنه، بهذه الطريقة، يتخذ أبعاداً ثقافية وحضارية عامة، أو يسعى إلى ذلك على الأقل.

٢ - إيديولوجيا الفتنة

ميزة الحروب الأهلية أن قادتها يحاولون دوماً تأسيسها على إيديولوجيا طوباوية من الفتنة الارتقائية. فيعدون الجماهير ببلاد جديدة يحصل فيها تغيير شامل (كالعهد الإسباني الجديدة أو يكمبوديا الجديدة)، أو أنهم يعدون بنصرة

Mihailo CRNOBRNJIA, *Le Drame yougoslave*, Rennes, éd., Apogée, (1) 1992, pp.86-88.

الإثنية (كرواثيا الكبرى أو صربيا الكبرى)، أو أنهم يعدون بنصر الدين (لبنان المسلمين، أو لبنان المسيحيين أو بوسنة المسلمين)، أو أنهم يعدون بظفر القبيلة (قبائل شمال الصومال أو قبائل وسط أو جنوب الصومال). كل هذه العصور تصلح لتأسيس المشروع الحربي الأهلي.

ولكن علامَ تركز إيديولوجيا الفتنة الارتقائية التي يحمل لواها مقاتلو الحرب الأهلية الذين يأتون من أفاق مختلفة كما رأينا؟

تستند هذه الإيديولوجيا إلى إرساء نظرة جديدة إلى أمور الدنيا. لكن إشاعة نظرة كهذه ليست بالأمر السهل، كما يلاحظ عالم الاجتماع الفرنسي جان دوفينيو الذي يقول إن «النظرة الجديدة إلى أمور الدنيا كافة غالباً ما تكون غير شعبية. ذلك أنها تشوّه الصورة الجماعية والمقبولة من الجميع والتي تشكّل الواقع»^(١).

لذلك على أصحاب المشاريع الحربية أن يبذلوا جهداً إيديولوجياً كبيراً، على الصعيد الإعلامي، لإقناع الرأي العام بصحة نظرتهم الجديدة إلى أمور الدنيا والآخرين، حيث إنه ينبغي ألا تنسى أن النظرة إلى أمور الدنيا، السابقة على اندلاع الحرب الأهلية، هي نظرة شاملة، وفاقية، يجد الأخر مكاناً له فيها ولو بتحفظ. فإن لم تبدل هذه النظرة، لا مجال لنجاح مشروع الفتنة الأهلية ولا لاستمراره. فالحرب الأهلية، على رغم الفرقة والوهج اللذين يلازمان اندلاعها، لا تستحوذ على الالتفاف الشعبي لحظة انتشارها في البلاد. وذلك ما لا يحصل إلا بعد أشهر عدة وعندما تكون الإيديولوجيا التخاصمية التضالفة قد بُثت ليلاً ونهاراً في الشارع والبيت ومكان العمل.

لا يقلع الناس عن نظرتهم السابقة إلى الدنيا والآخرين بسهولة، بفعل علاقات الجيرة والصداقة والعمل التي تكون قد اتبنت خلال فترة السلم. لذلك فإن القول بالطرح العدائي الجديد لا يجد إقبالاً شعبياً إلا بعد فترة من الزمن.

وميزة النظرة إلى أمور الدنيا هذه أنها تقصّر المسافات وتحمّج المدى الجغرافي. فعالم الحرب الأهلية هو عالم في حجم منطقة. ولا يهم ما يدور خارج هذا العالم - المنطقة. والإطار المرجعي لكل الأمور ليس البلاد، بل المنطقة حيث

Jean DUVIGNAUD, *L'anomie*, Paris, éd. Anthropos, 1973, p.16.

(١)

يعيش الفرد محبوساً. والعالم الوحيد المسموح لهذا الفرد أن يتفاعل معه عمل صعيد مشاعره هو العالم - المنطقة الذي يربط قادة الحرب مصير الفرد بمصيره.

فبالنسبة إلى المسيحي في الحرب اللبنانية، يكون العالم الحيوي هو عالم هيمنة القوى المسيحية في لبنان والمعروفة بالمناطق الشرقية. أما بالنسبة إلى المسلم، فإن العالم الحيوي يقف عند حدود المناطق الغربية حيث يقطن سكن المسلمين.

وبالنسبة إلى الكرواتي فإن الأمر لا يختلف، فعالمه الحيوي هو المناطق الجغرافية حيث السيطرة للقوى المسلحة الكرواتية. وبالنسبة إلى الصربي يكون العالم الحيوي العالم الذي يوجد فيه الجيش الصربي.

يختلط في هذا التصور المفهوم السياسي بالمفهوم المحرك للجماعة (إثني، ديني، قبلي) بالمحيز الجغرافي للسيطرة العسكرية على الأرض.

وعالم الكتلة (أ)، في خضم الحرب الأهلية، هو المنطقة «المحررة» من البلاد، أي جزء من كل وقسم من الوطن السابق. وعالم الكتلة (ب) هو أيضاً المنطقة «المحررة» من وجود العدو.

فحتى لو بقيت بعض القرى المسيحية في المنطقة التركية من جزيرة قبرص أو بقيت بعض الجيوب التركية في المنطقة اليونانية، فهذا لا يعني، في منطق الحروب الأهلية، شيئاً، حيث أن قاعدة تصور الكون والأخوين مختصرة في المنطقة «المحررة» من البلاد، المحاصصة لسلطة صافية من طرف الكتلة (أ) أو الكتلة (ب).

فالمنطقة الجغرافية التي يحتلها العدو، في الحروب الأهلية، هي أشبه بالعدم. إنها لا تساوي شيئاً طالما أنها لم تتحرر. وسكانها حتى ولو كانوا، من أنصار الكتلة (أ) إلا أنهم لا يزنون شيئاً يذكر في المعادلة الإيديولوجية - المعرفية العامة. فالمنطقة (ب) برمتها هي خارج الوجود، بأحداثها وأتصارها. والشعور بالطمأنينة غير مسموح به للأفراد خارج إطار العالم - المنطقة الذي تقوم بيئاته كل، من الكتلة (أ) والكتلة (ب)، بشعارات مختلفة ولكن بمنطق واحد.

لم أكن أنهم تماماً ماذا كان يقصد كلوف في مسرحية صمويل بيكيت في انتظار غومو عندما كان يقول لزميله في البؤس: «خارج هذا المكان، لا شيء»

سوى الموت». كان في الواقع يعبر عن هذا الشعور بالحصار الداخلي الذي يعيشه كل فرد في خضم الحرب والذي أصبح واضحاً تماماً لكل من عاش الحرب اللبنانية في بيروت.

تفصّل أجواء الحرب الأهلية مجال الكون عند المدنيين بشكل متعمد، محجمة إياه قدر المستطاع لكي يتطابق مع تصوّر الكون الخاص بالكتلة المحاربة، مع مصالحتها، مع أحلامها ومع هواجسها.

أما معالم الوطن الموعود للمدنيين فيتمّ تفصيلها أيضاً إيديولوجياً. وغالباً ما يتحدد هذا الوطن، في بلدان العالم الثالث، بشكل تراجمي. كسويديا الموعودة في خطابات الحمبر الحمر هي كسويديا المعروفة في الأزمنة الذهبية المغايرة. وكذلك لبنان الموعود هو، عملياً، إمّا وطن ما قبل الانتداب الفرنسي وإمّا وطن مرحلة الانتداب بالذات. أما صربيا الغد، فهي صربيا الكبرى المعروفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكرواتيا الغد هي كرواتيا الكبرى التي أسسها ملوك الكروات في القرن الرابع عشر. وقبرص المستقبل هي قبرص العودة إلى عهد السلطنة العثمانية. أمّا صومال الغد فهي صومال الباردة، صومال العودة إلى رحم القبائل الأصلية.

فالتاريخ، في الحروب الأهلية، تاريخ معكوس، يعطّل الحاجز وينسف جسور الوفاق لا ليتقدم إلى الأمام، بل ليتراجع إلى الوراء. والتاريخ في نزاعات العالم الثالث الأهلية تاريخ تقليدي هاجسه العودة إلى صيغ الماضي على رغم بريق الكلمات التي لا تعدو كونها إيديولوجيا، أي وعوداً سياسية غير ملزمة بالضرورة للتطبيق. فالعود المعلقة صورية وملفومة في صميمها من حيث إنها دعوات خفية للعودة إلى الوراء وإلى أزمنة لا تصلح لحل المشكلات المطروحة، بل لتعميق الخلافات والهوة الفاصلة بين المتصارعين.

ودفع بلدان العالم الثالث إلى أتون الحرب الأهلية معروفة نتائجه في حسابات الدول الكبيرة، حيث إن الصراع الداخلي، في المعادلة التقليدية، لا يمكنه سوى الانزلاق التدريجي في انهما التآكل، ثم التوازن، ثم المحافظة إلى ما لا نهاية على هذا التوازن من خلال إنشاء خطّ للتهدئة، ثابت، لا يسمى أحد إلى

تعديله (نيقوسيا تشهد على ذلك، وكذلك بيروت، ومقدبشيو، ومن حيث لا تعدي أيضاً سرايفو).

والحرب الأهلية صراع مسلح بين جماعات ومواطنين يتشون جميعاً إلى دولة واحدة. فالهدف الأول، بالتالي، عند اندلاع الحروب الأهلية، هو ضرب الدولة على يد الجماعات المتخصصة نضالياً. فالصراع بين الجماعات المتخصصة يبدأ بضرب مشترك لأسس الدولة، ذلك أن الدولة تمسّد على الأرض وفق الجماعات الأهلية كافة في البلاد. فكيف يمكن الإبقاء على الدولة، أي على حد أدنى من الوفاق، والولوج في الصراع المسلح الأهلي؟ لذلك تتفق الجماعات المتخصصة، ضحياً خلال الحرب الأهلية، على ضرب الوسطاء ومنهم الدولة، الوسيط الأكبر.

فالاتجاه على قوات الأمم المتحدة على يد الكرواتيين والصرب على حد سواء عام ١٩٩٣ لا يفاجئنا، بل يأتي ضمن هذا السياق. وحالم في ذلك كحال رجال الدوك والفرقة ١٦ في بيروت الذين كان ينهر عليهم رصاص القنص من المناطق الشرقية والغربية على حدّ سواء عندما كانوا يظهرون على خط التماس. أمّا في الصومال فالوضع أكثر مأسوية حيث كان انفراط الدولة كاملاً، مما ترك المدنيين فريسة سهلة للجماعات المسلحة.

في الواقع إن إيديولوجيا التخاصم النضالي التي تميّز الحروب الأهلية هي منظومة فكرية تقوم على صورة جوهرية هي صورة الـ«نحن»، لا على صورة الـ«كل». والنحن هنا تعني جماعة دينية أو إثنية محددة أو عصبية قبلية. الخ. والنحن تعني جماعتنا، كتلتنا. وفي هذا نحن لا مجال للاخر. وطالما أن لا مجال للاخر فكيف بالتالي يكون المجال للكل، لجميع سكان البلاد. فالكل هو مجال الدولة التي تعتبر نفسها مسؤولة عن جميع المواطنين، أمّا نحن فهي مجال القبيلة والجماعة والحزب المعلق والطائفة أو الإثنية.

لقد بدأت جميع الحروب الأهلية المعروفة في القرن العشرين بتغليب نحن القوية على الكل الجاهي، وبدأت جميع الصراعات المسلحة الداخلية بضرب الدولة واستبدالها بنحنيين وكتلتين متصارعتين.

الدولة الواحدة والجامعة ضربتها ككتلتا المتصارعين في ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٧٥ في لبنان. وعلى رغم كل ما قيل هنا وهناك حول الموضوع يبقى أن الاستعراضات المسلّحة الفلسطينية في شوارع العاصمة في ذلك اليوم كانت طعناً صريحاً بالدولة اللبنانية وبشرعيتها، كما أن اقتصاص جماعات الميليشيا التابعة لحزب الكتائب من قاتلي أحد رفاقهم صيحة ذلك اليوم، بأنفسهم، وبقرار منهم، شكّل أيضاً طعناً بشرعية الدولة وقوانينها. فالطرفان الأساسيان اللذان سيؤسسان للحرب اللبنانية وفقاً، كل على طريقته، في وجه الدولة وضرباها علناً في معناها الجوهري، في ذلك التاريخ الذي يعتبر عن حق، نقطة البداية في الحرب الأهلية والإقليمية اللبنانية.

ضرب مؤسسات الدولة الجامعة، القديرية، في يوغوسلافيا كان الهدف الأول للمتخاصمين الصرب والكروات وحالياً المسلمين. ضرب الدولة الصومالية جرى بلا رحمة على أيدي القبائل في جنوب البلاد وشمالها ووسطها عام ١٩٩١. أما الدولة القبرصية فقد تمّ تفكيكها عام ١٩٧٤ لتسكن من تقسيم البلاد بإشراف بريطاني - تركي.

وأخطر ما في الأمر أن كسر الدولة، في الحروب الأهلية، يمهد الطريق لكسر المجتمع المدني. قضى كل الحروب الداخلية تمّ تحطيم الدولة أولاً، ثم تلاها المجتمع المدني الذي أصبح، في غياب حماية الدولة له، مكسور الجناح وسريع العطب. وضرب المجتمع المدني في كمبوديا ولبنان والصومال وأنغولا، الخ، جرى دائماً تحت شعار «الدفاع عن القضية»، قضية الحزب أو قضية المجلس الأعلى للطائفة أو الإثنية، أو باسم قضية القبيلة التي تسمى في لغة ابن خلدون المعصية.

خلال النزاعات المسلّحة الأهلية، تكون الدولة هي المحكّم المزعج، فالجميع يطلق النار على عناصرها ويقصف مواقع هذه العناصر. أما الجماعة/ الكتلة التي يتمّ تشييدها في كل منطقة على حدة فهي تفقد هوية المجتمع المدني التي كانت تسمى إليه قبل بدء الحرب.

تقوم كتل الحرب الأهلية على أنقاض الدولة وعلى أنقاض المجتمع المدني

الذي ينشأ في مدن متباعدة منقطع بعضها عن بعض (مثلاً كان حال بيروت وجونيه وطرابلس على سبيل المثال خلال الحرب اللبنانية، أو مثل حال فهاغوستا ولياسول خلال الحرب القبرصية)، ويعيش الناس في هذا التباعد تجارب مختلفة نسياً عن تلك التي يعيشها أناس آخرون في بقع أخرى تخضع لسيطرة العدو.

وميزة الفرد في إطار الكتل التي تنشأ عن الحرب الأهلية أنه يفقد مواهبته السابقة. فبدل أن يعتبر مواطناً لبنانياً، يعتبر عسواً على المنطقة الغربية أو على المنطقة الشرقية من البلاد. يفقد هويته الوطنية لصالح هوية مجتمعة، طائفية وإيديولوجية، ويصغر الإنسان في حجمه السياسي وعزى من مواهبته قبلى عليه واجبات وتذهب منه حقوقه.

تسهل العملية هذه بالطبع في ظل غياب الدولة. ومن هنا تكفيك المتخاصمين خلال الحروب الأهلية والذي يقضي بضرب الدولة لكي يسهل بعد ذلك تفكيك المجتمع المدني وتحويله أفراداً ورعايا.

وما أن الكتل التي تم إنشاؤها مصيرية لاستمرار ميزان قوى المتحاربين خلال النزاع الأهلي، لذلك ينفي الأنا تشوباً شائبة والآن يشكك أحد في صحتها وفي وجودها المطلق. والإيمان بالكتلة التي ينتمي إليها الفرد، في المنطقة (أ) وفي المنطقة (ب) ينفي أن يكون تاماً. فالاختراقات تصبح بسبب هذا المنطق عرضة للقمع، مخافة أن ينسحب نموذجها الوقائي فيهدد التعصب العام الذي يخضع له الأفراد.

وما أن الحروب، ضمن إطار الكتلة، لا تتوافر سوى في المحفل الاجتماعي، تبدأ عمليات التطهير الإيديولوجية للمحفل الاجتماعي الذي يتجاربه المختلفة وغير المنضبطة بالمعنى السياسي للكلمة. فالزيجات المختلطة توضع في طليعة الأعمال المشبوهة. وهذا ما سبب سفر الكثيرين من الأزواج اللبنانيين إلى خارج البلاد خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦.

وفي قبرص فضل أصحاب الزيجات اليونانية - التركية، على قتلها، مفادرة البلاد عام ١٩٧٤. وهذا ما نشهده حالياً في يوغوسلافيا حيث يطرد المتزوجون المختلطون (زيجات الصرب من كرواتيين مثلاً أو زيجات كرواتيين من صرب

أيضاً)، وحيث يخيّر الزوجان بين الانفصال مع عودة كل عنصر إلى قطعه الأساسي وبين التهجير خارج المنطقة. وقد تبيّنت هذه السياسة التطهيرية، عند الطرفين، بحسب إحصاء للصليب الأحمر الدولي صدر في آب (أغسطس) ١٩٩٢، بتفريق حوالي مائتي ألف حتى الآن رجالاً ونساءً وأطفالاً.

فالزواج المختلط، كالدولة، بشكلٍ واحة تفاهم وولفق. وهذا ما يجعل منه عدواً للود بالنسبة إلى صفاء العرق (في يوغوسلافيا) أو نقاوة القبيلة (في الصومال) أو الانجسام السياسي في المنطقة (في لبنان وكيمبوديا).

وخلال النزاعات الأهلية المسلّحة يفترض بالفرد أن يكون من المتضمنين إما إلى اللون الأبيض أو إلى اللون الأسود، وأن يعود بذلك إلى فجر وعيه القبلي أو الديني.

فعالم الحرب الأهلية عالم مغلق، كذلك الذي يصفه كارل بوبر، عالم لا حرية فيه كحق من حقوق الفرد، تسوده العلاقات والولاءات العشائرية والوطنية، حتى ولو تغلّقت هذه العلاقات بتسميات حزبية لا تعدو كونها إيديولوجية، وبالتالي زائفة.

وفي إطار هذا العالم المغلق كانت صحف كل منطقة، خلال الحرب اللبنانية، لا توزّع إلا في المنطقة نفسها، لكي تسهل رقابتها وقمعها عند الضرورة. وكم من اعتداء طال جريمة النهار لأنها حاولت أن تكون جريمة غير متحازة إيديولوجياً.

مؤخراً أيضاً في يوغوسلافيا تمّ الاعتداء على جريمة يوربا المستقلّة مع تحطيم نقاط بيعها ومطابعتها لأنها كانت تعتبر مؤيِّدة للصرب في المناطق الكرواتية ومؤيِّدة للكروات في المناطق الصربية. كما أن المحطة التلفزيونية يوتيل (يوغوسلافيا تلفزيون) المستقلّة، والتي كانت تبيّن براجمها انطلاقاً من سراييفو، صممت لأن هجة سردها للأخبار، ذات الطابع المستقلّ، لم تعد تعجب لا الصرب ولا الكروات ولا المسلمين البوسنيين. الصرب قصفوا مبانها والمسلمون أوعزوا لأفرادها بالتوقّف عن العمل تحت طائلة المسؤولية. . . تماماً كما كان يحدث في

بيروت زمن الحرب الأهلية^(١).

ومن أوجه الشبه في الحروب الأهلية، لا بل من ثوابت الممارسة الحربية خلال النزاعات الداخلية المسلحة، مسألة الواحد والواحد مكرور.

فإذا نمت كتلة من الكتل المتحاربة مجلّة هنا، حتى تفرغ الكتلة الثانية إلى منع مجلّة أخرى هناك. وفي المقابل، عندما هجر تحالف القوى المسيحية حي الكرنيتا، ودّ تحالف القوى الفلسطينية بتهجير مدينة الداورا وعندما طرد الصرب أصحاب الزيجات المختلطة، سارع الكروات إلى القيام بعمل مماثل. وعندما هدم الأتراك كنيسة في قبرص سارع اليونانيون إلى هدم جامع في المقابل. وعندما لجأت قوات فرانكو إلى تطويع مغاربة وعرب في صفوفها، سارعت القوات الجمهورية إلى تطويع الأجانب الأوروبيين (من فرنسيين ولسائويين وشيوعيين... إلخ) في صفوفها. فالكل يفكر بالطريقة نفسها خلال الحروب الأهلية، وإن ابتعدنا عن الخطاب الإيديولوجي الخاص بكل فريق فإن ما نجلده أن ممارسته متطابقة مع ممارسة الفريق الآخر.

فالكتلة (أ)، خلال الحروب الأهلية، ليست الكتلة (ب) معكوسة. بل إن الكتلة (أ) هي وشق التوامم للكتلة (ب) خلال النزاعات الأهلية الداخلية. القصف العشوائي لهذه الجهة من خط التهاس الفاصل في مقدشو عام ١٩٩١ كان يقابله قصف عشوائي مماثل للجهة الأخرى من الخط؛ والحطوف في أحد أحياء بيروت الشرقية كان يتبعه حطوف في أحد أحياء بيروت الغربية. وهكذا دواليك.

لا فصل منهجياً بين ممارسة هذا الطرف وممارسة ذلك. بل تطابق منهجي دقيق بين جميع الأطراف، وهذا ما لمسه أهالي بيروت، شرقاً وغرباً، اعتباراً من ١٩٨٥ حيث بدأوا يتكلمون، بالجمع، عن الأحزاب والمليشيات، غير مستعدين للتمييز بينها لغوياً أو بالتسمية، لكثرة ما لسوا وحدة المنهج والمتعلق التي كانت تربط في ما بينها.

لهذه الأسباب مجتمعة يجد المجتمع المدني نفسه، خلال الحروب الداخلية،

Le Monde Diplomatique, août 1992, p.3.

(١)

في موقع حليف للدولة، من حيث أنه يتهاوى في وضعيته البائسة مع وضعية الدولة البائسة. كما أن المجتمع المدني سرعان ما يجد نفسه رهينة بين أيدي المتصارعين في النزاع المسلح. مواطنته تسلب منه وتستبدل بلفيط في الهوية الطائفية أو الإثنية أو القبلية.

فقدور التقابلات يُجتمِم رويداً رويداً ويتم تطويع نشاطاتها وتصحح تظاهراتها إنمًا ممنوعة (وهذا هو الخيار الأفضل) وإنمًا مقلَّمة الأظالم أو موجهة ضد الطرف الأخر.

لذلك عندما صعد عمال الاتحاد العام على متاريس «معبر» المتحف في لبنان، عام ١٩٨٦، يشدون عفوياً وسوية «لا شرقية ولا غربية، بدنا وحدة وطنية» أطلق الرصاص عليهم إرهاباً من المنطقين لكي لا يُدخلوا البلاد في معادلة سياسية جديدة ينتهي فيها دور الكتلة (أ) ودور الكتلة (ب) معاً. ولذلك التقت مصالح الكتلتين في ضرب المَعْرَدِين خارج سريبيها، نافيةً بشكل صريح حق المطلب الديمقراطي في الوجود.

٣ - القطيعة في أصنافها المختلفة

من ميزات الحرب الأهلية في العالم الثالث المعاصر أنها تشكّل قطيعة مع الأخر، لا قطيعة مع الذات. وهذا هو سبب فسادها المفزى الشوري والتجديدي. فعندما تنطلق الأعمال الحربية ترافقها نية وحيدة هي إجراء القطيعة مع هذا الأخر، وسرعان ما يتحول ألق الصراع إلى هذا المشهد الوحيد، فتتزلزل المعادلة الحربية بسهولة في اتجاه تأمين المصالح الفردية والذاتية.

هزمت فرق الجنرال فرانكو المسلحة القوات الجمهورية خلال الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، واتطوى بعدها الفرانكيون على إسبانيا الماضي. مهمتهم الوحيد كان اقتلاع كل أثر من آثار الجمهوريين وتمهيق القطيعة معهم إلى أقصى الحدود، من دون مشروع بديل عن مشروع الديمقراطيةيين الجمهوريين. لم يرغب قط الفرانكيون حينذاك في تحطيم أنفسهم وفي تحطيم عدائهم للجمهوريين، ولذلك لم يبدعوا نظاماً جديداً، بل إنهم أصلوا نظامهم بالعودة إلى التهاج الملكية القديمة لإسبانيا كريستوف كولومبوس إلى حدّ

ما. وكان تصوّر الكون الفرانكوي تصوّر الانغلاق على الذات ومعادلة الآخر، في إطار معادلة تقليدية صرفة. وكان بانتصار قوات فرانكو الملكية تجربة معكوسة للثورة الفرنسية حيث انهزم الملكيون (عام ١٧٨٩) وانتصر الجمهوريون. ففي النموذج الإسباني انتصر التقليديون وانهزم حاملو المشروع التجديدي. أما في نماذج الحروب الأهلية اللبنانية والكمبودية والصومالية وحالياً البوغوسلافية فإن الطرفين يخرجان من الصراع مهزومين. ذلك أن تحطّي الذات سياسياً لم يكن مسوحاً به ولا حتى مطلوباً لا من الكتلة (أ) ولا من الكتلة (ب).

في هذه النزاعات بقي كل طرف مشدوداً إلى تعبير الآخر ونفبه وإجراء القطيعة الكلية معه. وكبدل هذه العملية التدميرية لم تطرح عملية ثانية، بناءً وإعارة، تتركز على تحطّي الذات نحو الأفضل، وتحطّي الماضي نحو المستقبل. فاللعبة السياسية مصابة بالفساد وما يطرح كبديل لها في الحقل الديمقراطي أو الإنساني أو القبلي يسد الأفاق ولا يفتحها، يمجّم المجتمع المدني ولا يطلق حربه، يعطل دينامية المحاربين السياسية ويبقيها في النزعة السلبية.

لذلك، تصنيفاً، يمكننا أن نعتبر أن كلاً من الثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأميركية تشكّل، في التاريخ، نموذجاً أول للحرب الأهلية حيث ظفر المشروع الثوري أو التديني بالمعادلة السياسية وأرسى أسساً عملية هي تحطّي للذات تحلّ إيداعاً ديموقراطياً وازدياداً في انتشار الحرية الاجتماعية والسياسية.

فالعالم الذي عملت من أجله الحرب الأهلية الفرنسية، والتي نسميها الثورة الفرنسية، وكذلك الذي عملت من أجله القوات المسلحة التابعة لولايات الشمال الأميركي خلال حرب الانفصال، هو عالم حرّ، ينعنى فيه المواطن من طغيان النبلاء وامتيازاتهم، كما ينعنى فيه العبد الأسود من سلاسل مستبدية البيض.

وفي هذين المشروعين الحربيين الأهلين تساوى مطلب القطيعة مع الآخر وعارته بالسلاح مع مطلب تحطّي الذات من أجل بناء مجتمع أفضل، أكثر ديموقراطية، لا أكثر عرقية أو طائفية أو قبلية كما في نماذج العالم الثالث الراعنة. فالمهدف الطروح والمعمول من أجله فعلياً على الأرض (لا في الحطب الجوفاء)

كان في فرنسا عام ١٧٨٩ وفي الولايات المتحدة عام ١٨٦١ إنشاء عالم متفتح بالمعنى الذي يعطيه كارل بوسر لهذه الكلمة، أي عالم قائم على الحرية والديمقراطية الفعلية.

أما النموذج الثاني للحرب الأهلية فهو نموذج كومونة باريس (١٨٧١) أو الحرب الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) حيث انعكس مسار الأمور السياسية. ففي هذا النموذج الثاني خسر أصحاب المشروع التجديدي المعركة وانهمزوا سياسياً لمصلحة انتصار القوى التقليدية والمحافظة. وبقيت اللعبة السياسية بعد هذا الحدث مشدونة إلى مقاطعة الخصم السياسي وما تبقى منه دون إرادة لإبداع معادلة جديدة تسمح بتخطي الذات.

أما النموذج الثالث للحروب الأهلية، وهو النموذج الأكثر بؤساً، فذلك الذي رُزعت به خريطة العالم الثالث، من كمبوديا إلى السلفادور إلى قبرص إلى لبنان إلى أنغولا والصومال، وصولاً إلى دول أميركا الوسطى كالفنيسوراس وغواتيمالا ونيكاراغوا، وأخيراً وليس آخراً دول البلقان وأفغانستان وسواها من الدول القائمة على مبادئ سياسية تقليدية شديدة المشاشة. ففي هذه الدول أدت الحرب الأهلية إلى مجتمعات منطوية على أشكال سياسية في التعاطي بين جماعاتها على أساس الدين والعرق والطائفة والعصية القبلية.

وكل واحد من هذه النماذج الثلاثة ارتبط بشكل اجتهامي بمحدد متطابق بيوية للتراث المسلح والسياسي محددة. فالنموذج الأول، الطامع إلى تحطيم الذات، أوصَلَ الفرنسيين والأميركيين إلى دول مفتوحة، قائمة على الحرية. أما النموذج الثاني فأوصل إسبانيا ومجتمعها إلى حالة الانفلاق السياسي وقمع الحريات (والأمر لم يتغير إلا بعد موت فرانكو وبجيء الملك خوان كارلوس المنتور). ولما النموذج الثالث، وهو نموذج الحروب الأهلية في العالم الثالث فأتى بمجتمعات هذه البلدان لا إلى التوقف عن التقدم فحسب، كما في النموذج الثاني، بل إلى تدعيم منتهي للطاقت المحبوبة الوطنية من دون الرغبة في توفير أي فرصة جديدة للمستقبل وكان لا وجود له. وينوم به وبيروت ومقدشو أسطح أمثلة على هذه الصيغة وما تؤتي إليه. وأخشى أن تكون سرايمو الجميلة على هذه الطريق.

كذلك من أهم مميزات الحروب الأهلية، في الماضي كما في الحاضر، التجاذب الخارجي. فكل الحروب الداخلية عرفت التدخلات الخارجية ولكنها لم تتفاعل كلها بالطريقة نفسها مع هذا الحدث. ونلاحظ هنا أن الدول التي عرفت تجربة ديموقراطية متقدمة ومتطورة، كفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، ابتعدت بشكل متعمد عن اللجوء إلى التدخلات الأجنبية عند اندلاع الحرب الأهلية فيها. صحيح أن العائلات المالكة في انكلترا والنمسا والمانيا وإيطاليا كانت قد حاولت التدخل في مسار الحرب الأهلية الفرنسية التي نشبت في هذه البلدان انطلاقاً من علاقات القرابة التي كانت تربط جميع الأسر الحاكمة في أوروبا، لكن جيوش الثورة الفرنسية استطاعت أن تبقى القوات الأجنبية خارج حدود البلاد.

وبدوره تمكّن ابراهام لنكولن وإدارته من منع التدخلات الخارجية التي حاولت أن تدمر أنفها في الحرب الأهلية الأميركية عام ١٨٦١. فرنسا وبريطانيا أعلتا حينذاك استعدادهما لدعم الجنوبيين الانفصاليين، كما أن بروسيا وروسيا والبلدان الاسكتلندية كانت ترغب في دعم الشماليين. لكن الولايات المتحدة بقيت مغلقة أمام هذه الدعوات ورفضتها جميعاً بمهارة دبلوماسية.

في المقابل، سرحت ومرحت التدخلات الخارجية بكل حرية في النموذج الإسباني. فالأطراف المتخاصمة كانت تدعو علناً القوى الأجنبية إلى التدخل في الصراع الأهلي الذي سرعان ما تحول نزاعاً إقليمياً، بل حرباً عالمية قبل موعدها. فالمانيا كانت تدعم الجنرال فرانكو بطيرانها (ومن إنجازات هذا الطيران تدمير مدينة غرنيكا الباسكية) وإيطاليا كانت تدعم فرانكو بالمدفوعات. أما الاتحاد السوفييتي فكان يدعم الجمهوريين الذين أسسوا، في مدريد، اللواء الأحمر الذي انضم إليه الكاتب الفرنسي أندريه مالرو.

وأما النموذج الثالث من الحروب الأهلية فتعامل مع التدخلات الخارجية بشكل ألقى المتخاصمين المحليين ودورهم الداخلي لمصلحة خدمات استراتيجية تسدى إلى قوى إقليمية نافذة أو إلى قوى استعمارية، سابقة أو حالية. فالحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث غالباً ما كانت بين الجبارين في الأساس بتروكيها وتزويجها في ذهن الذين يوهمون أنفسهم ويوهمون الناس أن الصراع يدور بينهم.

وأبرز الأمثلة عن هذا النموذج الحرب القبرصية والحرب اللبنانية.

فالحرب والأهلية القبرصية، كما يوضح لنا جورج قرقم في كتاب له، حرب مرتبة اصطناعياً على يد القوة الاستعمارية البريطانية بهدف إبقاء القواعد العسكرية البريطانية (مع مطاراتها الاستراتيجية) فوق جزيرة قبرص، في مرحلة حرجة للغرب بفعل تصاعد المد القومي الناصري في منطقة الشرق الأوسط. ففي ١٩٥٩ منحت بريطانيا جزيرة قبرص استقلالها، ولكن على أساس اتفاقتي زوريخ ولندن، فكان الاستقلال هدبةً مسمومة، حيث إن الدستور الجديد كان ينفذ عملياً عهد الوفاق الطويلة القائمة بين الأتراك واليونانيين في جزيرة قبرص. وأنشأ الدستور الجديد الذي وضعه البريطانيون مجلسين نيابيين مستقلين، واحد لكل إثنية. وللهذين المجلسين سلطات كاملة في التشريع التربوي والديني وفي مجاله يتم تحديد صلاحيات مأموري النفوس. كما أن كلا من هذين المجلسين كان عليه واجب انتخاب رئيس أو نائب للرئيس، علماً أن الرئيس كان يونانياً ونائب الرئيس تركياً. كذلك كان لكل مجلس الحق في استخدام الفيتو على المجلس الآخر في أمور السياسة الخارجية.

لقد زرع البريطانيون بذور الفتنة عميقاً في الدستور وسرعان ما نبتت الحرب، عام ١٩٧٤، على جزيرة أفروديت. والمسار واضح هنا، فالحرب الأهلية جاءت كردة محلي على مطلب استراتيجي استعماري. وتم تخميرها بشكل اصطناعي وعجتها وغيضاها في الوقت المناسب وكانت تركيا الرابع الإقليمي من جراء هذه العملية، وبريطانيا الرابع الاستراتيجي.

لم يعد أحد منذ ذلك الحين يطلب بإجلاء القواعد العسكرية البريطانية. لا من جهة اليونانيين - بداعي الخوف - ولا من جهة الأتراك - بداعي الطمأنينة الذاتية^(١).

وهذا عادة، مع اختلاف في السيناريو بالطبع، نموذج الحرب الأهلية التي نشبت هنا وهناك في العالم الثالث. فالنزاع المحلي، الأهلي، مجبر لصالح قوى

(١) Georges CORM, Contribution à l'étude des sociétés multi-confessionnelles, Paris, LGDJ, 1971, p. 267-271.

إقليمية / أو عالمية. والتدخلات الخارجية ليست مجرد منفذ لأحد الأطراف (كما في نيكاراغوا مثلاً) أو للطرفين المتصارعين (كما في الحرب الإسبانية)، بل هي جوهر الصراع وجوهر المعادلة في الأطراف المحليين ليسوا سوى دس يجرهما هذا الطرف الخارجي أو ذاك (كما في لبنان وكمبوديا وقبرص وأنغولا، الخ).

فالتدخل الخارجي، في نموذج الحروب الأهلية التي اندلعت في العالم الثالث، هو جوهر الصراع السياسي المسلح وضوؤه. وكأثر بالتدخلين الخارجيين يتأجرون لأنفسهم بقمة جغرافية استراتيجية في العالم فيقيمون فيها صراعمهم تحت أسماء حركية ومحلية خفية.

لقد أدارت الحكومات الأميركية المتتالية الكثير من هذه الحروب في العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والثمانينات من هذا القرن، وكانت تطلق عليها تسمية «التزاعم». وميزة النزاع، في السياسة الأميركية، أنه لا ينتهي إلى سلام، بل إلى «اتفاق»، وكان الأميركيون يفهموننا أن حروبنا لم تكن حروباً لكي تنتهي بسلام، بل مجرد نزاعات مركبة تنتهي باتفاقات ليس إلا.

لم تنته الحرب اللبنانية باتفاق الطائف؟ والآن يفنشون أيضاً عن اتفاق، عن طريق الأمم المتحدة، لـ «النزاع الكمبودي». بصفتهم العم سام ماثلة أمامنا هنا وهناك.

ثم، يا للصدفة، غالباً ما تندلع الحروب الأهلية في مواقع استراتيجية من العالم. مدينة بنوم بنه، عاصمة كمبوديا تؤثر على مجمل جنوب - شرق آسيا. وبيروت تؤثر على منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ونيكاراغوا تؤثر على جميع بلدان أميركا الوسطى. وأنغولا تقع في قلب أفريقيا. وقبرص تؤثر على كل من تركيا واليونان. وسرايفو تؤثر على مجمل دول البلقان وأوروبا الشرقية. وأحداث الجزائر تؤثر على مجمل بلدان المغرب العربي.

فظالما أن الحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث ليست في الواقع سوى نزاعات تمسك بزمام أمورها قوى إقليمية وقوى عظمى، فمن البديهي أن يكون استئثار هذه الحروب استراتيجياً. أي أن فائدتها ينبغي أن تكون مزدوجة. ينبغي أن تحصد الجهة الخارجية فائدتين معاً: فائدة عملية بترويض جهة معينة، وفائدة

إقليمية بترويض المنطقة بأجمعها. فالكسب الناتج عن النزاع الأهلي مكسبان، واحد داخل حدود البلد المضيف للحرب الأهلية وأخر خارج حدوده وفي إطاره الإقليمي. والبلدان المختارة لتأدية هذه المهمة صغيرة في حجمها ولكن محورية في دورها الإعلامي والثقافي. فقد علمتنا الحرب اللبنانية أن وضع سيارة مفخخة في قرية نائية لا يعطي النتيجة التي يعطيها وضع سيارة مفخخة على مقربة من صحيفة يومية.

فمضاعفة الصدى الإعلامي والتأثير الثقافي للنزاع الأهلي - الإقليمي يزداد اتساعاً مع اختيار عواصم لما تراث في نقل الخبر (مثل سرايفو وبيروت) أو في التأثير الثقافي على محيطها المباشر (مثل بنوم بنه سابقاً وماناغوا ونيقوسيا).

ماذا يعني كل ذلك؟ يعني أن تجارب البشر في الحقل الحربي لم تنته بعد. وأن السياسة والعنف ملازمان لبعضهما، في الماضي كما في الحاضر.

ولكن ذلك يعني أيضاً أنه حتى في أسوأ الخيارات، والحرب الأهلية من هذه الفصيلة من دون أي شك، فإن هامش الاختيار بين السوء والأقل سوءاً ممكن. ففرض حرب أهلية على شعب صغير يعيش في بلد صغير لا يعني بالضرورة النجاح للمخطط. وقد برهنت على ذلك نيكاراغوا التي لم تنفع ضربات الكوترا في تركيع تجربتها الفلئة.

فالعطب بالبلدان الصغيرة لا يصح إلا عندما تكون هذه البلدان على استعداد لأن تبقى صغيرة. أما إذا الشعب يوماً أراد الحياة . . .

الفصل الثاني

زعزعة الاستقرار الأمني والأخلاقي العلم

اعتمدت الحروب الأهلية كلها التي نشبت خلال القرنين الماضي والحالي على زعزعة الاستقرار الأمني كمدخل إلى كسر سلطة الدولة والاستيلاء عليها بعد انحسار حضورها في الحياة اليومية للمواطنين.

أما زعزعة الاستقرار الأخلاقي العام، خلال الحروب الأهلية، فهدفتها كسر المجتمع المدني، التامي على أسس مبادئ احترام حقوق الآخر واجبات الفرد، حتى لو لم تبلور بعد هذه المبادئ تبلوراً كاملاً لدى المجتمع المعني.

ذلك أن استراتيجية الحروب الأهلية تتمفصل على هدم الدولة، بغية مصادرة احتكارها للسلطة، وهدم المجتمع المدني، بغية تجيير ديناميكيته وقواه الفاعلة في اتجاه مشروع فتوي تمردية. ويسير هذان العنصران، ضمناً، جنباً إلى جنب، حتى لو لم تعلن حقيقة الأمر، ولو اضطرت الفريقين المتمرد أو الفريقان المتمردان والتخاصمان إلى تقديم هذا العنصر على ذلك، ویشأ يتم تعويد المجتمع الأهلي على المناخ الجديد المبسوط على البلاد.

فغالباً ما يتم إعطاء دواء الحرب الأهلية جرعة جرعة. فالجرعة الأولى هي زعزعة الاستقرار الأمني، تليها الجرعة الثانية المتمثلة في زعزعة الاستقرار الأخلاقي العام.

وسوف نلاحظ أن تطبيق أسس هذا العنف التهجري، المكسب في قالب أهلي، حصل في كمبوديا والسلفادور ولبنان وموزامبيق والصومال، كما أنه يحصل اليوم، على مرأى من أعيننا، في كل من مصر والجزائر.

تستخدم التفتيات والمنهجيات لإيها دوماً، وفقدان مناعة العالمين الثالث والرابع يحجب عنها استدراك الأمر ومعالجته، تضع البلدان بسهولة في الحروب الأهلية. وما كان بالأس حدثاً لا يتكرر سوى كل عشر سنوات تقريباً، أصبح اليوم حدثاً سنوياً وقاعدة عامة.

١ - زعزعة السياسي

فالدولة لا تستطيع أن تقف على رجلها والتحرك بجسمها وبديها إن كانت ركبها غير قادرتين على حملها. والركبتان تجسدان هنا المفصل الأمنية الأساسية في جسم الدولة، حيث إنّه من غيرهما لا قدرة لها على المشي ولا على العمل.

لذلك تبدأ الحروب الأهلية كلها بتوجيه ضربات قاضية إلى ركب الدولة الأمنية بهدف طرحها، سياسياً، على الأرض.

ومن ميزات الدولة، في كل زمان، احتكارها العنف ومصداقتها لحق ممارسته من خلال تنظيمات وقوانين ذات منفعة عامة. فعندما يقبل المواطنون سلطان الدولة عليهم، يقبلون إلزامياً حق احتكار الدولة للعنف.

ومن هذا الباب تحديداً تدخل الفئات المسلحة والأهلية المتنازعة، فمباشرة الحرب الأهلية (لا التمهيد لها فقط كما قد يتراءى للبعض) تبدأ بالمجاهرة بحجب هذا الحق عن الدولة. ورفض احتكار الدولة العنف والسلاح، من خلال عمليات أمنية مضادة للشرعية، والمجاهرة العلنية بوجود حق بديل لحق الدولة، يتمثل في حق إنشاء الميليشيا أو الجماعة المسلحة، المستقلة عن إرادة الدولة، كل ذلك يؤذي إلى تأسيس منطق للعنف هو غير منطق الدولة.

لذلك يمكننا أن نعتبر أن ما يحصل حالياً في الجزائر وفي مصر حرب أهلية لا مجرد تمهيد لها. فالمنطق السياسي البديل موجود في الشارع، والممارسة العنيفة المستبدلة هي أيضاً موجودة في الشارع. وكون هذا المنطق لم يبلغ بعد السلطة لا يعني بأي شكل من الأشكال غيابه عن المعادلة النظرية العامة.

فالأسس الإستراتيجية (المعرفية) لعملية الكسر مع الدولة، موجودة في المجتمع وفي أحد إفرازاته الاجتماعية - السياسية التي تقوم بذلك ركب الدولة

الأمنية، تمهيداً للاستيلاء على السلطة في كل من مصر والجزائر.
وبلوغ السلطة أو عدم بلوغها ليس مقياساً لنشوب الحرب الأهلية. بل إن
القياس الحقيقي يجرى في بطن إظهار حق نقض احتكار الدولة العنق، والبدء
بالعمل المسلح على أساس موافقة شعبية وأهلية لمشروع سياسي بديل عن مشروع
الدولة.

وقد تركز هذا المنطق، في الحرب اللبنانية، وبعد ظفر الميليشيات بالشارع
وسيطها سلطتها الذاتية كبديل عن سلطة الدولة، من خلال نماذج جديدة.

وأول هذه النماذج كان استبدال المخفر بالكتب الحزبي. حيث تراجعت
مرجعية مخفر الشرطة في فض الخلافات ومعالجة النزاعات الناشئة في الحزب،
وحلّت مكانها مرجعية الكتب الحزبي الخاص بالميليشيا المهيمنة على المنطقة.

حتى إن رجال الشرطة أصبحوا ملزمين بقبول تعليقات مكاتب الأحزاب
للتمكن من البقاء في الحزب. والأهالي الذين خضعوا لعملية استبدال المرجعيات
الأمنية هذه، في بعض الأحيان طوعاً ويدافع الحماسة السياسية، وفي بعض
الأحيان رغماً عنهم، ووقفوا مع الواقف، بصفة عامة، من دون التنبه إلى ما
ستؤول إليه الأمور عند تناولهم الجرعة الثانية من المنطق البديل.

ويشكل مواز لاستبدال مرجعية مخفر الشرطة بمرجعية الكتب الحزبي،
استبدلت أدوات هذه الهيئات على الأرض.

فرجل الشرطة، الباقى في مركزه، تمحّب حمل السلاح بعد اندلاع الحرب
الأهلية وفضل التنقل بشباب مدنية داخل الأحياء، تفادياً لإثارة حساسية الأدوات
الجديدة للمرجعية الجديدة، أي عناصر الميليشيات.

فناصر الميليشيات في كل الحروب الأهلية بجاهرون بشاراتهم ويطالبون من
المدنيين احترامها. كما أنهم بجاهرون بسلاحهم الظاهر ويستخدمونه للإشارة إلى
وجود زمن جديد وسلطة بديلة.

ويرافق تغيير المرجعيات الأمنية، خلال الحروب الأهلية، مع تغيير في
المرجعية السياسية لهذا الأمن. فأمّن مخفر الشرطة، التابع للدولة، أمن سياسي،
بمعنى أنه يخضع لقوانين وأنظمة تتمحور كلها حول دستور الدولة. أما أمن

الكتب الحزبي فهو أمن إيديولوجي، بمعنى أنه ينبثق من إيديولوجية الحزب. وسقف الأمن الرسمي يتمثل في تشريع وأنظمة ودستور. أما سقف الأمن الحزبي والميليشاوي فيتمثل في شعارات الحزب الإيديولوجي. فمع الدولة تكون في مجال الأمن العام، الوضعي. أما مع الميليشيا المسلحة فتصبح في مجال الأمن الذاتي، الإيديولوجي.

ولذلك كان وقع المرجعية الحزبية، خلال الحروب الأهلية في العالم الثالث، وقعاً كارثياً. ذلك أن سقفها الإيديولوجي جعلها ذاتية الأفق والمصلحة وضيقة الأبصار، إذ لم يعد العنف، في زمن الأحزاب والميليشيات المتغصنة في الحرب الأهلية، إلا وسيلة لتحقيق الشق الذاتي من المسؤولية (أمن الحزب وأمن إيديولوجية الحزب)، في حين أنه مع الدولة يقوم الشق الأساسي من الأمن على التحقيق العام للمسؤولية.

يختلف أفق أمن الدولة عن أفق أمن الحزب المسلح. فالمسؤولية النظرية التي تحدد أطر الأول تقوم على مسؤولية عامة تشمل فئات المجتمع كافة، أما المسؤولية التي تحدد أطر الثاني فتقوم على مسؤولية خاصة لا تشمل فعلياً سوى حاسلي إيديولوجيا الحزب المعني.

وأمن الدولة، على قسوته، في كمبوديا - الأمير سيهانوك، أرحم بمليون شهيد مدني من أمن الحزب المسلح، الحميم الحمر، الذي استولى على السلطة بالحرب الأهلية. وأمن الدولة اللبنانية الرسمي، أرحم بمائتي ألف قتيل ومعاق، من أمن أحزاب الحرب الأهلية وميليشياتها.

فلا يعم عنصر الميليشيا الأنغولية أو اللبنانية أو حتى المتطرف الجزائري أو المصري من سيفضي بالقصف العشوائي أو بالعبوة الناسفة المزروعة في الشارع، حيث إنه متفلق ومتلو على مفهوم للأمن يضع أعضاء الجبهة أو الحزب في خاتة الأبرار إيديولوجياً، والباقي، ككل ومن دون تمييز، في خاتة الأعداء.

أما الدولة فتضعهم الأمن على أنه مسؤولية عامة تطلل سياسياً واجتماعياً جميع أفراد الشعب، فهي تفهم الأمن أداة لحماية الأختياء كما أنه أداة لحماية الفقراء. أما مرجعيات الحروب الأهلية الحزبية، والتي قامت كلها على أنقاض دول تمّ

تدميرها، فلم تفهم الأمن إلا أمناً ذاتياً في المقام الأول والأخير. ولم تفهمه إلا أمناً إيديولوجياً يقوم على تحقيق تصوّرات عامة لم يتم بعد التحقق من صحتها العملية والاجتماعية بشكل موضوعي. ولذلك برهنت الوقائع أنه حيث غابت الدولة (وأقصى الأمثلة في هذا الصدد الصومال)، يتقرب الأمن العام ويعمل مكانه الأمن الخاص. ويبدأ تسلط فرق الكابويي المسلحة على المدنيين الأمنيين، بقبضات مختلفة ولكن بعقلية ذاتية واحدة.

٢ - إفساد نظام الأخلاقيات السائد

يلاحظ المرءون أن الحروب الأهلية تترافق دوماً مع غلخلة الأخلاقيات السياسية المدنية. فالإطاحة بالدولة السابقة تترافق، في أعيال الضرفاء المتخاصمين، مع هدم النظام الأخلاقي الذي كان يرمى، قلبها، الشأن السياسي العام.

فلو أخذنا، على سبيل الذكر لا الحصر، مسألة القتل لاحظنا كم أن الفرق كبير بين ما تسوقه الأحزاب المسلحة وما تقترضه أنظمة الدولة في هذا السياق. فالقتل، عند عنصر الميليشيا أو عنصر الجماعة المسلحة، يجيء في سياق فكرة الانتقام الإيديولوجي أو في سياق إيادة العدو من دون محاكمة. فالمحاكمة غير ضرورية في قاموس الجماعات الحزبية المسلحة، ذلك أن لا منهم يرى أن يكون المرء متنبهاً إيديولوجياً، وبالتالي فهو مذنب وفي مصاف الأعداء، وإما أن يكون من أنصار إيديولوجيا الحزب، في هذه الحالة يحق للفرد أن يكون تابعاً فقط، حيث أن الاحترام والتقدير والاعتراف لا يمتلكها، في عالم الميليشيات الحزبية، إلا العنصر الحزبي المنظم.

من هنا تغدو فكرة القتل فكرة بدئية وسهلة جداً في عالم الميليشيات المتخاصمة في إطار حرب أهلية. لا قيمة للإنسان في هذا العالم، بل القيمة كل القيمة تنحصر في شعارات الإيديولوجيا الحزبية. وأفضل من يرددها يكون أفضل من يستحق الحياة. أما الذي لا يعرفها أو لا يرددها فلا حق له في الحياة.

ذعنية خاصة جداً، إطلاعية إلى أقصى الحدود وقبلية في عصبيتها هي هذه الذعنية. وكان حامل الإيديولوجيا، فيها، مصاب بالحُمى الدائمة، لا يستطيع أن ينظر إلى العالم سوى نظرة عداة. لا يطمئن إلا إلى أهل الحزب الذين يحيطون به، وخارج هذا العالم لا تكون حياة حقيقية.

يبدفن صاحب الإيديولوجيا الحزبية، المتحول إلى عنصر مسلح، كل أفكاره المدنية ويخلق الشبابيك والأبواب عن الآخر ويبقى على اتصال مع حزبه أو مع جماعته من خلال فتحة في السقف يتسلّم منها التعليقات، من دون التعاطي مع ما هو قائم على جوانبه ومن حوله. فالسهولة التي يلجأ بها إلى القتل عنصر الميليشيا اللبنانية أو الكمبودية أو عنصر الجماعة الإسلامية في مصر أو الجزائر، تنم عن هذه الذعنية وتمكس موت القاتل نفسه قبل أن يقوم بعمليات القتل.

وكون الضحايا أبرياء أو مدنيين لا يعني له شيئاً، حيث إنه قتل في نفسه هذه الفكرة قبل أن يخرج إلى تنفيذ عملياته. قتل في نفسه أن هناك أبرياء وأن هناك مدنيين، واستبدل نظم أفكاره السابق بفكرة واحدة وشعار واحد يقوم على الولاء الإيديولوجي. فالعالم فيه مناصرون لفكره - هم رفاقه في التنظيم المسلح - وأعداء بالقوة هم من تبقى من البشر، بدءاً بجيرانه وأهله والمدنيين والأبرياء وكل من شابه.

ينبذ الحزبي المسلح الضالع في مشروع حرب أهلية كل ما له علاقة بالآخر وينقطع عن الجميع ليبقى على اتصال مع فتحة في السقف. والموت لا يعني له شيئاً حيث إن لا مجال للآخر في حياته وفكره. ومن هذا المنطلق يندو القتل عملاً من أعمال الحياة العادية.

يقتل المتطرف الحزبي عقله وأحاسيسه الإنسانية قبل أن يتنزل إلى عمليات القتل. فلا يعود يسه إن كان الإنسان الذي سوف يقتله جزائرياً مثله أو مصرياً مثله. هذه الأمور الأرضية لا تعني له شيئاً. فقط الأمور الإيديولوجية هي الحقائق وخارج عالمها الموت والسذاجة.

كم من مرة سمعنا خلال الحرب اللبنانية أن الأمور الاجتياحية والتي كان يشكو منها المدنيون دائماً (كالحفاظة على النظافة العامة وتأمين السير والتنموين

الغذائي) هي «مجرد تفاصيل» في نظر الحزبين الذين لا يفهمون الأمور السياسية إلا من خلال نخب الإيديولوجيا في سلف بنيتهم الفكرية. والتفاصيل غير مهمة بل مزيج ذكرها عندما يكون مصير القضية مهتداً.

وإن سهلت استباحة حياة الآخر، في ذهن وحياة عنصر الميليشيا أو الجماعة الحزبية، فكيف لا تسهل استباحة أملاكه؟

فالقتل على أساس إيديولوجي يستتبع غزواً على أساس إيديولوجي. والتطهير الإثني الذي يجري في البوسنة على يد الكروات والصرب، والذي يميز القتل على أساس الاختلاف في العقيدة الدينية، يترافق مع نهب أملاك الآخر تحت شعار المصادرة الحزبية - عفوياً - الإثنية. فالدخول إلى نبد الآخر كثيرة ومتعددة الأوجه، إلا أنها تنمّ كلها عن مغزى واحد يقوم على البربرية.

وفي إطار النزوات القبلية التي تطفو على وجه ممارسة العناصر الحزبية الميليشيوية الضالعة في الحروب الأهلية، لا بد أن نذكر، إلى جانب الغزو العثاري، القصف العثوائي الذي هو شكل من أشكال القصف العثاري، حيث أن منطقة بأسرها تقصف المنطقة المقابلة، بأسرها.

فالقصف العثوائي ثار عثاري. والأحزاب والتنظييات التي لجأت إلى هذا الأسلوب خلال الحرب اللبنانية والقروية والكمبودية - على اختلاف تسمياتها الاجتماعية والوطنية والقومية - أثبتت أنها تنهل كلها من ممارسة عثائية واحدة. ألم يكن من السهل، لو أن الصراع كان سياسياً صرفاً، أن تمتنع الأحزاب والتنظييات المتخصصة القنص العثوائي والقصف العثوائي؟

لقد أثبت اعتماد هذا الأسلوب الحربي قصوراً سياسياً عند الطرفين ونزعة عثائية حبقية، فيما رافقت الحروب الأهلية عمليات استهزاء بقواعد الاحترام التقليدية. فالحروب هذه والتي تقع منذ لحسين علماً وأكثر بشكل حصري في العالين الثالث والرابع، تحصل في إطار بيئات اجتماعية تقليدية. وميزة هذه البيئ التقليدية، البطورية الطابع، أنها تقوم، مثلاً، على احترام الأكبر سناً.

وفي عالم عناصر الميليشيات والجماعات المسلّحة لا احترام لهذا المعطى الاجتماعي العام. لا يحترم عنصر الميليشيا سوى رفاقه في التنظيم ولا يكثر

للآخرين، صغاراً كانوا أم كباراً، نساءً أم رجالاً.

فسرعان ما يلاحظ المدنيون وقاحة العناصر الحزبية المسلحة التي لا تأبه سوى لأوامر مسؤوليها. ولا كبير ولا صغير عندنا، كانت تُردد عناصر الميليشيات في لبنان وفي العالم أجمع. وهذا التصريح صادق، بمعنى أنه يعكس حقيقة فهم هذه العناصر للتركيب الاجتماعي. إنهم لا يعترفون به، وبالتالي لا يعترفون بقيمه ولا بأخلاقياته. والشغفة، في هذا المضمار، ضعف يخشى العنصر المسلح من الانزلاق إليه خوفاً من أن يتصدع إيمانه ومعتقد.

لا مجال لاحترام الجار في الممارسة العامة خلال الحروب الأهلية. فكم من امرئ قضى قتلاً على يد العناصر الحزبية المسلحة في لبنان والبوسنة لجرد أنه كان يحاول أن يدافع عن جاره من أبناء الدين الآخر أو من الإثنية الأخرى، عاش إلى جانبه طويلاً وخبر طبيته وحسن سلوكه؟

وإفساد بنية العلاقات الاجتماعية القائمة كان السبيل إلى إغلاق المناطق والأحياء على نفسها، تمهيداً لجمعها مشابة للبيان الذهني الميليشيائي، أي بلا أبواب ولا شبابيك، ومع ثقب فوقي في أعلى السقف لتناول التعليقات.

كما تترافق أيضاً الحروب الأهلية العالم ثالثة والعالم رابعة مع تغليب للقوة الريفيّة على التوازن المدني. فالقاتلون هم في معظمهم من الأرياف. البيروتيون وسكان جونبة وطرابلس وصيدا وجبيل كانوا نادرين جداً في الفصائل والأحزاب المتحاربة خلال الحرب اللبنانية. بل إن معظم القتلى كانوا يتمون إلى أرياف الجنوب وجرود الشوف وكسروان وجبيل وشرقي والضنية وعاكر في الشمال والمهمل في البقاع.

كذلك هي الحال في الصومال حيث يشكّل الرعيان ٨٠ في المئة من القتلى في الفصائل المسلحة المختلفة، فيدخلون المدن بذخيرة الريف ويعملون، بعد فترة وجيزة، على تريفها ونزع طابعها الحضاري عنها.

وأنهى النهائج إيلاماً في هذا الصدد النموذج الكمبودي، حيث يشكّل تنظيم الخمير الحمر من عناصر محض ريفية، تأسست على نموذج جماعة ريفية تعيش بشكل بدائي قرب الحدود التايلاندية.

وانطلاقاً من عملية تريف العناصر المسلحة لتنظيماتها، ومن تصور العالم عند هذه التنظيمات، راحت التجربة الكمبودية في اتجاه أقصى التريف للمدينة وأقصى الانتظام من أهلها. فأفرغت العاصمة بنوم بنه من سكانها وبقيت مدينة أشباح لمدة سنوات طويلة بقرار من الفتحة السهلوية في أعلى التنظيم الشيوعي الذي كان يقود ويوقد الحرب الأهلية بشراً في هذه البلاد الجميلة آنذاك.

ويتوافق مع عمليات تريف التنظيمات الحزبية المسلحة تطلب لذهنية الريف، القائمة على القوة (في كل بقاع الأرض)، على ذهنية المدن، القائمة على التوازن.

فمنطق القوة الذي يمارسه بعنف المسلح الحزبي يفرض الأمور فرضاً، ولا يقبل بمنطق التوازن والتسويات الذي يسود الذهنية المدنية. من هنا يجد المقاتلون الأهليون عادة أن أبناء المدن غثثون ولا يصلحون لشيء. أي أنهم يسحبون منظوماتهم المعرفية عليهم ويمجدون أنهم من ذهنيات مختلفة. فبها ذهنيتهم هم تقوم على القوة ومنطق القوة، أما ذهنية أبناء المدن فتقوم على منطق التوازن الذي هو، في نظر هؤلاء، منطق الضعفاء.

يتيم أيضاً التأكيد، في الحروب الأهلية، على استبدال الرموز. فعلم الحمير الحمر يحمل مكان علم كمبوديا، وعلم التنظيم أو الحزب الفلسطيني أو اللبناني يحمل مكان العلم اللبناني، وأعلام الإثنيات المختلفة تحمل مكان العلم اليوغسلافي.

فالغرض من ذلك هو الإشارة، بالرموز، إلى أن زمن الدولة الموحدة قد انتهى. والإصرار على التمييز في أهم رمز للوطن - وهو العلم - تأكيد على الضلوع في الحرب الأهلية.

فالتقطعة الرمزية تعني نكران الوطن بعد نكران الدولة. وعادة لا تلجأ الفصائل المتحاربة إلى إنكار الوطن علناً، مخافة صدم مشاعر المدنيين، لكن سبورة الحروب الأهلية للمعاصرة دلّت كلها على أن الأسلوب المتبع يقضي بحجب الوطنية عن الطرف الآخر (هؤلاء انتمزيون أو هؤلاء غرباء أو هؤلاء غير مؤمنين، الخ)، ثم بعد مضي بضع سنوات على استخدام الأسلوب غير المباشر

يقوم الأفرقاء المتخاصمون، وبعد تعب المدنيين، بإشهار مشروعاتهم الحقيقي (لماذا لا ننشئ دولة المستقلة على أراضينا المحررة وبدأ بالثالث؟)، فيبدأ نشر الفكرة إعلامياً وإقناع الناس بصحتها.

يشكّل الانتقال من تكران الدولة، كمجموعة أجهزة فاعلة وضابطة للحياة الاجتماعية (الم يقل عبد الله العروي إن الدولة عقلانية واجتماعية؟) إلى تكران الوطن، أخطر مراحل الحروب الأهلية. فحيث حدثت هذه العملية بنجاح تحوّلت الحرب الأهلية كارثة كبيرة وحصلت القطيعة التي ما بعدها التحام.

ويمكن تدارك كسر الدولة وإعادة بنائها، كما يحصل حالياً في كمبوديا تحت إشراف الأمم المتحدة حيث جرت انتخابات جديدة وحرّة بالفعل متراسمة مع إخراج للجيش الغربية من البلاد. أما كسر الوطن، كما حصل في قبرص وكما يحصل حالياً في البوسنة، فأمر تستحيل العودة عنه. ولذلك فالعجب بالرموز الوطنية، في الحروب الأهلية، أخطر بكثير مما قد تتصوّره للوهلة الأولى.

٣ - نبذ مبدأ التسامح بين الجماعات

يتبع أفرقاء الحرب الأهلية أساليب عدة قبل التوصل إلى نبذ مبدأ التسامح من الحياة العامة. وأبرز هذه الأساليب إلغاء الحياة العامة واستبدالها بالحياة الذاتية، بالمعنى البيولوجي للكلمة.

فالجموع التي تسود خلال النزاعات الأهلية تدور حول الاختباء من القصف العشوائي وحول محاذرة القنص والتخوف الدائم من العبوة الناسفة أو السبارة المنفخنة. كما أن هاجس تأمين الطعام، كل يوم بيومه، يسيطر على وعي الأفراد. وبذلك يصبح العنوان العام لحياة الفرد خلال الحرب الأهلية تأمين بقائه.

فبعدها يكون أفرقاء النزاع الأهلي قد فككوا اللحمة الاجتماعية وبعثروا المجتمع إلى أفراد، تقوم الظروف الأمنية العامة المسيطرة خلال هذا النزاع بسلخ الذات الاجتماعية للفرد عن ذاته البيولوجية.

فلا يعود الفرد الموجود في هذه الـوضعفة قادراً عل الاهتمام إلا بنفسه .
والذفن عـبروا الحرب اللبـنانية وعاشوا تجربة الاختباء في الملاجـء . عـلال القصف
يعلمون كـف أن سقوط قذبة على بـنة مجاورة كان سبب ارتياحاً نفسياً ضـمياً
عند أهل الملجأ .

فسكان البـنة (أ) كانوا سرورفن بأن البـنفتن (ب) و (ج) تحمفها عل
سبـل المثال من القصف الأتف من الجبل أو من القصف الأتف من الشرق . وكان
سرور سكان البـنة (أ) لا يأخذ فف الحسبان أن فف البـنفتن المجاورفتن سكاناً
مثلهم فـافون القصف فـفون عل ممتلكاتهم . فالحوف الذاتف والذف فـفول إلى
خوف ببولوجف لا فعود فسأل لا عن الجار ولا عن القرفب عنلما فـفد الحـطر
ويعظم هولـه .

وتؤدف أجواء الحروب الأهلفة إلى تغلف الحسّ الذاتف عل الحسّ الفردف ،
كـا تؤدف إلى تنوؤب الحسّ العام فف شردمة المشاعر والاهتمامات .

وطفف حسّ البقاء عل سواه من الأحاسفس وفسح الذاتف ببولوجف
العنوان الأفضف للتصرفات (اهرب ، اختبئ ، احم نفسك ، اتبـه من القناص ،
الخ) . وتروفس المجتمع عل هذا النحو ، أـف بعد إرفاله إلى ببولوجف ، فسمح
للأفرقاء العسكريفن بفرض سفاسفهم عل أمور الحفة البومفة كافة .

أما عملفـت تعمفم العداة ، عـلال الحروب الأهلفة ، فمؤلفة وموجعة . ذلك
أن المبدأ العام الذف تقوم علـه هو فصل أهل البلد الواحد عن بعضهم البعض ،
حـث إن الصراع الأهلف فأسس عل الحرب العسكرية بفن أبناء الدولة الواحدة .
لذلك فبلوغ القطفعة ففترض إجراء عملفة قفسرفة .

فسوق الأفرقاء المتنازعون عسكرفاً فكرة العداة الكلف للآخر من عـلال
القصف العشوائف والقصف العشوائف . فالنطقة المقابلة مقصودة بكلفها فف هذا
الأسلوب وقد اعتمدته التفظفـت المتخاصمة عـلال الحرب اللبـنافة ، من دون
استثناء .

فالطرف الفلسطفف الذف عـم هذا الأسلوب اتطلاقاً من غرب العاصمة
كان فعتقد أنه سـؤدف إلى فك اللحمة السفاة القائمة بفن والمجاهرف المسفحة

وبين الأحزاب المسيطرة عليها. وطبعاً، عكس ذلك هو الذي حصل. أما الميليشيات المسلحة بالمسيحية والتي كانت تقوم بقصف المنطقة الغربية من العاصمة فكانت تتبع الأسلوب ذاته الذي يتبعه اليوم الصرب في قصفهم مدينة ساراييفو، عاصمة البوسنة، أي أن هدفها كان إيداع الخصم وتخويله إلى أقصى الحدود بغية تركيزه سياسياً. وبالطبع، هذا الأمر لم يحصل أيضاً.

إلا أن الذي حصل هو انتشار فكرة العداة الكلي للآخر، ذلك أن المدنيين في غرب العاصمة بيروت شعروا بتسهم مستهدين ككل، وكذلك شعر المدنيون في شرق العاصمة. وهكذا تشرذمت اللحمة الاجتماعية، قبل أن تتابع الأجهزة الإعلامية والأمنية التابعة للتنظيحات المسلحة تفكيكها لها بنداً بنداً.

ومن جملة أساليب تعميم العداة برزت، خلال الحرب اللبنانية، عمليات الإعدام العامة. فحينما حصلت هذه الإعدامات العامة والتي كان يرافقها تخيل بالجلث (في البترون وعاليه وبيروت الغربية والشرقية داخل الأحياء، وطرابلس وزغرتا، الخ) كانت ردات الفعل المدنية تنم عن خوف عميق، لا عن قرف ظاهر كما قد يتراءى لنا من بعيد. فالحاضرون كلهم كانوا يشتمون هذا «الصومالي» أو هذا «الفلسطيني» أو هذا «الكتاني» أو هذا «الأحراري» ويصفون على الجثة التي كانت تجرّها لاندووفر التنظيم المسلح.

كانت تمثل هذه الجثة الهامدة العدو المطلق. وكانت بالتالي تثير خوفاً دقيماً في النفوس. وكان هذا الخوف اللاواعي يظهر في ممارسات النساء، حيث أنهن كن يقترين من الجثة عادة ويركلنها بأرجلهن. أما الرجال فكانوا يقفون ويشتمون عن بعد.

كان الملح والخوف العميق، كالذي يجدهه الفصف العشوائي، يسيطر على مشاعر النساء في هذه اللحظات. وقد لوحظ الأمر في الأوساط المسيحية كما في الأوساط الإسلامية، مما يدل على وحدة في السلوك الثقافي. أما عناصر الميليشيات فكانوا يضحكون ويصيحون بالجمهور لزيد من الشتائم والبصق والاستنكار... والالتحام السياسي مع «الشباب» الذين يحمون الديار من هذا الخطر المطلق الذي يتهدد المنطقة بأسرها.

وهناك أسلوب آخر يعتمد على عادة الأفرقاء الأهلين المتنازعين هو التشهير بمقدسات الآخر. فاستباحة الجوامع والكنائس في قبرص ولبنان والبوسنة أمر شبه يومي في ظل الحرب الأهلية.

وسمح هذا الأسلوب بتعميم العداء على جميع أفراد الطرف الآخر. فعندما أسمع بتدمير جامع أو يهدم كنيسة سوف أشعر بنفس معنى في معنوياتي وانتقامي الذي، أينما كنت في البلاد. وهذا هو بالضبط ما يتوخاه الدافع إلى نفس المقدسات الدينية، حيث أنه يعلم أنه سيعمم، عن هذا الطريق، العداء ويجعله كلياً، كما سيستمر هذا الانتصار العسكري كانتصار عقائدي على صعيد جبهته الداخلية.

ونيش المغاير أو تصفها كما حصل في أكثر من منطقة في لبنان وكما يحصل حالياً في البوسنة، يتدرج في هذا الإطار أيضاً، حيث إنه يهدف إلى ترسيخ فكرة العداء الكلي للآخر الذي يصبح، في هذه المعادلة، غير مقبول لا في حياته ولا في مماته. تخضع بدورها المرجعيات الدينية، في الحروب الأهلية، للتشهير، حيث إنه غالباً ما تأخذ طرف الوسط والاعتدال، فيحيط عليها الأفرقاء المتحاربون هذا الاعتدال وهذه الحيادية السياسية، ويعتبرونها خيانة إيديولوجية. فالكلام كان دائماً، في التجربة الحربية اللبنانية، عن وضعف البطريرك أو وضعف المفتي والذين كانوا يأخذان طرف الاعتدال ويمتنعان عادة عن سكب الزيت على النار.

حتى إن شخصية البابا في روما كانت مدار استهزاء في شرق العاصمة بيروت، لمجرد أن هذا المرجع الكاثوليكي الأول في العالم كان يعتبر أن مصر لبنان هو في الواقع وفي التعايش السلمي البناء بين الطوائف الدينية المختلفة.

فالعداء الكلي لا يقبل بالأصوات الناشئة وبالدهوات الوفاقية. بل إن القانون العام للعداء الحزبي الأهلي يقوم على نشدان القطيعة المطلقة مع الآخر. ورجال الدين دفعوا ثمن مواقفهم المعتدلة هذه معنوياً، وجسدياً أحياناً، في قبرص ولبنان وكوسوفيا وكرواتيا وصربيا والبوسنة.

ونظام الجماعات المتطرفة والذي يسمى إلى أن يبلغ ما يبلغه النظام الليبيراري خلال الحروب الأهلية، نظام مفلت بإحكام عن نفسه، يمشي على

رحبة الشعارات الإيديولوجية الطنائة الرنائة وعلى ترهيب السكان المدينين .
مجمع مصغر من المهروبين يقوم بترهيب المجتمع الأكبر من حوله .
لا خروج ولا دخول إلى هذا العالم المغلق المصغر إلا بإذن حزبي . فالانضباط
فيه بديل للديموقراطية . لذلك ، يكتشف عالم المدينين هذا العالم ويخافه خوفاً كبيراً
حيث إن أساليبه تقوم على القسط مع كل عدو مفترض والتصفية والحطوف
والفرض بقوة السلاح .

وفي هذا العالم الذي يتفهم فيه النظام الأخلاقي العام ، التقليدي والمسلم ،
بقوة السلاح والمحصار والإعلام المؤدلج أدلجة حزبية وحرية ، تظهر الأمراض
الاجتماعية بسرعة . فسرعان ما يكتشف المدينون أن عناصر الميليشيات والجماعات
المسلحة تتعاطى بصفة عامة وبشكل واسع المخدرات ، حفاظاً على روح
الاستفغار وعلى الجهوزية القتالية ليل نهار .

ومن بعدها تستغل الأمراض الاجتماعية إلى باقي ثقات المجتمع . ففي غياب
اللحمة الاجتماعية ويظهر الانشقاق الأهلي تطفو على وجه الممارسات الأمراض
التي كانت مخفية من قبل . فالرشوة تصبح أسلوب التعاطي العام ، تمييزاً عن
التفكك الأخلاقي والنفس الذي أصاب المجتمع .

وهذه ظامرة لوحظت أخيراً في العراق على سبيل المثال ، حيث أن تفكك
البلاد سياسياً ومعنوياً انعكس سلسلة من الأمراض الاجتماعية وعلى رأسها وشوة
الموظفين الرسميين والتي لم تكن معروفة من قبل .

كيف تواجه مجتمعات الحروب الأهلية الواقع الجديد الذي نجد نفسها
محصورة في قمقمه؟

هناك ثلاثة تعبيرات أساسية يمكن رصدتها في هذا الصدد :

- أبرز هذه التعبيرات تمسك المدينين بالأشكال القديمة للمؤسسات
الشرعية . فيصرّ المدني على وجود شرطي للسير وعلى ممارسة المدارس لنشاطها
المتعاد وعلى عدم قطع الاتصال مع الآخر (الاستمرار في العبور ، كما حصل في
الحرب اللبنانية ، والاتصال بالآخر) .

فالإيمان بالدولة المهزومة يبقى قوياً في قلوب المدينين . واللحش في النموذج

الكمبودي مثلاً في هذا الإطار أن المدنيين توجّهوا بحماسة، وبالرغم من قصف مراكز الانتخاب، إلى اختيار ممثلهم في البرلمان الجديد. أي أن المليون قتيل الذين سقطوا في كمبوديا والسنوات الـ ٢٣ التي قضاها المدنيون تحت بطش الخمير الحمر (والفيتناميين بدرجة أقل) لم تكن كافية لجعلهم ينسون الدولة.

- تتمثل أيضاً مقاومة المدنيين لمشاريع الإرهابيين (من ميليشيات وجماعات متطرفة) بازدياد التقوى الحقة. فالصلاة تنتشر، خلال أزمة الاحتلال الأمني والأخلاقي هذه، بشكل واسع جداً. وفي ازديادها ردّ صامت على بربرية ودموية العناصر المسلحة. فيعود الإنسان إلى إيمانه لطلب الرحمة الرمزية من ربه وللصالح مع إنسانيته.

- تتمثل أخيراً مقاومة المدنيين لمشاريع الحروب الأهلية باعتماد الإعلام الشفهي المضاد. حيث تنشأ وتنتشر سلسلة أخبار شفوية تشهّر بالفرقاء النزاع الأهلي وتبين تواطؤهم العملي وتوافقهم الضمني على قمع المدنيين، كما حصل خلال الحرب اللبنانية حيث راجت شائعات سياسية كثيرة واكتبتا مصداقية شمية واسعة في كل من المنطقتين المتنازعتين، طعنات مباشرة بالطروحات الإيديولوجية المعتمدة في الإعلام الحزبي والميليشياوي.

فالمقاومة المدنية لمشروع الحرب الأهلية أقوى عدوّ لأطراف النزاع الأهلي. ذلك أنه يشكّل جسر العبور إلى الدولة، من جديد.

الفصل الثالث

قتل الذاكرة الشعبية

تلعب الذاكرة الشعبية دوراً فاعلاً في الحروب الأهلية المعاصرة. فالمقولات الحربية والإيديولوجية الخاصة بالتراعات الأهلية تؤسّس عناصرها الخطابية والصورية على مشاهد وأديبات الماضي، المنقولة شفهاً من جيل إلى جيل.

الذاكرة الفردية هي المجهود الإنساني المادف إلى استحضار صور وأحداث من الماضي بغية عيشها من جديد - ولو خيالياً - في الحاضر. لذلك فالذاكرة الفردية تنطوي على محور واحد هو الإنسان المتذكر وخصوصياته ومصالحه وقضاياها الحميمة.

أما الذاكرة الشعبية فهي ذاكرة تخاطبية. أي أنها تعمل على استحضار أحداث ونماذج من الماضي بغية مخاطبة الآخر، في الحاضر. لذلك فتوجهها، منهجياً، لا يعني الذات، بل يتخاطب الآخر ويدخله في سياق أحداث حاضرة - ماضية يتمّ بعثها معنوياً من جديد. فيعيش الفرد رمزياً من خلالها تجربة جماعية، لها ارتباطها الشديد بالواقع، على رغم صياغتها التاريخية.

من هنا، فإن الذاكرة الشعبية، هي، في جوهرها، ذاكرة الجماعة والتي تتجلى في ذهن الفرد تحت شكل ذاكرة اجتماعية، معايشتها ذاتية ولكن عناصرها جماعية؛ سياقتها حاضرة، ولكن سردها ماض.

فالذاكرة الشعبية شديدة الفعالية في المجتمعات البدائية، حيث لها رجالها وموظفوها (الحكواتي الإفريقي)، والمحافظة عليها، في هذا الإطار، أمر حيوي كونه يعني المحافظة على خزان نماذج الماضي الذي يشكل أساساً لا يشكّ به حاضر هذه المجتمعات. وبالتالي فإن مصير القبيلة مدفون بكامله في الذاكرة

الشعبية، و فقدان هذه الذاكرة يعني زوال القبيلة. من هنا حيوية الذاكرة الشعبية عند الشعوب التي لم تعرف الكتابة.

أما في ما يخص المجتمعات التقليدية، والمجتمع العربي منها، فإن الذاكرة الشعبية تلمب دوراً محورياً أيضاً حيث إنها تحتزن تجارب الماضي وتؤسس لمسالك الحاضر. لكن الفرق بينها وبين الذاكرة الشعبية الخاصة بالبنى الإجتماعية البدائية يكمن في أنها مدونة ومحفوظة في مخطوطات وكتب مطبوعة تشكل في مجملها ما نطلق عليه تسمية التراث.

فالجماعة وتجاربها الماضية شديدة الحضور وشديدة الفعالية في الذاكرة الشعبية لكل من المجتمعات البدائية والتقليدية. وكلمة الحكواتي الإسرطي، في هذا الصبغ، لها الواقع نفسه الذي تتميز به كلمة الديوان التراثي في مجتمعاتنا.

الجميع يصغون بانتباه إلى كلمات الماضي وكلمات الذاكرة الشعبية، الشفهية منها والمدونة، في مجتمعات العالم الثالث التقليدية. والجميع يعتبرونها مصدراً موثوقاً للحياة اليومية والعملية في الحاضر.

فمتنما تبرز الأزمة أو تقع الحادثة الأمنية على صعيد واسع من الطبيعي جداً في مجتمعاتنا أن يتكفى الأفراد باتجاه قراءة رسائل الماضي المدونة في الذاكرة الشعبية والتراثية، حيث إن منتج تكويننا الفكري، على صعيد عام، يقوم على الدوران في فلك تجارب الماضي والتراث.

لذلك يتوجه واحدنا، غريزياً ومنهجياً، نحو الذاكرة الشعبية والجماعية لتضيق معضلات الحاضر الطارئة.

والتفكرون للحروب الأهلية يعلمون أكثر من غيرهم أهمية التخاطب مع صور ومشاهد الذاكرة الشعبية في وعينا فيعملون على استغلالها في تضييق مشاعر الجماعات الأهلية. يبركون ما يرونه مناسباً من صور الماضي في إطار الكتلة (أ) لاستغزاز مشاعر وعواطف الكتلة (ب) الموضوعية في عناءة إطلاقة تحت إسم العدو التاريخي.

كيف ذلك؟

ما إن نشب النزاع الأهلي القبرصي، عام ١٩٧٤، حتى انتشرت شائعات في

الأوساط اليونانية نشبه الأوضاع السائدة بذلك التي كانت سائدة إبان الحكم العثماني للجزيرة، كما سرت شائعات أخرى في أوساط الأقلية التركية تذكر القابضة الأتراك بما فعله اليونانيون بالمسلمين في جزيرة كريت إبان الحرب العالمية الأولى.

وصور الأعمال العنيفة الماضية عاشها هذا الفريق وذلك على أنها تكرر للتاريخ. فمصادقتها كانت حاصلة وغير قابلة للدحض، ذلك أن القطيعة الاستمولوجية (المعرفية) بين أحداث الماضي وأحداث الحاضر كانت غائبة تماماً. وذلك ما انعكس بالطبع زناً على نار الخلاف الأهلي فألحظ المشاعر ودفع بالعصيات إلى الواجهة وأعاد الجمع إلى منطق العين بالعين والسن بالسن (والذي يجعل الجمع عمياناً بحسب تعبير غاندي).

عندما نشب النزاع الأهلي اللبناني، عام ١٩٧٥، سرت شائعات قوية في الأوساط المسيحية تشبه الأحداث الحاصلة بأحداث ١٨٦٠. سرت شائعات تفيد أن مجازر ١٨٦٠ عادت لتكرر مع فارق بسيط هو انتقال الدور من الأتراك العثمانيين إلى الفلسطينيين. صُوّرت الواجهة على أنها تقوم بين جيش المسلمين (الفصائل الفلسطينية وأنصارها المحليين) وجيش المسيحيين (الميليشيات اليمينية). ولم يشكّك المواطن العادي في المناطق الشرقية من البلاد بصحة هذا المشهد البانورامي على وجه العموم، بل قبل به واعتاد عليه وانتعج به بعد فترة.

في المقابل صُوّرت المسيحيون، انطلاقاً من المناطق الغربية من البلاد، على أنهم «اتعزاليون» ومتعصبون صليبيون. فقبل عامة الناس بهذا الطرح في تلك المناطق وبدأت القطيعة في النفوس، في الحاضر المعيش، على أساس صور تنتمي إلى الماضي السحيق. مع العلم أن التاريخ يجبرنا أن الموارنة المسيحيين لم يناصروا الصليبيين ككل، بل إن قسماً منهم وقف مع الصليبيين وقسماً آخر وقف ضدهم (وكذلك فعل عدد من قبائل بلاد الشام بالنسبة). وقصة تصيب البطريرك الماروني الموالي للصليبيين مقابل البطريرك الماروني المناهض لهم، قصة معروفة في السياق التاريخي للبنان خلال تلك الحقبة الزمنية.

لكن عامة الناس لا تشغل بالها بالتحليل التاريخي، بل تقبل بالعموميات،

حتى لو كانت هذه العموميات غير دقيقة وغير صحيحة .

وها نحن اليوم نشاهد تكراراً للعملية نفسها في يوغوسلافيا السابقة .

ففي كتاب عنوانه من سرايفو إلى سرايفو^(١) يعلّق الباحث جاك روبنيك بما يلي حول الصراع الأهلي القائم بين الصرب والكروات: «كنا قد اعتقدنا، بعد مضي جيلين، أن ذكرى الصدمات (وبخاصة مجزرة الصرب على يد عصابات الأوستاشي الكرواتية) تلاشت من أذهان الشبان الحاليين. لكن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل. ففي حرب الذكريات بين الصرب والكروات، وعن طريق وسائل الإعلام الحديثة وخلال بضعة أسابيع فقط، جرى تعميم تصوّر للكون وللآخرين بمفردات بالية. فأصبح الصراع الحالي لوحة أعبد تنقيحها للحرب العالمية الثانية. فبالنسبة إلى الصرب الحاليين، نحن اليوم في العالم ١٩٤١، والاعتقاد السائد يعتبر أن الكروات يتّوّن لمجزرة جديدة ضد الأقليات الصربية .

أما بالنسبة إلى الكروات، فيميلوسيفيتش هو هتلر جديد، يستخدم الأقلية الصربية في كرواتيا، مع ميليشياتها المعروفة بالتشيتيك، تماماً كما فعل هتلر بالأقلية الألمانية في تشيكوسلوفاكيا لتفكيك هذه البلاد في حينها .

فالتلفزيون الكرواتي في زغرب يَصوّر الصرب دائماً في زي ميليشيا التشيتيك (حلية وقلنسوة سوداء يعلوها نسر أبيض)، في حين أن تلفزيون الصرب في بلغراد يعرض باستمرار أفلاماً وثائقية حول مذابح النساء والأطفال التي حصلت بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ . والحرب بين الصرب والكروات هي حرب بين ذاكرتين شعبيتين تمّ استغلالها إلى أقصى الحدود، واستثمر طابعها العنفي في إذكاء نار الحرب الأهلية بين الطرفين . فالشعوب التقليدية تعيش ماضيها على أنه حاضر لأنها لا تفصل موضوعياً بين أساطيرها التاريخية (والتي فضلها فيما يخصّ النموذج اللبناني المؤرخ أحمد بيضون بدقة كبيرة) وبين وقائع تاريخها الموضوعية^(٢) .

فالانتقال من ماضي الصدمات إلى حاضر الصراعات يتمّ تحت غطاء المعارك

(١) Jacques RUPNIK, *De Sarajevo à Sarajevo*, Bruxelles, éd. Complexe, 1992.

(٢) أحمد بيضون، الصراع على تفرّغ لبنان، بيروت، منشورات الجمعية اللبنانية، ١٩٨٩ .

وفي إطار تصف المدافع والمهاجرين، مما يجعل العملية أكثر إنشاعاً. ذلك أن المواطن يشعر تلقائياً بأن المدفع الذي يقصفه هو مدفع عدو، في حين أن المدفع الذي يقصف من عنده هو مدفع صديق. فيختلط الحابل بالتابل، إذ يمتزج الشعور بالخوف بصور الماضي المخيفة، فتطفو المهاجس التاريخية عندها على وجه الوعي.

واللعب على التشابه التاريخي وعلى هواجس الذاكرة الشعبية يستمرّ اليوم في الصراع القائم بين الصرب ومسلمي البوسنة حيث يطلق الصرب على هؤلاء تسمية «الأتركة» لإقحام العواطف والهلب مشاعر المسيحيين الذين اصطفهم أجدادهم خلال الحكم العثماني لبلاد البلقان.

١ - تقنية القتل

يلجأ عادةً طرف من الأطراف إلى الذاكرة الشعبية السياسية للجماعة فيختار منها صورة عنيفة ومبسطة (كذبح المسيحيين على عتبة سرايا دير القمر إبان أحداث ١٨٦٠ في لبنان مثلاً). تستر هذه الصورة المصبرة جداً بالنسبة إلى الكتلة (أ)، مشاعر الكتلة (ب) الضالعة في الصراع الأهلي، غاطية ذاكرتها الشعبية هي أيضاً، فتقوم هذه الأخيرة باستحضار صورة أخرى في المقابل، تكون مثلها عنيفة ومبسطة (كصورة الصليبيين مثلاً)، فيبدأ الصراع بين الذاكرات الشعبية، ويعم بعدها كل طرف في التفتيش في تاريخ البلاد عن تفاصيل تؤكد وحشية الطرف الآخر. فتصبح هذه الصورة بعد فترة ملخصاً للتاريخ بالنسبة إلى كل من الكتلة (أ) والكتلة (ب).

كلنا نتذكر، في هذا الصدد، «الأبحاث التاريخية» العديدة التي صدرت خلال الحرب اللبنانية والتي رُوّج لها كثيراً بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ وكانت مشبوهة ومؤدجلة (مذكرات فنصل بريطاني من القرن الماضي، مذكرات كولونيل إسرائيلي، الخ) التي حاولت أن تعمق الخلاف بين المسيحيين والمسلمين والدروز في لبنان، في مرحلة كانت الحرب قد بدأت تبرد في نفوس المواطنين. فالعملية هذه تمت تحت غطاء المقاربة التاريخية، لكنها لم تكن بريئة أبداً حيث أنها صبّت الزيت على النار. وهنا أيضاً نلاحظ اتباع القراء مبدأ الاقتتال التخاطبي. فكل كتاب كان

يصدر من هذا الطرف بسود صفحة المسيحيين كان يلمه كتاب بسود صورة المسلمين. وهكذا دواليك. فالشروع التفسيري، على المستوى السياسي، فهم تمام الفهم الطابع النخاطبي للذكريات الشعبية ولعب على هذه الميزة الوظيفية ليستمر صراع المواجهات التاريخية لصالحه. وهكذا تعمقت، مع مرور السنوات، الهوة بين أناس كانت تجمع بينهم صلات العمل والمصلحة والغيرة والاجتماع في نماذج عدة عبر العالم، وأقربا إلى ذاكرتنا تقع في النهج القبرصي واللبناني واليوغوسلافي.

أما النهج الأخرى المعروفة عبر العالم حيث تصادم الذكريات الشعبية فكثيرة نذكر منها الصيني / الياباني، والألماني / الفرنسي، والتركي / الأرمني، على سبيل المثال لا الحصر، حيث تحاطبت الذكريات الجهادية في إطار صراعات عسكرية إقليمية ودولية.

وميزة الصور والكلشيهات التي يتم ترويحها خلال النزاعات الأهلية أنها كاريكاتورية الطابع، تعتمد تضخيم التفاصيل ولا تلتزم الدقة التاريخية. ولا تعطينا الصورة الملوحة عن إطارها فكرة واقية عن الموضوع المطروح. فأحداث ١٨٦٠ في لبنان، إضافة إلى كونها أحد تجليات الصراع الإقليمي المحاصل حينذاك بين القوى الأوروبية العظمى وبين السلطنة العثمانية، هي جزء بسيط من كل. فسنة أو ستان من الاختلاف في إطار عدة قرون من التناغم والتجاور السلمي واحترام الآخر والمشاركة العملية (كالأحياء المشتركة والمصالح المختلطة بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين التي تشهد عليها سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس وصيدا وبيروت)، لا تشكل عينة كافية ومعبرة بالنسبة إلى الوضع ككل. واستخلاص نتائج عامة من أحداث محصورة تقع في خانة الأسلوب الكاريكاتوري لا في المقاربة التاريخية الرصينة. نعتبر أيضا الزيجات المشتركة الكثيرة التي حصلت بين الكسروات والصرب، وبين الكسروات أو الصرب والمسلمين في البوسنة عن تواصل اجتماعي وليس العكس. لكن مخططي الحروب الأهلية يديرون ظههم للوقائع السوسولوجية ويقرأون التاريخ قراءة مبتورة، نازعين عنه طابعه العام والشامل لوضعه في خانة الأحداث الدامية والأزمات التي

شكّلت في الماضي صدمات سياسية نافرة بالنسبة إلى الجماعة المتري أدلجتها اليوم .
فالصور تطفئ على التحليل . والتاريخ مجرد عبارة ، في نظر أولئك
المخططين ، لبلوغ مشاريعهم السياسية التجميعية .

تستخدم الصورة التاريخية هنا كعلم سياسي تلتفت حوله جماهير الطائفة أو
الإثنية أو القبلية . والعلم عنوان عام يتمتع بمصدقية كبيرة حيث لا مجال
لمناقشته . فلما الانضواء تحت لواء الجماعة والالتزام بالشعارات المطروحة وأما
الرحيل : هكذا هو منطق الكتل المتحاربة خلال النزاعات الأهلية .

تفرض الصورة - العلم نفسها فرضاً على الناس ، وتفيها يعني تفي الجماعة .
لذلك ينبغي أن يؤمن الفرد بشكل قاطع بالصورة التاريخية المشتقة من الذاكرة
الشعبية والجماعية لكي يستقيم عصب الحرب الأهلية ويتيح مواقف متشجعة .
وكلما كانت هذه الصورة فظلية ، أزهت النفوس أكثر وأسكت الاعتراضات
والاحتجاجات . فالتاريخ يقبل النقاش ، أما الصورة التاريخية المبثورة والعنيفة فلا
تقبل النقاش إطلاقاً . وتترافق العملية مع إبقاء الهدف غامضاً . فالأطراف
المتنازعة والتي تتخاطب ذكراؤها الشعبية بالصور والمشاهد التاريخية العنيفة
المختارة تقدم الحلاف على أنه خلاف تاريخي بين كتلتين إثنتين أو لغويتين أو
دينتين ، ولا تبرح بالهدف السياسي للنزاع الذي يتمحور دائماً حول الحلاف على
السلطة .

يسمح اللجوء إلى صور ومشاهد الذاكرة الشعبية والجماعية بتعميه الحقيقة
السياسية للمشروع ، من خلال إضفاء طلاء من إيديولوجيا سميك عليه . هدفت
جميع النزاعات الأهلية التي حصلت في العالم الثالث خلال القرن العشرين إلى
ضرب الدولة كمقدمة للسيطرة على جزئيات المجتمع المدني . ولكن هذا الهدف
السياسي الموضوعي لا تشير إليه أطروحات وأدبيات الأطراف المتصارعة . لا
تنفخ الرؤية تماماً إلا بعد عدة سنوات حيث يشعر جميع المواطنين بأنهم عسروا
دولتهم ومعها وطنهم ، إذ إن لا أوطان حقيقية في الأزمنة المعاصرة من دون دول
متينة ترتكز عليها . وقد وصل النموذج الصومالي في هذا الصدد إلى أقصى
درجات التجربة التشميرية حيث غابت الدولة تماماً وحلّت محلها قبائل وعشائر

الأسس. أما في النموذج اللبناني فقد بقيت أشلاء الدولة نابضة وفاعلة في حدود دنيا، من دون أن تضمحل تماماً. ففي أحلك الظروف وفي أوج الغلطان الأمني بقي جواز سفر الدولة معتمداً وكذلك عملتها، وبقي قبضاي الميليشيا الملتحي بحاجة إلى توقيع المختار المسالم والمعمّر على رسمين شمسين لكي يتمكن من الحصول على إخراج قيد إفرانّي في لبنان. وبقيت الدولة حيّة في نفوس المواطنين اللبنانيين، طيلة الأحداث، وذلك ما جعل تدعيمها بالكامل مشروعاً مستحيلاً. بل فشلت الميليشيات في إرساء أسس دولها المستقلة، مع العلم أن حملها الكبير كان هذا الهدف محدداً.

ولكن كيف للأطراف المتحاربة خلال النزاعات الأهلية أن تبرح هذا السر وهي تعلم تماماً أنها ستصل حتماً إلى فرط عقد الدولة بشكل من الأشكال، وهي التي تعلم أيضاً أن المواطنين، مهما بلغ غباؤهم السياسي، لن يجاروها في هذه الخطوة؟

من خلال عملية إلهاء، بكل بساطة. وقوام هذه العملية توجيه الأنظار إلى أصوات مرعبة في الماضي وإلهاء الأفكار بها لكي تتمكن قوى الحرب الأهلية الفاعلة من بلوغ هدفها المزدوج في تحجيم الدولة والمجتمع المدني معاً. فصور الذاكرة الشعبية هنا هي كمين الإلهاء الإيديولوجي لعملية أساسية تحدث في مكان آخر. يمكننا أن نضيف أخيراً أن صور الذاكرة الشعبية المستمرة خلال الحروب الأهلية المعاصرة هي صور مزدوجة إلى أقصى الحدود.

فالطرفان فيها يُورّغان على فريقين، فريق الدهنن وفريق الأعداء. فلنا أن تكون في هذه الصور والمشهد في خاتمة الضحية أو المنتصفي. لا مجال لموقع وسط بين الطرفين أو لموقع محايد. ذلك أن هذه الصور والمشهد تخاطب العواطف والمعصيات ولا تخاطب العقل.

في الذاكرات الشعبية ما يدعو إلى الانقسام وما يدعو إلى الانحمام على حدّ سواء. والأطراف المتخاصمة أهلياً توجه خياراتها، وبشكل متعمد، نحو صور الانقسام، معتمدة على مشاهد الوحشة والانحمام. فالشرط الأول للنزاعات الأهلية هو أن تكون نفوس أبناء الدولة الواحدة متقسمة. لذلك فالخيارات في

جمال الذاكرة الشعبية سلبية حتماً. والتاريخ الشعبي يتحوّل عند ذلك إلى قنيل سريع للاقتال الأهلي. فيحسب المرء نفسه أنه يدافع عن أجدانه وعن أبنائه على حدّ سواء، إذ تمتدّ الصبغة الإيديولوجية لتغطّي أمور الماضي والحاضر والمستقبل. ويعتقد المرء أنه يطل تاريخي. لكن وھج هذه الإيديولوجيا المترحلة بين الأوس واليوم والغد يزول ما إن تنكشف الأهداف السياسية الحقيقية لمشروع أطراف الحرب الأهلية المتخاصمين والمتقاتلين حتى آخر مؤسسة من مؤسسات الدولة، وحتى آخر مواطن من مواطني المجتمع المدني.

٢ - دور وسائل الإعلام

لعب الإعلام في الماضي دوراً مساعداً في الحروب الأهلية ولا يزال يلعب اليوم هذا الدور في النزاعات الأهلية المعاصرة. فإن اختلف السجل الإعلامي المستخدم، يفسر أن منهج تسخير وسائل الإعلام لم يتغيّر. ففي الماضي كما في الحاضر تستخدم وسيلة الإعلام في عملية تعميم ونشر وتثمين مصداقية الصور والمشاهد التاريخية التفسيرية المختارة على صعيد شعبي واسع. فظالماً أن الحرب الأهلية تقوم على الخلاف الإيديولوجي أساساً، من الطبيعي أن تكون وسيلة الإعلام ابنة عم المدفع في التخاصم التضالي الذي هو، في شقّ من كذا مرّة معنا، مخاطبٌ بين رؤى للكون وللآخرين متناقضة.

ويطلّعنا في هذا الصدد المؤرخون الفرنسيون على أن وسيلة الإعلام المسرحية استخدمت بشكل مكثف في فرنسا خلال الحروب الأهلية الدينية التي حصلت في تلك البلاد بين ١٥٥٩ و ١٥٩٨. كنا نشاهد في حينها معارك عسكرية، على الأرض، بين جيش البروتستانت وجيش الكاثوليك، وكنا نشاهد معارك أخرى، إيديولوجية الطابع، على خشبات المسارح، بين مسرح الكاثوليك ومسرح البروتستانت^(١).

فالمسرح الكاثوليكي كان يؤكّد على شخصيات تنفيها العقيدة البروتستانتية.

(١) Georges LIVET, *La guerre de Trente Ans*, Que sais-je, Paris, P.U.F., 4^e édition, 1983, P.115.

كما أن إخلاص وشهامة الكاهن الكاثوليكي، في هذه التمثيليات، كان يقابلها غيب ومكر رجل الدين البروتستانتي، الدجّال وغير المؤمن.

كانت تعرض أعمال هذا المسرح الديني السياسي في شتى أنحاء البلاد، في قاعات مدارس اليسوعيين حيث كان يدعى إليها عامة الناس، وفي ساحات الكنائس حيث كان يتابعها المؤمنون الذين كانوا قد قدموا لحضور قدّاس يوم الأحد. أما المسرح البروتستانتي فقد جاء كردّ فعل تخاطبي للمسرح الكاثوليكي. ولكن عدم إيمان العقيدة البروتستانتية الكافي بالتمثيل وتجلياته كافة جعل من هذا المسرح مسرحاً ضعيفاً. إلا أنه حاول أن يردّ على طروحات الفريق الكاثوليكي، فتمحورت أعماله حول شخص يسوع المسيح دون سواه.

كانت تعرض هذه المسرحيات على خشبة مسارح المدارس البروتستانتية (في غاليتها خارج العاصمة باريس)، وأمام الكنائس على منصات خاصة بها في الهواء الطلق، تماماً كما هو الحال اليوم بالنسبة إلى مشاهد عاشوراء التي تعرض في النبطية في جنوب لبنان. وكانت تفرّد هذه التمثيليات حيزاً واسعاً من فصولها لوصف سخافة ومادية طريقة الإيمان الكاثوليكية كما كانت تسخر من شخصية البابا، جاني أموال العامة والمخافة.

فالمسرح، الذي ما زالت منظمة اليونسكو تعتبره وسيلة من وسائل الإعلام التي يعتمد عليها الإنسان، كان يمثي المعارك العسكرية الجارية على الأرض بمعارك مماثلة على خشبة المسارح وكان يعمل على تعميق إيمان كل جمهور بقضية الحرب الأهلية. وشحن النفوس خلال هذه العروض الدينية - السياسية كان يؤدي إلى توجيه العديد من الشبان نحو الانخراط في صفوف المقاتلين في حينها.

لم تتغير الأمور كثيراً بعد أربعة قرون حيث تشهد اليوم توجّهاً مماثلاً نحو وسائل الإعلام في معالجة قضايا النزاعات الأهلية.

فمن وسيلة وحيدة خلال القرن السادس عشر أصبحت الحروب الأهلية المعاصرة تلجأ إلى وسائل إعلام عدّة. فإلى جانب المسرح الملتزم الذي خفّ بريقه أخيراً نلاحظ حضور الكتاب والمجلة الأسبوعية والصحيفة اليومية. كما أننا نلاحظ حضور الإذاعة على موجات هواء الحروب الأهلية. وتلمس أيضاً سلطان

وسيلة الإعلام التلفزيونية، بشكل خاص، اعتباراً من الثمانينات فيما يخص العالم الثالث.

لم يزد تنوع وسائل الإعلام المتخرطة في النزاعات الأهلية خلال القرن العشرين إلى تعميق للوعي الموضوعي بالضرورة، بل جلد تأثير الطروحات الإيديولوجية وأعطاهما انتشاراً واسعاً جداً بحيث أنه لفت المجتمع بأسره. فراعى الماعز أو الغنم الذي كان يسمع، عبر الترانزستور من فوق أحد الجبال القبرصية أو اللبنانية أخبار أحداث كريت أو أحداث ١٨٦٠، المنقولة على إذاعة الكتلة التي يتسمي إليها، كان مبالاً لأن يقتنع حتى آخر أيامه بالنظرية التي كانت تنفق وراء سرد الحدث. حيث إن الأميين، وما أكثرهم هم وأنصاف الأميين في العالم الثالث، يعتبرون أن كل ما يصدر عن وسيلة إعلام هو صحيح وصادق. وكلما كانت وسيلة الإعلام أقرب إلى الحواس (الراديو، وبشكل أقوى التلفزيون) كان اقتناعه بأخبارها أشد وأطول.

لم تبعد إذاعات ميليشيات الطوائف في لبنان عن الصور والمشاهد التاريخية العنيفة التي أتيينا على ذكرها، بل عمدت إلى تأكيدها خلال النزاع اللبناني. بل إنها طلبت من البروفسور الفلاني ومن الدكتور العلاني أن يشرحوا ويفصلوا للجمهور صحة المقولة التاريخية المختارة هذه، بنية ربطها، في عملية ذهنية لاصقة، في لاوعي المستمع، بمحتوى الطرح السياسي المفروض في نشرة الأخبار.

وبذلك عمقت إذاعات الطوائف في لبنان الشرح السياسي والنفسى بين المواطنين خلال النزاع الأهلي ولم تعكس الحرب كما قبل، بل إنها شاركت في صنع الحدث وفي أدلجة الجماهير وفي انخراط الشباب في الميليشيات. تماماً كما حصل إبّان حرب المسارح البروتستانتية والكاثوليكية في فرنسا أيام زمان. فحرب الإذاعات كانت فضلاً دائماً من فصول الحرب اللبنانية وكذلك من الحروب الأهلية القبرصية والأوغولية والنيكاراغوية.

ما حصل على صعيد الإذاعات حصل بشكل مضاعف على صعيد محطات البث التلفزيوني، حيث إن التلفزيون ابتلع الذاكرة الشعبية ابتلاعاً. وأفرز بدلاً

منها ذاكرة يومية، مشرّمة وآنية، ساهمت في طمس الوعي عند عامة الناس وأضعفت الحس النقدي عندهم فنسوا كل شيء وما عادوا يذكرون في كل يوم، سوى ما شاهدوه مساء البارحة على الشاشة الصغيرة. دون أن يكون ما شاهدته الفرد البارحة مرتبطاً بما شاهدته قبل البارحة أو بما سيأشاهده في الغد.

لم يعد البرنامج التلفزيوني بحاجة إلى تأسيس نفسه على الصور والمشاهد التاريخية العنيفة التي تقوم عليها إيديولوجيات الكتل المتصارعة عسكرياً خلال النزاعات الأهلية، حيث إن التلفزيون، في وعي المشاهد، هو بديل للتاريخ.

فالتاريخ، في المفهوم العملي التلفزيوني، هو الحيار الراهن على الحدث الراهن، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. يلجأ الصرب إلى التلفزيون، ومثلهم يفعل الكروات، في مهمة أدلجة جماهير الإثنية، ويستخدم كل منهم الأفلام الوثائقية لتسويد صفحة الآخر. ولكنهم سوف يتوصلون، بعد فترة، كما توصلت أطراف الحرب اللبنانية، إلى فكرة مفادها أن لا لزوم للأفلام الوثائقية لتأجيج العواطف السياسية. فمجرد قيام تلفزيون خاص بالكروات أو بالصرب أو بمسلمي البوسنة يكفي لتسليم المشاهدين، بعد فترة زمنية من المشاهدة المتواصلة، بصحة الطروحات السياسية للمحطة التي يتابعون نشرة الأخبار عليها.

فالتلفزيون، سلطان وسائل الإعلام الحديثة. يخاطب الحواس الأساسية، من بصر وسمع، ويقولب جماهيره كافة في ساعات المساء حيث المقاومة الجسدية ضعيفة جداً. فيتلو مدير المحطة ما يشاء، والمشاهدون يستمعون بروقتهم ويضمون، دون أن يدركوا العملية التي يقومون بها، مضامين الإيديولوجيا التي تنبأها المحطة التلفزيونية (أ) أو (ب) أو (ج).

فالتلفزيون يخاطب الحواس والخيال. ومن خلال مخاطبتها الخيال، اليومية والتواصلية، تؤثر أساطير التلفزيون في نفوس المشاهدين أكثر بكثير من الصور والمشاهد التاريخية التي كانت تتناقلها في السابق الذكرات الشعبية.

حلّ التلفزيون مكان الذاكرة الشعبية وأصبح منتجاً للصور والمشاهد والأساطير الإيديولوجية الملزمة لجميع ممارسات الحياة اليومية. ألم يتصر التلفزيون على جميع الأقران في لبنان خلال الحرب؟

لم تكن الكتل المتصارعة تتوقع ذلك. اعتقدت أنها تستخدم التلفزيون، لكنها ذهبت وبقي هو. فقد أحصت إحدى الصحف البيروتية، مطلع الحرب اللبنانية، ٤٧ ميليشياً وفصيلاً مسلحاً ضالماً في الحرب الأهلية. وما هي اليوم وزارة الإعلام تطلعنا، وقد رحلت الميليشيات والفصائل المسلحة، بأن ٤٧ محطة تلفزيونية تعمل حالياً في لبنان.

من منا كان يتوقع الانتفال من هذا الواقع إلى ذاك؟

٣ - ذاكرة الغزو

لقد عادت جمع شعوب العالم الثالث التي خاضت تجربة الحرب الأهلية في القرن الحالي (ما عدا نيكاراغوا) إلى أشكالها الاجتماعية القديمة. وأبرزها القبيلة والعشيرة. فالكتل التي تألفت خلال هذه النزاعات الأهلية أعادت مجتمعاتها إلى صيغ المناطق الآمنة والعشائر الكبيرة والعصبيات العائلية. فالتحالفات في الكتلة (أ) أو في الكتلة (ب) كانت تضمحل دائماً على أساس اتفاق أو عدم اتفاق هذه العصبيات.

وفي ذلك عودة إلى المستويات الجيولوجية القديمة للنظام السياسي في الجماعة البشرية. فالدولة، كشكل سياسي حديث، لم تعمل في السياج اللبنانية والقبرصية والصومالية والكمبودية واليوغوسلافية على تأسيس مجتمعات مدنية مبنية بما فيه الكفاية كي تدافع عنها هذه المجتمعات عند هبوب رياح الأزمات. فحصلت من جراء ذلك دكاً عميقاً لأسوار مؤسساتها على يد الميليشيات والفصائل المسلحة المختلفة التي انتشرت مع بدء النزاع الأهلي العسكري.

الحرب الأهلية هي نزاع مسلح بين مواطنين يتمون إلى دولة واحدة في الأساس. أي أنها حكماً موجهة ضد الدولة. فإذا تراء يحصل عندما تصارع كتلتان اجتماعيتان تسميان إلى دولة واحدة؟ تذهب الدولة ومعها مفهوم المجتمع المدني وتحل محلها عصبيات جماعات ما قبل الدولة.

وعندما يعود صراع الكتل الأهلية الغالمة على الانتهاكات العشائرية والمناطقية تمرد معه سلسلة من المفاهيم الأساسية الموروثة عن الأنظمة السياسية السابقة للدولة، والمخزونة في الذاكرة الشعبية، أبرزها الغزو.

فهذا المفهوم القديم قدم البشرية والمعروف في العالم الحيواني والطبيعة منذ أقدم العصور، تستعيده بسرعة فائقة الكتل الأهلية المتحاربة. فيقوم كل طرف بنهب محتويات البيوت والمنشآت التي يستولي عليها في المنطقة الجغرافية المحسوبة إيديولوجياً على الخصم.

فالمقاتل الكرواتي يستبيح ممتلكات وبيوت وحريمه الطرف الصربي كلما دخل قرية من القرى ذات الغالبية الصربية، حتى لو كانت واقعة في منطقة جغرافية وسياسية كرواتية. وكذلك يفعل مقاتلو الصرب بالقرى الكرواتية والمسلعة الواقعة في البوسنة وصربيا.

وميزة مفهوم الغزو الأي من أعمق تاريخ القبائل والعشائر البشرية والمحفوظ في الذاكرة الشعبية والجماعية أنه يسمح بما لا تسمح به الدولة. فهو يميز الاعتداء على الآخر وعلى ممتلكاته ورضقه وإنسانيته. لذلك تترافق الحروب الأهلية بسهولة مع الأعمال الوحشية المنسجمة بدورها مع البنية المعرفية الخاصة بالمجتمع العنثاري المتمسك إلى عهد ما قبل الدولة. فالنهب، في نظر مقاتلي الحرب اللبنانية على سبيل المثال (والذين لم يكونوا كلهم من اللبنانيين بالمناسبة) لم يكن عاراً، بل إنه اعتبر من الأعمال الاعتيادية التي تترافق العمليات الحربية. لم يحتل أي طرف، حتى الآن، في لبنان ولا حتى انتقد نفسه علناً لارتكاب عناصره عمليات نهب، حتى بعدما تصالح مع الطرف الذي كان على نزاع معه خلال الحرب.

أي أن لا مشكلة أخلاقية - سياسية في هذا المضمار. علماً أن قدراً من أثاث بيوت هذه البلدة المنهوبة أو تلك يبع في بلدات أخرى مجاورة، على يد المقاتلين، بأسعار زهيدة، خلال الحرب اللبنانية. بل إن نهب أسواق مدينة بيروت على يد مقاتلي الكتلتين المتصارعتين لم يُعتبر عملاً شائناً في حينه. نُظر إليه في غرب العاصمة على أنه عمل نضالي، مقاوم للليبروجوازية وللرأسمالية المساندة للمسيحيين الانتزاليين. أما في شرق العاصمة فقد نُظر إليه (خاصة في ما يتعلق باستودعات مرفأ بيروت) على أنه عمل نضالي يطال الدول العربية، مالكة هذه البضائع والداعمة سياسياً لكتلة الأخصام الفلسطينيين.

فالحروب الأهلية تفجّر الغرائز القديمة الكامنة في الذاكرة الشعبية والجهامية وتنقلها من حالة الفمغ (في زمن الدولة) إلى وضعية السكون (مع نشوب الأحداث الأمنية وغباب السلم المرجعي الديمقراطي) فإلى وضعية الغليان من جديد (مع انفلات ضوابط الأمن والأخلاق السياسية). ويصبح إذ ذاك الغزو العملة السائدة على امتداد أراضي البلد الحاضغ للحرب الأهلية وعند جميع الأطراف.

فالإستارة المتبادلة القائمة بين الكتل المتحاربة تُدخّل الغزو في دائرة التخاصم التخاطمي، حيث إن نهب بلدة معينة يجرّ خلفه نهب بلدة أخرى بالمقابل، ومصادرة ممتلكات في هذه المنطقة عمل يدفع الطرف الأخر إلى مصادرة مماثلة في المنطقة المقابلة. وهكذا دواليك.

وتعود الذاكرات الشعبية بجهاعاتها إلى المصور الغابرة، بينائها المعرفي والمفاهيمي، وتعود شريعة الغاب إلى شوارع عواصم جملة وحديثة. فنيبت الحراب ويفزو هولاءكو من جديد، في القرن العشرين، قلوب المتقاتلين، وينهب بيروت وينوم بنه ومقديشو وساراييفو.

الفصل الرابع

القبرصة؛ أو الطلاق على الطريقة الكولونيلية

دخل النزاع الأهلي القبرصي عامه العشرين في تموز (يوليه) ١٩٩٣، وبلغت بذلك عملية تقسيم الجزيرة إلى شطرين (شطر يوناني وشطر تركي) سنّ الرشد.

فقد تجمّدت الأمور كثيراً خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة وتحوّل المزمّت إلى دائم. لا غرابة في الأمر، فهذا ما يحصل في معظم بلدان العالم الثالث الصغيرة، المبنية على أساس وفاق، والتي لا تحلّ أزماتها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب، فسرعان ما تتحوّل هذه الأزمات إلى كتلة مشبّكة من العقد تتحوّل بدورها إلى مازق مستعصية.

الصراع الأهلي القبرصي، والذي انفصلت عليه القبرصة كمفهوم سياسي، هو في الأساس صراع مركّب، مصطنع، سبق واستخدمت بريطانيا العظمى مرّات عدّة عبر العالم، أبرزها في فلسطين، قبل تقسيمها، وفي الهند، قبل تقسيمها أيضاً.

وبذلك تغدو القبرصة أحد التطبيقات المتوسطة لصفة الفتنة الأهلية الكولونيلية التي تمّرس في أديتها الدبلوماسيون البريطانيون. ففي الهند منحت السلطات البريطانية البلاد استقلّالها، عام ١٩٤٧، في وقت كانت مهّدت خلاله، بالعمق، لفتنة أهلية بين الهندوس والمسلمين. فنّم تقسيم البلاد إلى هند وباكستان. وفي فلسطين إنسحبت السلطات البريطانية من البلاد عام ١٩٤٨، في الوقت الذي كانت قد هيّأت فيه الأوضاع لتفجر فتنة ثمّ تقسّياً بين اليهود والعرب.

وفي قبرص منحت السلطات البريطانية الجزيرة استقلالها عام ١٩٦٠، بعدما زرعت فيها دستوراً مفتحاً انفجر عام ١٩٧٤ فأُتِيَ إلى تقسيم الجزيرة إلى منطقة شمالية (تبلغ مساحتها ٣٩٪ من مجمل مساحة الجزيرة) وإلى منطقة جنوبية (٦١٪ من مجمل مساحة الجزيرة). يعود الحكم الفعلي في شمال الجزيرة للجيش التركي. أما جنوب الجزيرة فيخضع لدستور عام ١٩٦٠ ولرئيس قبرصي يوناني تعترف به منظمة الأمم المتحدة.

فكلاً كان يرتفع صوت المطلب الاستقلالي في المستعمرات البريطانية كانت سياسة التاج البريطاني ميّالة إلى مجابهة بفتنة أهلية، حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية. وتستخدم لهذا الغرض الأدوات السياسية، ميدانياً، في الحقل الاجتماعي الثوري تفجيره. فكانت تلجأ هنا إلى الصراع الديني وهناك إلى الصراع الإثني وهناك إلى الصراع الإثني والديني معاً.

فكيف وصلت الأمور، في قبرص، إلى حدّ القطيعة التي نشهدها اليوم؟

١ - التأسيس الكولونيالي للحرب الأهلية

سكن اليونانيون جزيرة قبرص منذ القرن الثالث عشر قبل الميلاد، في عهد الأخمينيين، وأطلقوا عليها تسمية «كيبروس» التي تعني، باللغة اليونانية، النحاس، إذ إن الجزيرة كانت تزخر بهذه المادة الثمينة التي طالما استخدمها اليونانيون القدماء في صناعاتهم المتعدّدة. والجزيرة مذكورة في الملاحم اليونانية القديمة على أنها جزيرة أفروديت، إلهة الحب.

أما الأتراك فقد حلّوا في الجزيرة إبان الحملة العثمانية عليها، عام ١٥٧٠، حيث احتل جيش السلطان العثماني مدينة نيقوسيا. وفي عام ١٥٧١ سقطت بدورها مدينة فياغوستا (وتسميتها إيطالية لأنها كانت تخضع في حينها لدوق البندقية).

حصل في قبرص ما حصل تقريباً في البوسنة: إسوطنت عائلات جنود وموظفي الإدارة العثمانية الجديدة، الأتية من تركيا، واستزجت رويداً رويداً أجيالها اللاحقة بالمجتمع القبرصي. أما الجالية اللاتينية، وكانت من مخلفات

المهود الصليبية، فقد غادر معظم أعضائها عائلتين إلى أوروبا. أما الذين رغبوا في البقاء، حفاظاً على ممتلكاتهم ومنعاً لمصادرتها، فقد أسلموا، تماماً كما حصل مع البروغوسيل الكروات في اليوسنة الذين أسلموا خلال القرن نفسه في منطقة البلقان.

من هنا فإن الحصوية القبرصية تكمن في كون العنصر التركي فيها عنصراً إثنياً مستحدثاً بالنسبة إلى العنصر اليوناني الذي يشكل العنصر الأصلي فيها والذي كان يقيم على الجزيرة قبله بـ 2870 سنة. وهذا واقع لم يختلف عليه المؤرخون حتى يومنا هذا.

إلا أن جزيرة قبرص عرفت زواجاً إجتماعياً سلمياً وهادئاً بين المجموعتين الإثنتين والدينتين المختلفتين، إذ تعايش الجميع لقرون عدّة بعدها - زهاء أربعمائة عام - مع نسب ديموغرافية بقيت هي نفسها طوال هذه الفترة تقريباً، حيث كانت تبلغ نسبة القبارصة اليونانيين 80٪ من مجموع سكان الجزيرة وتبلغ نسبة القبارصة الأتراك العامة 20٪ من مجموع السكان.

بقيت جزيرة قبرص خاضعة للحكم العثماني حتى سنة 1878، حيث اضطرّ السلطان إلى التوقيع على معاهدة سان ستيفانو القاضية باتسحاب الجيش الروسي الذي كان قد بلغ مشارف القسطنطينية. وقد ساهم البريطانيون بفضل أسطولهم في وضع حدّ للزحف الروسي باتجاه المضائق، فنالوا من جراء هذه المساعدة الاستراتيجية الحكم على جزيرة قبرص، فأسسوا فيها مستوطنة مذ ذاك، عمل فرار مستوطنات جبل طارق ومالطا.

بعدما تسلّم إداريو التاج البريطاني جزيرة قبرص أجزوا فيها مسحاً سكانياً شاملاً تبيّن على أثره وبعد فرز نتائجه عام 1891، أن زهاء نصف قرى الجزيرة كانت قرى مختلطة، إذ إن 346 قرية من أصل مجموع القرى آنذاك (والبالغ 702 قرية) كان يسكنها يونانيون وأتراك جنباً إلى جنب وفي شقّ أنحاء الجزيرة.

وهذه الظاهرة الاجتماعية الملفتة، إن دلّت على شيء، فعل أنّ الوفاق الاجتماعي بين الإثنتين كان واسعاً ومن صميم الحياة العملية واليومية على هذه الجزيرة. فالتجاور السكاني في 1892، 49.2٪ من القرى القبرصية كان يتمّ عن إنصهار

اجتماعي كبير جداً، حيث إن الاختلاف لم يكن يعني الخلاف بناتاً.
بل، على عكس ذلك، فقد بيّنت نتائج إحصاء الإدارة البريطانية في حينه، واستمرارها للجزيرة بعد في مطلعها، أن نظام الملل العثماني كان قد ساهم، كأسلوب في الإدارة السياسية للعلاقات المتعددة، في إرساء أسس الوفاق عميقاً في الجسم الاجتماعي القبرصي.

نضيف إلى ذلك أن عمرة الاختلاط الإثني، الذي استمر حتى ذلك التاريخ - أي ما يقارب الثلاثة قرون - تمثل في أن الانصهار الاجتماعي يستوعب الاختلاف الديني. ذلك أن التباين بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك كان مزدوجاً، يقوم من جهة على اختلاف إثني (يوناني / تركي) وعلى اختلاف ديني (مسيحي / إسلامي). وبالرغم من ذلك فقد طغى الانصهار على الاختلاف وغدت جزيرة قبرص نموذجاً للوفاق بين الجماعات المختلفة.

تقبل القبارصة إلحاق جزيرتهم بالنجاح البريطاني، عام ١٨٧٨، بارتياح مشترك. فاليونانيون فيها تخلصوا من الخضوع للحكم العثماني، أما الأتراك فبقوا نظرياً أتباعاً للسultan، والتحقوا بالمقابل بالإدارة البريطانية الأكفأ والأنزّه من الإدارة العثمانية التي كان الكلّ يشكو منها.

إضافة إلى ذلك لا بدّ من ذكر أنه لم تقم خلافات تاريخية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. فنسألمها المشترك كان حديث العهد وسدون شوايب. بل إن الحكم العثماني قد أشرك في حينه الإكليروس الأرثوذكسي القبرصي في حكم الجزيرة من خلال المحاكم الشرعية ونظام جباية الضرائب.

بعدما تسلّم البريطانيون الجزيرة أسكوا بشكل مباشر بنظام الأوقاف الإسلامية فيها، وساهم هذا الأمر في تطويع رجال الدين الأتراك الذين تحوّلوا إلى موافقين في الإدارة البريطانية. كما قامت السلطات البريطانية بتوظيف عدد لا بأس به من القبارصة الأتراك في الشرطة وفي الدوائر الرسمية المختلفة.

أما القبارصة اليونانيون فكانوا يسيطرون على القطاع الخاص وكانوا يديرون عملياً اقتصاد الجزيرة إنطلاقاً من مدنه الرئيسية (نيقوسيا - فيماغوستا - پافوس - لياسول - لارناكا).

حاول البريطانيون أن يسحبوا البساط من تحت أرجل السلطات الدينية في الجزيرة - وبخاصة سلطة الإكليروس الأرثوذكسي - من خلال إنشاء التعليم الرسمي الإلزامي، ولكنهم لم يتمكنوا من تخطي المرحلة الابتدائية، فبقيت المرحلتان التكميلية والثانوية في يد التعليم الديني الخاص.

وهكذا بقي على قيد الحياة الجهاز الإيديولوجي الأساسي لإعداد إنتاج شروط الإنتاج الإيديولوجية، على حدّ تعبير الفرنسي لويس ألتوسير. فاليونانيون القبارصة ظلّوا يعتبرون ارتباطهم بوطنهم الأم اليونان كجزء أساسي من تكوينهم المعرفي، واستمروا في المطالبة بالعودة السياسية إلى موطنهم اليونان من خلال شعار الـ Enosis الداعي إلى الوحدة بين البلدين. وبما أنّهم كانوا يشكّلون الاكثية الساحقة في الجزيرة، فقد كان صوت مطلبهم هذا قوياً ومدوّياً. كما أنه كان يلاهي، في الأوساط الشعبية والرسمية اليونانية، أذاناً صاغية.

بدأ تأزم العلاقة بين القبارصة اليونانيين والسلطات البريطانية في قبرص عام ١٩٥٠، على إثر استفتاء أجرته الكنيسة الأرثوذكسية في الجزيرة، تبين من خلاله أن ٩٦٪ من القبارصة اليونانيين يطالبون بالإينوزيس، أي بالالتحاق بوطنهم اليونان. حصل ذلك في ظرف دولي دقيق جداً كانت فيه بريطانيا العظمى عرضة للمحاربة السياسية في مصر وفلسطين والهند. فلم ترتفع السلطات الاستعمارية لهذا المطلب الإيديولوجي الذي كان سيؤدي - لو تحقّق - إلى خسارة جزيرة استراتيجية في البحر المتوسط تضم أكبر قاعدة عسكرية جوية بريطانية خارج الأراضي البريطانية، وهي قاعدة أكروتييري.

وقد زاد في الطين بلّة وضع الأسقف مكاريوس الثالث (المتخب كمرجع ديني أعلى عند الأرثوذكس في الجزيرة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٠) مطلب الاتحاد هذا إلى المراجع الدولية.

بدأت دوائر الاستعمار البريطاني بالردّ على المطلب الاستقلالي عن طريق وضع مشروع دستور جديد للبلاد، عام ١٩٥٤، حُرف بمشروع هوبكنسون. كما صرّح الوزير صاحب المشروع في حينه أنه لا يمكن لجزيرة قبرص وأن تطمح أبداً لأن تكون مستقلة بشكل كلي. ممّا صبّ الزيت على النار فتارت نائرة القبارصة

اليونانيين الذين كانوا يرغبون في نيل الاستقلال كما فعلت كل بلدان العالم الثالث من حولهم الواحد تلو الآخر.

بدأت حلقة الصراع الإيديولوجي والسياسي تُسَع بين القبارصة اليونانيين وبين الإدارة البريطانية في الجزيرة. فأسس القبارصة اليونانيون عام 1٩٥٥ حركة مقاومة مسلحة ضد البريطانيين حملت اسم EOKA، التنظيم الوطني للمقاتلين القبارصة. وقد تمكّنت البحرية البريطانية من اعتراض سفينة محملة بالسلاح، قادمة من اليونان، تحمّل اسم الغدّيس جاورجيوس، كان يتويّ القياومون القبارصة اليونانيون الإستفادة منها.

كما حل القائد العسكري لهذا التنظيم المقاوم - وهو الضابط السابق في الجيش اليوناني جورج غريفاس، من أصل قبرصي - اسم بطل بيرنطي حارب العثمانيين في المهود الخابرة وهو دينغيس Dighenis، بنية مخاطبة الذاكرة الشعبية القبرصية اليونانية. فبدأت محاربة البريطانيين عسكرياً بذكرىات الصراع مع العثمانيين. فلم تكن اللعبة موفقة بتاتاً، ذلك أنها انزلت في دوامة الصراع التخاطمي للذاكرات الشعبية من حيث لا تدري.

٢ - المصادرة الدولية للقرار الداخلي

استدعى طرح المطلب الإستقلالي على المنابر الدولية، عل يد الأسقف مكاريوس، لعبة دبلوماسية بريطانية التفتت على المشكلة بخلق مشكلة أخرى وأهم. حيث قامت بريطانيا العظمى بتنظيم مؤتمر دولي حول وأمور السياسة والدفاع في شرق البحر المتوسط بما فيه قبرص.

في ٣٠ حزيران (يونيو) 1٩٥٥ عُقِد في لندن هذا المؤتمر الدولي، البريطاني النسيج، والذي استبعد بشكل متعمد دعوة ممثلين عن قبرص واكتفى بدعوة ممثلين عن كل من اليونان وتركيا.

وهكذا انقلب التناول - الذي ينادي إليه القبارصة علناً منهم بأنه سينعكس عليهم فائتة - على القبارصة اليونانيين، المطالبين باستقلال الجزيرة، مرّة عندما استُبعد ممثلوهم عن مناقشة مستقبل جزيرتهم، ومرّة ثانية عندما عاد الدبّ التركي إلى الكرم القبرصي، بعدما كانت تركيا قد تنازلت نهائياً عن جزيرة قبرص

وفقاً لمعاهدتي سيتر ولوزان، المقودتين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.
فالتحويل القبرصي تحول، في بد الدبلوماسية البريطانية، إلى تركي للقضية
القبرصية.

ومذ ذاك أخذت الأمور السياسية في الجزيرة منحىً مختلفاً عما كان عليه في
السابق. بدأ اللبب الهادف على النعرة الإثنية - الدينية وبدأ دقّ الأساقف في
جسم الوفاق القبرصي الذي عاشت عليه الجزيرة زهاء أربعة قرون متتالية (من
١٥٧٠ إلى ١٩٥٥). وحولت بذلك اللعبة السياسية البريطانية الصراع القبرصي
اليوناني - البريطاني، إلى صراع يوناني - تركي في قبرص.

وبدأت تركيا تلعب بدورها لعبة الضغط على المستعمر البريطاني - بعدما فتح
لها الباب - بغية الحصول على ما كانت قد حصلت عليه بالطريقة نفسها،
عام ١٩٣٩، مع المستعمر الفرنسي في لواء الإسكندرون. كان هدف تركيا
الاستراتيجي من خلال هذه العملية كسب جزيرة قبرص وجعلها إمناً جزيرة
تركية خالصة وإمناً جزيرة تحت النفوذ التركي بغية فكّ الطوق الذي كان يلقها في
بحر إيجه من جهة وفي شرق البحر المتوسط من جهة ثانية.

في عام ١٩٥٨، وتعميقاً للهوة بين الجهايتين الإثنتين في الجزيرة، عمدت
السلطات البريطانية إلى توظيف كمية إضافية من عناصر الشرطة. ففرت من
المجموعة التركية كل عناصرها الجديدة، بحيث أصبح عدد أفراد الشرطة
القبارصة الأتراك ثلاثة آلاف، في حين أنه كان يتعامل قبل ذلك التاريخ مع
الآلاف شرطي قبرصي يوناني.

وهذا التلويح الإثني المقصود لجهاز الشرطة ساهم بدوره بتأجيج العصبية
في الجزيرة، ذلك أنه أعطى انطباعاً عاماً بأن القبارصة الأتراك هم أكثر استعداداً
للتعاون مع المستعمر البريطاني وأكثر ذوداً عن مصالحه. تسبب بذلك الأمن
الشرعي وأضحت إحدى مجموعتي الجزيرة الرئيسيتين محسوبة على المستعمر وعلى
أجهزة القمع التابعة له.

نذكر بالنسبة أن جاعتين أخريين تمشان في قبرص وهما الأقلية المارونية
والأقلية الأرمنية. لا تتعدى نسبتها العامة من مجمل السكان، معاً، ٥٪. وترتبط

مواقف هاتين الأتليين السياسية، تقليدياً، بمواقف الكتلة اليونانية.

أثار نهوض العصية اليونانية في قبرص انتشاراً للأعلام اليونانية التي امتلأت بها المدارس الأثوذكسية. كانت ردة فعل السلطات البريطانية في الجزيرة عنيفة إذ أقتلت ٨٠٪ من المدارس الخاصة القبرصية اليونانية. وبما أن دور التعليم الذي المحاصر في قبرص كبير في الوسط اليوناني شعر الطلاب القبارصة اليونانيون إذ ذاك بأنهم معتبون شخصياً، فعمدوا إلى الانخراط المكثف في صفوف الـ EOKA.

استقبلت المجموعة التركية من جهتها نهضة العصية اليونانية بالعودة إلى عصبيتها التركية هي أيضاً، الطغمة بترعة كإلية وسطابع أناسولي ميمز. بدأ انتشار كلام، في أوساط قبرص التركية، مفاده أن جزيرة قبرص هي امتداد طبيعي، جغرافي واجتماعي، لمنطقة الأناضول التركية. وقد نظر في النصف الثاني من الخمسينات الدكتور فاضل كوثوك لهذا التوجه السياسي الجديد الذي سرعان ما أصبح، بمساعدة ودعم السفارة التركية في قبرص، من أبرز الشعارات المطروحة في جزيرة أفروديت.

كما سرت تعليقات سياسية، في الأحياء والقرى التركية، بضرورة مقاطعة السلع القادمة من اليونان (٨٠٪) من مجموع السلع المستوردة في قبرص حينذاك). أما القبارصة اليونانيون فكانوا يطالبون أبناء جامعتهم بمقاطعة السلع البريطانية.

سمى رؤوف دنكطاش (الرئيس الحالي لجمهورية شمال قبرص التركية) في تلك الفترة أيضاً إلى تأسيس جماعة مسلحة مهمتها الدفاع عن الأتراك القبارصة، فقام تنظيم مسلح تركي يحمل اسم TMT (بالتurكية: تشكيلة مدافعة تركية).

تفرغ هذا التنظيم الجديد بانفجار قنبلة مجهولة المصدر في الحرم التركي من العاصمة نيقوسيا (بدون وقوع ضحايا)، في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٨، للهجوم ليلاً على الحرم اليوناني ومخيم عمالته وقتل ثمانية قبارصة يونانيين.

تدخل البريطانيون ببطء، بعدما غادرت ثلاثمائة أسرة من الهى اليوناني

متازها هرباً من المارك.

بعد أقل من أسبوع، في ١٢ حزيران (يونيو)، قامت تظاهرة ضخمة في أنقرة، تملن دعمها الكامل للأتراك القبارصة وتطالب بتقسيم الجزيرة.

وافق التصعيد العنفي العسكري، تصعيداً لغوياً لا يقل خطورة لإنتكاسه على بنية المفاهيم السياسية الرائجة في الجزيرة، والمكوّنة للبيان المعرفي العام عند أفراد كل مجموعة. بدأ استخدام مكتب، في وسائل الإعلام التركية (المسموعة والمقرومة جداً في الجزيرة) لمصطلح «الأترك القبارصة» حيث كلمة التركي تسبق كلمة القبرصي.

ويدورها عملت الصحافة والإذاعة اليونانية (المقرومة والمسموعة جداً في الجزيرة أيضاً) على تميم مصطلح «اليونانيون القبارصة»، فأغلقت بذلك الطوق على الهوية الوطنية في الوعي السياسي العام وانقسمت النفوس بموازاة تقسيم النصوص الذي أرست أسسه السلطات البريطانية.

في هذه الأثناء منع حاكم الشاح البريطاني في قبرص كل من تنظيمي الـ EOKA والـ TMT، وبدأ العسكر البريطاني، تسانده عناصر الشرطة القبرصية، بحملات لإلقاء القبض على أعضاء التنظيمين المسلّحين. لكن، بفضل جهاز الشرطة الذي كان قد أعيد تأهيله على النحو الذي ذكرنا، كانت كل عملية توقيف عنصر من التنظيم المسلّح التركي تحصل مقابل إلقاء القبض على ٢٥٠ عنصراً من التنظيم المسلّح اليوناني. مما ساهم في رفع وتيرة التخاضم بين المجموعتين القبرصيتين الرئيسيتين.

في تموز ١٩٥٨ بدأت المواجهة المسلّحة المباشرة بين التنظيمين المسلّحين وبدأ معه عهد سياسي جديد بالنسبة إلى البريطانيين الذين خرجوا من قفص الإهمام الكولونيالي ومن موقع الرافض منح الاستقلال لجزيرة متوسطية وادعة ليستقلوا إلى دور حضاري، دور الحُكم والوسيط بين مجموعتين أهليتين محليتين ومتعصبتين تتقاتلان فيما بينهما.

أما حصيلة المارك الأهلية التي نشبت في شهر تموز (يوليو) ١٩٥٨ فقد بلغت ١٠٩ قتل، بينهم ٥٦ قبرصياً يونانياً و ٥٣ قبرصياً تركيا.

على صعيد داخلي آخر إندلج صراع سياسي قوي بين التنظيم المسلح القبرصي اليوناني EOKA، المبني على أسس فاشية، وبين القوى اليسارية التي كانت تقليدياً تمسك بزمام الشؤون السياسية داخل التنظيمات الثقافية. وهذا الصراع الداخلي، ضمن المجموعة اليونانية الواحدة، سوف يتطوّر فيما بعد ويبلغ حدّ التصفيات الجسدية، على نحو ما حصل خلال الحرب اللبنانية.

عُقدت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ الجلسة الأولى من المؤتمر الدولي المخصّص لقبرص، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بين وزراء الخارجية البريطاني واليوناني والتركي. ثم عُقدت جلسة ثانية في باريس، في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩، على هامش اجتماع للحلف الأطلسي. وقد حضر الجلسة الثانية وزراء خارجية الدول الثلاث إنّها.

تقرّر خلال الاجتماع الباريسي عقد مؤتمر دولي جديد، في زيورخ بسويسرا، في شباط (فبراير) ١٩٥٩، بحضور رؤساء الحكومات البريطانية واليونانية والتركية للبتّ بالمسألة القبرصية نهائياً.

في ١١ شباط (فبراير) عُقد المؤتمر المذكور، بغياب كلّ للتمثيل القبرصي. تقرّر في خاتمته منح الجزيرة استقلالها، كما تقرّر سنّ دستورها المستقبلي، المؤلف من ٢٧ مادة، في متهمى الدقّة من حيث توزيع السلطات وإنشاء الهيئات التمثيلية.

والمقّ القبارصة الأتراك على مشروع الدستور المطروح في زيورخ، بالتنسيق مع أنقرة، والذي نشرت مواده في الصحف؛ فرح القبارصة اليونانيون لفكرة الاستقلال، وكنخطوة أولى نحو الانتماء بالوطن الأم، على حدّ تعبير الأسقف مكاريوس، لكن قيادة التنظيم المسلح EOKA أبدت استيائها ووقفت ضدّه.

عُقد آخر اجتماعات المؤتمر الخاص باستقلال قبرص، والمخصّص لإبرام دستور الجزيرة الجديد، في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩، في لندن، حيث شارك لأول مرّة، القبارصة. مثل الأسقف مكاريوس الجانب اليوناني ومثل الدكتور كوتشوك الجانب التركي.

لم تسمح السلطات البريطانية، بالتنسيق مع الحكومة اليونانية والحكومة

التركية، بتغيير أي بند من بنود مشروع الدستور المفقود عليه في زيورخ قبل أسبوع. وأمهل الأسقف مكارايوس، بعد عدة جولات من المناقشة، ليلة واحدة لتعديل موقفه الراض بالتوقيع على الاتفاق. وبعدما فهم الأسقف مكارايوس أن اليونان لن تقف إلى جانبه في رفضه لمشروع الدستور المقترح وقّع عليه في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٩، إلى جانب الدكتور كوتشوك وإلى جانب رؤساء الحكومات البريطانية واليونانية والتركية.

نصّ الدستور الجديد (والمعروف بمشور ١٩٦٠ لأن الحكومة القبرصية الأولى بدأت بممارسة السلطة على أساسه بعد الانتخابات العامة التي جرت في الجزيرة في آخر شهر من سنة ١٩٥٩) على إنشاء بلديّات مستقلة، واحدة لليونانيين وواحدة للأتراك، في كل مدينة من المدن القبرصية. كما نصّ الدستور الجديد على أن يكون رئيس الدولة قبرصياً يونانياً ونائبه قبرصياً تركياً، مع حفظ حق الاعتراض (الفيتو) للثاني على جميع قرارات الأول.

أما المحكمة الدستورية فقد نصّ الدستور الجديد على أنها تتألف من قاضٍ قبرصي يوناني وأخر قبرصي تركي، إلا أن رئاستها تعود لقاضٍ غير قبرصي، تعينه الأمم المتحدة.

أما فيما يخصّ القواعد الجوية البريطانية في الجزيرة فقد نصّ دستور ١٩٦٠ على منح بريطانيا حقّ إنشاء قاعدتين على الجزيرة، ومع حقّ السيادة الكاملة. إطارهما، تبلغ مساحتهما ٢٥٦ كلم^٢، في أكروتييري وديجيليا، جنوب الجزيرة. كما نصّ دستور ١٩٦٠ على حق بريطانيا في متابعة تشغيلها لإدارتها الضخم المتصوب في جبال ترودوس، شمال الجزيرة.

كما نصّ الدستور أيضاً على تواجد قوّة عسكرية تركية وأخرى يونانية وبشكل مؤقتة في الجزيرة. وحدثت النصوص اللاحقة عدد أفراد هاتين القوتين بـ ٥٠٠٠ جندي لكل منهما، إضافة إلى القوة العسكرية البريطانية الموجودة في إطار القواعد.

وبهذه الخطوة الأخيرة أُطبّق الفتح الاستقلالي على القبارصة الذين وجدوا أنفسهم مسجونين، بسبب خلافتهم، في قفص إستلاب القرار الداخلي والسيادة

الوطنية. حيث توزعت السيادة على الجزيرة بين البريطاني واليوناني والتركي. . .
والقبرصي.

كما خرجت قبرص من سنوات الإحتلال الأهلي الثلاث السابقة لإبرام دستور
١٩٦٠ بقانون مرتفعة بلغت ٦٦٣ قتيلاً وأكثر من ٢٠٠٠ جريح.

إنقلب سحر الاستقلال على الساحر القبرصي المبسدى، الذي سرعان ما
فاته مهارة الساحر الدولي البريطاني والساحران الإقليميان التركي واليوناني.
فكان ثمن الاستقلال القبرصي المفضخ مرتفعاً جداً، ذلك أنه أنشأ أربعة قرون
من العيش المشترك السلمي. أما السيادة الوطنية فقد ذهب مع ومع الريح.

٣ - الجليد ثم الطلاق

ساهم دستور ١٩٦٠ في إبعاد المجموعتين القبرصيتين الرئيسيتين عن
بعضها، مانحاً حق الاعتراض للأقلية التركية على الصعد كافة وفي الشؤون
الداخلية والخارجية على حد سواء، على قدم المساواة مع المجموعة اليونانية (التي
كانت تبلغ نسبتها العامة ٨١,٧٪ من مجموع السكان)، علماً أن المجموعة
التركية لم تكن تبلغ سوى ١٨,٣٪ من مجموع السكان في قبرص.

شعر القبارصة اليونانيون، في عهد هذا الدستور الجديد، بالغين السياسي،
كما شعر معه القبارصة الأتراك بالانتفاخ السياسي. فابتعدت النفوس عن بعضها
بالرغم من تجربة العيش المشترك الطويلة.

أن دستور ١٩٦٠ بجو مشحون. حلّ مشكلة البريطانيين فيها بمحض القواعد
العسكرية، ولكنه لم يحلّ مشكلة القبارصة الإستقلالية. بل ازدادت استعدادات
الحرب بين الطرفين التركي واليوناني. وكانت البحرية البريطانية قد اعترضت
سفينة تركية محمّلة بالسلاح، ربيع ١٩٥٩، لصالح تنظيم TMT التركي في
الجزيرة. وكان إسم السفينة دينيز.

في عام ١٩٦٣ وضعت قيادة المتطرفين القبارصة اليونانيين خطة عُرفت فيها
بعد بخطة أكرتاس. وكانت تقضي هذه الخطة بالقضاء سياسياً على القبارصة
الأتراك مع نبذ المعترضين إلى خارج الجزيرة، من خلال الضغط العسكري في
الداخل، والضغط الدولي في الخارج. ثم إعلان إلحاق الجزيرة بالأمة اليونانية.

تبيّن أيضاً، عام ١٩٦٣ وعلى أثر الأحداث الدامية التي اندلعت مجدداً في نيقوسيا، أن نائب الرئيس القبرصي التركي، الدكتور كوتشوك، كان يحفظ في خزنته الحديدية، في مكتبه، بمشروع تركي موازٍ لمشروع أكريناس، يقضي بالاستيلاء على السلطة بقوة السلاح ويربط الجزيرة بالجمهورية التركية.

كانت الإثنيان تحفران الحفر لبعضهما، مع تعميق مستمر ومطوّر للخلافات على الأرض. حيث إن نوايا التضييق كانت قد أصبحت علنية ومكشوفة عند جميع الأطراف.

في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ قتلت دورية من الشرطة مؤلفة من قباصة يونانيين، قبرصيين تركيين، دفاعاً عن نفسها كما ذكر في حينه، كما جرح أحد أفراد الدورية بجروح بالغة. اشتمل على أثرها الحميّ التركي في نيقوسيا واستمر بعدها النزاع المسلح بين الحيين التركي واليوناني في العاصمة حتى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣. وخلال تلك الأحداث خرجت القوة العسكرية التركية المرابطة في الجزيرة من ثكناتها وساهمت في القتال. فحلّ بعدها الطلاق مكان الجليد الذي كان سائداً حتى ذلك التاريخ.

طردت كل جماعة مؤلفة من المجموعة الأخرى، وبدأت موجات التهجير في الجزيرة على صعيد واسع.

في آذار (مارس) ١٩٦٤، ومنعاً لتصاعد الأفعال الحربية وبناءً على طلب كل من بريطانيا واليونان وتركيا (ترويكاً العرابيين)، قرّرت الأمم المتحدة تشكيل قوة سلام مؤلفة من جنود نمساويين وفنلنديين وسويديين وإسraelيين، تحت إمرة جنرال هندي، للمرابطة في الجزيرة.

ومن هذه البرّابة بالذات دخلت الولايات المتحدة إلى الصراع القبرصي، ذلك أنه كان يسمّها المحافظة على الاستقرار الأمني في منطقة شرق البحر المتوسط، نفوية للحلف الأطلسي وإضعافاً للقوة السوفياتية المتعاطفة في المنطقة. لذلك قام دين أنتيسون، المستشار الدبلوماسي للرئيس جونسون، بطرح مشروع اتفاق جديد على الجميع في تموز (يوليو) ١٩٦٤.

ميزة مشروع أنتيسون أنه لم يكن يتنطلق من «حساسيات قديمة» بينه وبين

القبارة اليونانيين، كما كان الحال مع البريطانيين. بل إن المشروع الأميركي كان ينطلق من تفهم كبير للخصوصية القبرصية ولطلب الـ Enosis الداعي إلى اتحاد بين قبرص واليونان. وكانت قوة اللوبي في واشنطن قد ساهمت في إنتاج هذه الفكرة لدى الكونغرس الأميركي والحكومة الأميركية.

في ٦ آب (أغسطس) ١٩٦٤ نشب القتال من جديد بين التنظيمات المسلّحة القبرصية، مع تدخل مباشر للطيران التركي هذه المرة. وبلغت حصيلة المعارك ٥٥ قتيلًا يونانيًا و ١٠ قتلًا تركيًا، إضافة إلى أكثر من ٢٠٠ جريح من الطرفين. إلا أنّ حجم التهجير القسري كان أكثر ارتفاعاً عند القبارة الأتراك (حيث أنه شمل ٢٠٠٠٠ شخص مع إقفار ٢٤ قرية تركية من سكّانها كلياً) منه عند القبارة اليونانيين (حيث أنه لم يتعدّ ١٠٠٠ شخص).

فطوّي مشروع الأميركي أنثيوسون نهائيًا على إثر هذه الصدامات.

وزاءه جنوح الأسقف مكاريوس باتجاه اليسار مع التمثّل العلني بالاستقلال على الطريقة المصرية، الناصرية تحديداً، بدّل الحكم العسكري اليوناني موقفه من القضية القبرصية، فغادرت القوة العسكرية اليونانية الجزيرة، بضغط أميركي وعن طريق مساعي سايروس لانس وجهاز الدي.سي.إي. إي. فنحلت بذلك الساحة للجيش التركي المرابط في الجزيرة.

في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٤ قام بعض القبارة اليونانيين التابعين للـ EOKA بمحاولة انقلاب عسكري ضد الأسقف الأحمر مكاريوس. قُصف القصر الرئاسي وأعلنت وفاة مكاريوس عبر الإذاعة التليفزيونية. لكن الأسقف كان قد تمكّن من الهرب فُلجأ إلى دير الأصيلي، غربي الجزيرة.

استفّلت الحكومة التركية البلبلة السياسية العامة السائدة في البلاد واحتدام الصراع اليوناني-اليوناني، فأمّرت قواتها المسلّحة بإجراء الإنزال الذي طالما كانت قد حضرت نفسها له. وقد حصل هذا الإنزال للجيش التركي شمالي الجزيرة، في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٤.

شهدت المرحلة الأولى منه إنزال ٧٠٠٠ جندي تركي بكامل أسلحتهم إضافة إلى ٤٠ دبابة، غربي مدينة كبريتيا. حاول الحرس الوطني القبرصي أن

يتصدى للإنزال لكنه لم ينجح في ذلك، نظراً لغياب التغطية الجوية لقواته.
في ٢٢ تموز (يوليو) أعلنت الأمم المتحدة وقفاً شاملاً للنار واعتبرت الحكومة التركية أن «عملية السلام» التي قامت بها قد انتهت.

بعد شهر تقريباً قامت قوات الجيش التركي - وكان عددها وعددها قد تضاعف ثلاث مرات - باستئناف المعارك بنية تقسيم الجزيرة إلى منطقتين. فأنشأت «خط أتيلاء»، الفاصل بين شمال الجزيرة التركي، وجنوبها اليوناني، على خط العرض ٣٥.

خلفت معارك صيف ١٩٧٤ خسارة بشرية ومادية بالغة في قبرص، حيث بلغ عدد القتلى ٣٥٠٠ قتيل (بينهم ٣٠٠٠ قبرصي يوناني)، كما اختفى ١٦١٩ شخصاً من الصوف اليونانية. استخدم الجيش التركي تقنية القصف بكثافة، مما تسبب بدمار كبير في الممتلكات وسحرائق عدة قضت على غابات بكاملها غربي الجزيرة.

وهنا أيضاً عاد التهجير إلى واجهة الأحداث، فأحصت الأمم المتحدة ٢٠١,٠٠٠ مهجر يوناني و ٤٥,٠٠٠ مهجر تركي. ولم يعودوا جمعاً حتى الآن إلى منازلهم وإلى أرزاقهم وممتلكاتهم.

وفي ظل هذه القطيع السياسية والعسكرية المفروضة من قبل الجيش التركي الذي احتل ٣٩٪ من مجمل أراضي الجزيرة، ويتوجه سياسي من أنقرة، أعلن عن إنشاء جمهورية مستقلة في شمال الجزيرة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣. وقد ترأس هذه الجمهورية الهشة رؤوف دنكطاش عام ١٩٨٥. تمهد الإشارة إلى أنه لم تعترف بهذه الجمهورية حتى الآن سوى تركيا وجمهورية تركيا التي انفصلت مؤخراً عن الاتحاد السوفياتي.

أما حكومة الجمهورية التي لا تزال قائمة في جنوب الجزيرة - والتي تمون مجاناً بالكهرباء سكان المنطقة المحتلة في شمال الجزيرة، لعدم تكريس القطيع - نأ زالت متسكة بدستور ١٩٦٠، أهون الشرين.

ماذا حصل منذ ذلك الحين في جزيرة أفروديت؟

«جمهورية» شمال الجزيرة لا تزال تخضع للفرار السياسي والعسكري التركي.

فكثماً هبَّت رياح الاعتراض بسبب حالة الفقر الطاغية يَلْوَح رُؤوف دنكطاش، زعيم شمال الجزيرة، بمخاطر عودة الأتراك بـروليتاريا عند اليونانيين في حال توحيد الجزيرة من جديد، ذلك أن الفجوة الإقتصادية التي تفصل بين شمال الجزيرة وجنوبها أصبحت اليوم واسعة.

ففي الشمال التركي بقيت الحرف على حالها والزراعة ضعيفة وبدون أسواق فعلة سوى السوق التركي، الضعيف أساساً. من ناحية أخرى سعت السلطة الحاكمة إلى محو كل ما من شأنه أن يذكّر باليونانيين في المعالم الأثرية والدينية، ومنها ما بيع عند نهار أثار في لندن ونيويورك.

أما في الجنوب فقد طُوِّرت الصناعة وازدهر قطاع الخدمات التجارية والبحرية والسياحية، فأصبح معدّل الدخل القومي للفرد الواحد في الشطر اليوناني من الجزيرة ٨٦٤٠ دولاراً أميركياً، عام ١٩٩٢^(١). أما شمال الجزيرة التركي فقد بلغ متوسط الدخل القومي للفرد فيه خلال السنة نفسها، ٢٠٣٢ دولاراً أميركياً سنوياً^(٢).

فالهوة هائلة بين الدولة - المزحة (Joke state) القائم في شمال الجزيرة وبين الدولة القبرصية الشرعية في الجنوب.

والوضع العام هذا يشبه وضع الألمانيتين قبل سقوط جدار برلين. فشمال الجزيرة، التركي، يشبه ألمانيا الشرقية، أما جنوب الجزيرة، اليوناني، فيشبه ألمانيا الغربية.

وأذعان أهالي شمال الجزيرة تساقر في كل مساء، في ساعة المشاهدة التلفزيونية، باتجاه الجنوب، تماماً كما كان يحصل في ألمانيا قبل سنوات.

تصطدم محاولات إعادة اللحمة إلى أهالي الجزيرة الواحدة بموقف الحكومة التركية الراض. ولم يتوصل الطرفان خلال المفاوضات التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢ وفي ١١ تشرين الثاني

L'Etat du Monde 1994, éd. La Découverte, Paris, 1993, p.472.

(١)

(نوفمبر) ١٩٩٢ ، إلى أي نتيجة إيجابية بسبب تصلّب مواقف الطرف التركي
علاها .

ولكن إلام ستبقى الأمور على هذا النحو الذي يشكّل فيه العنصر الخارجي
مفتاح المصالحة الداخلية؟

أوليس هذا هو مغزى القبرصة الحقيقي؟

الفصل الخامس

البينة I: الهجرة والتهجير

استُخِذَتْ تقنية التهجير بكثافة خلال الحرب اللبنانية، حيث شكّلت عمليات طرد المدنيين من مساكنهم الأصلية أو من مناطقهم الأصلية إحدى ثوابت الصراع العسكري في لبنان بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠. لذلك، يخطئه كل من يعتبر أن عمليات التهجير جاءت نتيجة للأعمال الحربية، إذ إن التهجير جاء كأسلوب أساسي من أساليب سياسة الحرب الأهلية في لبنان.

فالتهجير الذي عرفته الحرب اللبنانية لم يكن مجرد انتقال سكّان من مكان إلى آخر في البلاد، بل أن في سياق عمليات طرد بالقوّة، بالقصف أو بالقنص، أو بقوة الأسلحة الأوتوماتيكية.

كلّ ميليشيا من ميليشيات الطوائف اللبنانية طردت من منطقتها غير المرغوب فيهم. والمطرودون هؤلاء كانوا دوماً من المدنيين.

تشير خلاصة التقارير التي رفعتها جامعة القديس يوسف اليسوعية في بيروت بالتعاون مع جامعة لافال في كندا، حول موضوع التهجير، إلى أرقام شديدة الدلالة فيما يخصّ السكان المهجّرين في لبنان بين أعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٧. تقول الدراسة المذكورة:

وبلغ عدد الأسر التي اضطرتّها إلى تغيير مكان سكنه لأسباب أمنية، بعد ١٩٧٤، والتي لم تعدّ بعدها إلى مساكنها الأصلية، ١٢٥٠٠٠ أسرة، أي نحو مجموع الأسر ذات المسكن الثابت.

أما عدد الأشخاص الذين تتألّف منهم هذه الأسر فيبلغ ٦٨١٠٠٠ نسمة

ويشكلون ٢٢,٢٪ من مجموع سكان البلاد^(١).

١ - إنشاء خط التماس

بدأت العملية بإنشاء خط للتماس، في صيف ١٩٧٥، يفصل بين حَيّ عين الرمانة (ذي الغالبية السكانية المسيحية) والشبّاح (ذي الغالبية السكانية المسلمة).

بما أنّ الصراع الكاثوليكي - الفلسطيني كان قد بدأ في ١٣ نيسان ١٩٧٥ في هذه البقعة بالذات فقد تمترست القوات الفلسطينية غرب شارع أسعد الأسعد وتمترست قوات ميليشيا الكتائب اللبنانية شرقي هذا الشارع. هكذا أنشأ هذان الطرفان الترسيم الأولي لخط التماس الذي سوف يزحف نزولاً حتى البحر ومرقاً بيروت، مروراً بأسواق العاصمة.

سرت تعليقات في شرق العاصمة بأن المسيحي غير مرغوب فيه في الجهة المقابلة. وأشعر المسيحيون في غرب العاصمة بأنهم ضيوف، على أساس فردي، دون أن يتمتعوا بأيّ قرار سياسي مستقلّ.

سرت تعليقات مشابهة في غرب العاصمة، مصدرها المنظمات الفلسطينية، مفادها أن شرق العاصمة إنعزالي وعظّم على مسلمي لبنان على وجه العموم.

وخط التماس هذا الذي أُفرغ من سكانه بسبب الفتن المستمر والقصف المتوالي، تمّ نيه على يد عناصر الميليشيات، تبعاً، حتى أصبح، نهاية ١٩٧٦، محروقاً ومدمراً بشكل كليّ، إذ إن كل عملية نهب كان يلبها نصف للمخزن المتبهر لتمويه معالم النهب.

هجر اللبنانيون الذين كانوا يسكنون على جانبي خط التماس بيوتهم وانكفأوا إنشاً إلى داخل المناطق الأكثر أمناً وإنشاً هاجروا إلى خارج البلاد.

لم يكن وقع إنشاء خط التماس وقعاً عسكرياً فحسب، بل إقتصاديّاً وسياسياً أيضاً. ذلك أن إقفال وتدمير أسواق بيروت أتى إلى إيقاف عملية الاختلاط

Robert KASPARIAN et André BEAUDOIN, *La population déplacée au Liban: 1975-1987*, Canada, 1991, p.29.

السكان الطائفي التي كان يؤمنها هذا المرفق الهام. فالكل يذكر، قبل اندلاع الحرب، كيف أن مليون شخص كانوا يلتقون يومياً في أسواق بيروت للعمل سوياً في مجالي التجارة والخدمات.

فالاختلاط البشري الذي كانت توفره أسواق بيروت توقّف مع إنشاء خط التماس وتوقفت معه علاقات العمل والزمانة والانصهار الثقافي في بلد نسيه الطوائف الأكثر تنوعاً في منطقة الشرق الأوسط.

أُقيمت بعدها الأحياء الواحد تلو الآخر، وجعلت عناصر الميليشيات رسم الانتفال من هذا الشطر من العاصمة إلى الأخر غالباً جداً.

توقّف، على الصعيد الاجتماعي، لقاء المسيحيين بالمسلمين والذي كان يحصل يومياً في منطقة الأسواق. واستبدل هذا اللقاء المتوسطي الحار بين أبناء البلد الواحد بعلاقة مع الأخر غير مباشرة، عبر وسائل إعلام الميليشيات والأحزاب المتخاصمة. وأصبح عنصر الميليشيا حَكَمَ خط التماس.

نذكر أيضاً من المقاعيل السلبية لإقفال الأسواق البيروتية وإنشاء خط التماس العسكري، شطر العاصمة السياسية والإدارية للبلاد إلى شطرين، يخضع كل منها لنفوذ كتلة إجتماعية - دنيّة مهيمنة.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد سمح إنشاء خط التماس بمراقبة عمليات انتقال الأشخاص، عبر نقاط العبور القليلة، وفرض رسوم على السلع الداخلة إلى المنطقة أو الحارجة منها. وهذا ما أضرّ الميليشيات وسمح بإطالة أمد الحرب، حيث أن موارد الدولة جُبرّت كلها تقريباً للميليشيات والتنظيقات المسلّحة.

يلاحظ الاقتصادي سليم نصر في هذا الصدد ما يلي: «في العام ١٩٨٠ كانت لا تزال الدولة اللبنانية تستوفي ٩٠٪ من رسوم الجمارك؛ هبطت في العام ١٩٨٣ هذه النسبة إلى ٦٠٪ من مجموع الرسوم المجدية؛ أما في ١٩٨٦ فقد انخفضت هذه النسبة إلى ١٠٪ أي أنه، عملياً، إنخفضت كلها، خلال خمس سنوات، الرسوم الجمركية المائدة للدولة واستحوذت عليها الميليشيات»^(١).

Salim NASR, «Anatomic d'un système de guerre interne: le cas du Liban».

Paris, Cultures et Conflits, n°1, hiver 1990-1991, p.93.

أما الهدف الرابع من إنشاء وإبقاء خط التماس في العاصمة بيروت فكان يقع في الاستراتيجية السياسية العامة للحرب اللبنانية. فكلّ ميليشيا كانت تمسك بجزء من خط التماس هذا، كانت تتمتع بنفوذ سياسي بالغ الأهمية. ذلك أن مقرّ مجلس التّوابّ اللبناني كان يقع على خط التماس. فكان يكفي أن تستخّر إحدى الفصائل المسلّحة المنتشرة على ضفافه جزءاً من خط التماس، لكي يتخلل الاضطراب، بالتواتر، حتى يبلغ مجلس التّوابّ لتعطّل الجلسة غير المرغوب فيها (خاصة تلك التي كانت تهدف إلى طرح مشاريع مصالحة وطنية). وكمن من جلسة من جلسات مجلس التّوابّ اللبناني قد تعطلت إلى أجل غير مسمى بهذا الأسلوب المتكرر.

بعدئذٍ كان من السهل جداً على الفصيل المسلّح الباسي، بالتحرّش بالتهرّب من مسؤولية المبادرة إلى وقف الجلسة، بسبب فوضى الفصاف والتراشق الدلّمي الذي كان يتبع كل عملية من هذه العمليات.

٢ - إنشاء مناطق طائفية منسجمة

بموازاة عملية إنشاء خط التماس بين شطري العاصمة بيروت، جرت على الأرض، خلال العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦، عمليات وتطهير طائفية شبيهة بعمليات التطهير الإثنية التي تقوم بها في البوسنة القوات الصربية والكرواتية.

لم يكن بمقدور المواطن العادي، المدني، أن يختار في لبنان خلال تلك الفترة إلا خيار الهروب أثناء تلك العمليات. حيث كانت تقوم الميليشيات بعمليات عسكرية في منطقة ما وكان المدنيون ملزمين بالصمت وتنفيذ التعليمات المعطاة، وإلا فمصير العترض كان غير مضمون.

بدأت، في أيلول ١٩٧٥، أولى عمليات التطهير في الحرب اللبنانية. وكانت قد اتخذت مبادراتها الميليشيات المنعزلة بالمسيحية. ويقول ملحم شاورول في هذا الصدد:

«خيارها العسكري في تلك الفترة كان «تنظيف» مناطقها من المخيبات الفلسطينية بغية جعلها مناطق منسجمة. ولذلك باشرت هذه الميليشيات، في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، عملية تطويق ثلاثة مخيمات فلسطينية تقع في شرق

بيروت، وهي الضيعة، نل الزعتر وجسر الباشاء.

استسلم مخيم الضيعة في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. ومحت الميليشيات المسيحية مخيم الكرتينا، ذي الغالبية الكردية، في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. وبلغت حصيلة هاتين العمليتين ٣٠٠ قتيل و١٠٠٠٠ مهجّر.

أما مخيم نل الزعتر فقد سقط في آب (أغسطس) ١٩٧٦، وبلغت حصيلة العملية فيه أكثر من ١٠٠٠ قتيل و٣٠٠٠٠ مهجّر.

وبهذه العملية استكملت الميليشيات اليمنية تشييد منطقتها المنسجمة سياسياً وطائفيّاً، حيث تمّ طرد الفلسطينيين والأكراد وشيعة النجعة منها.

تشابهت استراتيجية القوى الفلسطينية والوطنية بعدها - وبالفصدة - مع استراتيجية الميليشيات المنعزلة بالانتمائية. حيث بدأت، اعتباراً من منتصف شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ وحتى ١٤ شباط (فبراير) من السنة نفسها عمليات حربية هدفها ربط غرب بيروت بجنوب لبنان، انتقاماً لما حصل في الضيعة والكرتينا ونل الزعتر. فطوّقت ميليشيات «اليسار» ثلاث بلدات مسيحية جنوب بيروت هي السعديت والناعمة والدامور وقصّرتها بعد نهبها. وكانت حصيلة العمليات العسكرية فيها أكثر من ١٠٠٠ قتيل وأكثر من ٤٠٠٠٠ مهجّر.

منطق واحد كان يسود اليمين واليسار في تلك الفترة وطوال الحرب اللبنانية.

أطلقت على هذه العمليات تسميتان: تنظيف وتطهير.

و«المؤيذون» الذين كانت تقع عليهم لعنة الميليشيات من هذه الجهة وتلك كانوا باستمرار من الدينين.

حصلت في منطقتي البقاع والشمال عمليات مجبر ماثلة، راح ضحيتها مئتيون خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦. وتشير الإحصاءات التي ذكرناها في مطلع

(١) ملحم شاورل، الحزن في اللاذقية، بيروت، منشورات جمعية السلم الأهلي الدائم في لبنان، ١٩٨٨، ص ٤٥.

هذا الفصل أن ٤٠٪ من مجموع المهجّرين في لبنان ١٩٨٧ كانوا قد تهجّروا من بيوتهم خلال حرب الستين (٧٥ - ٧٦).

سياسات التطهير والتنظيف كانت تستيع سياسات للتهجير. وقد حاولت كل الأطراف أن تتصلّ من مسؤوليتها السياسية في هذا المضمار - وبخاصة الوطنية منها - لكن الوقائع وقعة وتشير إلى مشاركة الجميع في هذه السياسة اللاحضارية واللامدقراطية.

● أبرز موجات تهجير المدنيين، خلال الحرب اللبنانية، كانت الآتية:

- التهجير الذي حصل إبان حرب الستين، ١٩٧٥ - ١٩٧٦.

- التهجير الذي سببه الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨.

- التهجير الذي سببه الاجتياح الإسرائيلي الثاني، والذي بلغ العاصمة بيروت عام ١٩٨٢.

- التهجير الذي حصل في الجبل إثر المعارك بين الميليشيات فيه، عام ١٩٨٣.

- التهجير الذي أعقب قصف الضاحية الجنوبية في بيروت عام ١٩٨٤.

- التهجير الذي رافق صراع الميليشيات في منطقة شرق صيدا عام ١٩٨٥.

تبين دراسة جامعي القديس يوسف واللال في هذا الصدد أن ٤٤,٥٪ من أرباب الأسر المهجّرة أعادوا سبب تهجيرهم إلى القوة المسلّحة المباشرة؛ ٣٤,٢٪ منهم قالوا إن الضغط عليهم كان غير مباشر، حيث إنهم كانوا يسكنون في أحياء معرضة للقصف والقنص المستمرين؛ أمّا ١٠,١٪ من أرباب الأسر المهجّرة فقد أعادوا سبب تهجيرهم لوجودهم في بيئة سياسية معادية، و ١١,٢٪ اعتبروا أنهم كانوا يعيشون، قبل تهجيرهم، في بيئة عسكرية معادية^(١)

الواضح في النتيجة أن سياسة الترهيب التي لجأت إليها الفصائل المسلّحة المختلفة في لبنان وقوات الجيش الإسرائيلي تسببت بتهجير ٢٢,٢٪ من سكّان لبنان، أي ما بين خمس وربع سكان البلاد.

أمّا نتائج هذه السياسة السلبية بالنسبة إلى المدنيين، فقد كانت جدّ مفيدة

KASPARIAN et BEAUUDOIN, op. cit., p.37.

(١)

بالنسبة إلى الميليشيات والأحزاب المتصارعة.

١ - سمحت سياسة التهجير لكل ميليشيا من ميليشيات الطوائف اللبنانية بتطبيق مجتمعا المدني عسكرياً. فالكتلة الطائفية التي كانت مضطرة للعيش في منطقة معينة كانت مضطرة للخضوع لنظامها الأمني الذي كانت تشرف عليه الميليشيا المهيمنة على الحيّ أو على المنطقة. وكان النظام الأمني السيد داخل كل منطقة مبنياً على الترهيب هو أيضاً تحت شعار «بلي مش عاجبو، يترك المنطقة».

وعى الأفراد في هذه المناطق المغلقة كان مشرفاً، كما وأن الميليشيات ألّبت حلة من المسؤولية الأمنية الحزبية، إذ إنه كان على سكان كل حيّ من الأحياء أن يتنبهوا عناصر الميليشيات عند قدوم أيّ عنصر غريب إلى الحيّ.

٢ - كما سمحت سياسة التهجير لكل ميليشيا بأن تطوّر نظامها الإعلامي، بغية تطبيق الحيّ أمنياً وإيديولوجياً على حدّ سواء. فالأحياء المغلقة والمناطق المغلقة والحائفة على نفسها من الطرف الآخر، سمحت ببناء شخصية وهمة خاصة تأسس عليها الخطاب الحزبي.

وتشيد المناطق المنسجمة سياسياً كان مستحيلاً في لبنان لولا عمليات التطويق الإعلامية التي جرت والتي كتلت خطوات إنشاء خطّ التهاس وتطهير المنطقة من الغرباء والأعداء.

إذ كان على المسيحي القاطن في المنطقة الشرقية من العاصمة بيروت أن يلبس زيّ «المسيحي» كما كانت تحمّد مواصفاته ميليشيات المنطقة وإذاعاتها ووسائلها الإعلامية المختلفة. كذلك حرصت التنظيمات الفلسطينية، حتى عام ١٩٨٢، على اللعب على الوتر نفسه بإعطاء مواصفات المواطن اللبناني «الوطني والعربي».

كان إغلاق المناطق يسمح بضبط إعلامها وإيديولوجيتها بشكل محكم. وهذا ما حصل طوال الحرب اللبنانية.

لعب المهجر دوراً عميقاً في هذه العملية، داخل الأحياء والمناطق، حيث إنه كان خميرة حرب الستين المتضجة للحرب والشاهد المباشر والحيّ على وحشية الطرف الآخر. فالأخبار التي كان ينقلها كانت مؤلّة ومؤثرة في أبناء الكتلة /

المنطقة، لصالح مزيد من التضامن مع ميليشيات الطوائف الحاكمة. فالمهجرّون كانوا الإثبات القاطع بأن الحرب كانت أهلية في نظر الذين بقوا في أحياتهم أو مدنهم الأصلية.

ولذلك كانت كل ميليشيا تهدي أخصامها في المنطقة المقابلة هدبة من المهجرّين تقويها على الصعيد الداخلي. ألم يكن من السهل على الأطراف المسلحة، لو أرادت فعلاً ذلك، أن تمتنع عن تهجير المدنيين، بتعليمات صارمة إلى عناصرها؟ لكن هذا الأمر لم يكن في مصلحتها ولم تلتزم به على الإطلاق.

كان منطلق الميليشيات المتحاربة في لبنان واحداً موثقاً على صعيد الممارسة، ذلك أن إنشاء الكتل / المناطق المنسجمة كان السبيل الوحيد الذي سوف يسمع لها جميعاً بكرة ظهر الدولة، مستعضة عنها بنشيد دويلات مسموعة تسيطر عليها كلياً.

٣ - من لبنان إلى السلفادور إلى البوسنة

يبدو أن تهجير السكّان المدنيين قد وافق ككل الحروب الأهلية. فخلال الحروب الأهلية الدينية التي اجتاحت أوروبا نجبرنا أحد المؤرخين أنه، في زمن حرب الثلاثين سنة (١٦١٨ - ١٦٤٨)، في منطقة براندنبورغ في ألمانيا وفرغت ٤٠ قرية تماماً من سكانها، من أصل ٦٣٧ قرية، ولم تعد تضم ٦٨ قرية أخرى سوى أسرة واحدة أو أسرتين^(١)، من جزاء الصراعات العسكرية التي كانت قائمة بين البروتستانت والكاثوليك.

نجبرنا أيضاً مؤرّخو الحرب الأهلية الإسبانية أن ٣٠٠,٠٠٠ مهاجر تركوا منازلهم إثر هزيمة الجمهوريين في عام ١٩٣٩ وبلغوا إلى فرنسا حيث انضمّوا إلى قافلة العمّال المهاجرين.

تسببت حرب السلفادور الأهلية، في أميركا الوسطى، عام ١٩٧٩، هجرة نصف مليون سلفادوري وتهجير نصف مليون آخر داخل البلاد^(٢).

(١) Georges LIVET, *La Guerre de Trente ans*, op.cit., p.54.

(٢) Alain ROUQUIÉ, *Guerres et Paix en Amérique Centrale*, Paris, éd. du Seuil, 1992, p.190.

كما تنقل الصحافية فيكتوريا بيرتين أن الحرب الأهلية الأنشولية تسيبت
بتهجير مليون شخص حتى الآن^(١).

يبدو أن اللامحة طويلة، فلا داعي لذكر التهجير الذي حصل في كمبوديا أو
في قبرص أو في البوسنة أو بقية الدول الأخرى التي حصلت فيها حرب أهلية.

فالحروب الأهلية تقوم، أينا وقت، على عدم التسامح وعلى عدم احترام
حقوق الإنسان، والتهجير أحد نتجيات الاستهتار بحقوق الإنسان.

إن خيار الحروب الأهلية الأول هو التخلص جسدياً من الخصم (عبر
عمليات التطهير الإثني أو التنظيف العاطفي).

يقوم خيار الحروب الأهلية الثاني على ترهيب الخصم ودفعه إلى مفارقة
المناطق المتوي الاستيلاء عليها.

أما الخيار الثالث فيقوم على إجبار الخصم على اعتناق دين الطرف المهيمن،
كما حصل بين الكروات والصرب في ١٩٩١ و ١٩٩٢، حيث فرض الكروات
على الصرب الذين يرغبون بالبقاء في مناطق النفوذ العسكري الكرواتي، التحول
عن عقيدتهم الأرثوذكسية واعتناق المذهب الكاثوليكي إكراهاً.

بالطبع، الخياران الأول والثاني هما اللذان يبينان على مسار الحروب
الأهلية عامة. فخلال الحرب اللبنانية - التي ليست حرباً دينية بنتاً على عكس ما
صوّرها صحافيون غربيون - لم يحاول أي طرف التأثير على معتقد الآخر ولم يحاول
أي طرف تبديل معتقد الطرف الآخر. بل إن الأسلوبين الرئيسيين المستخدمين
كانا التنصيف الجسدية والتهجير، لمحو الآخر من الوجود مادياً ومعنوياً.

تميّزت بعض الحروب الأهلية، ومنها الحرب اللبنانية والحرب الكمبودية،
بالاستفادة من موجات التهجير للحصول على يد عاملة رخيصة.

يذكر أحد المهتمين بالحرب الكمبودية على سبيل المثال أنه وفي أيلول
(سبتمبر) ١٩٩٠ كان الحمير الأحمر يضمون ١٥٠,٠٠٠ مقاتل يساندتهم ١٠٠,٠٠٠

(١) Victoria BRITTAIN, in *Le Monde Diplomatique*, décembre 1992, p.21.

معاون و ٢٠,٠٠٠ حَال يأتون من صفوف المهجّرين الذين يسطرون عليهم^(١).

يؤس المهجّرين الكميديين كان يفرح قلب المقاتلين الحمير الحمر. إذ إنهم كانوا يحملون على أكتافهم نقل الحرب الكميديّة بكل معانيها المادية والمعنوية.

استطاعت الميليشيات في لبنان من عمليات التهجير أيضاً، حيث كانت تعتمد، خاصة بعد ١٩٨٣، إلى استقطاب الشباب المهجّر.

عملت الميليشيات المقاتلة، في كل من كميديا ولبنان، على استخدام القوى العاملة الفنّيّة المهجّرة. كما أنها عمدت إلى إدارة عواطف المهجّرين السياسية (خاصة في النموذج اللبناني) في إطار صراعها الحربي مع الأفرقاء الآخرين.

٤ - الهجرة

قبل اندلاع الحرب اللبنانية كان يغادر البلاد سنوياً، يفرض الهجرة، ما يقارب ١٠,٠٠٠ شخص، أمّا بعد ١٩٧٥، فارتفع هذا المعدّل السنوي العام إلى ٦٢,٠٠٠ شخص. ولم يتقطع هذا المعدّل العام الجديد حتى سنة ١٩٩٠. تجلّج الإشارة هنا إلى أن الأمر بلغ، بعد مرور سنوات، حجم الظاهرة حيث إنه شمل، في نهاية المطاف، ثلث مجموع سكّان لبنان.

يقول الحبير السكّاني جورج الفصيني في هذا الخصوص:

ويُقدّر صافي تدفّق اللبنانيين إلى الخارج خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ بما يقفّ قليلاً عن المليون مهاجر (٩٣٣ ألفاً) ويمعدّل سنوي بلغ ٦٢ ألفاً، أي حوالي ٢٪ من مجموع السكّان المقيمين في لبنان عام ١٩٨٧^(٢).

فبالمعدّل العام، غادر لبنان ٣٠٪ من مجموع سكّان البلاد، خلال سنوات الحرب، قاصدين بلدان الاغتراب. والنزيف السكّاني في حينه لم يكن مجرد

(١) François GUILBERT, in *Culture et Conflit*, op.cit., p.41.

(٢) جورج الفصيني، ومداخل إلى دراسة الهجرة الفسرية والحروبية في لبنان خلال ١٩٧٥ - ١٩٩٠: الرقائع والسياسات، بيروت، مجلة المستقبل العربي، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ٥٧.

صورة، بل شكّل حقيقة موضوعية.

صحيح أن كثيرين من المهاجرين قد ساعدوا أهلهم الذين بقوا في لبنان، من خلال حوالاهم، لكن خسارة الاقتصاد اللبناني، بالأرقام الصافية، فاقت المبالغ التي حوّلوها.

يعزو هؤلاء المهاجرون سبب تركهم لبلدهم إلى عنصرين: العنصر الأول هو رداءة الوضع الأمني خلال الفترة المذكورة، والعنصر الثاني هو ترقي الحالة الاقتصادية في البلاد، خاصة بعد ١٩٨٤.

والعنصر الأول (رداءة الوضع الأمني) هو الذي يربط معنوياً بين أفراد هذه الفئة الاجتماعية الواسعة وبين فئة المهجرین الواسعة هي أيضاً التي هاجرت تسراً داخل حدود الوطن بفعل ترقي الأوضاع الأمنية.

فلو جمعنا الرقمين، عدد المهجرین الذي بلغ ٦٨١,٠٠٠ نسمة وعدد المهاجرين الذي بلغ ٩٣٣,٠٠٠ نسمة، نصل إلى رقم إجمالي يساوي ١,٦١٤,٠٠٠ نسمة، أي ٥٢٪ من مجموع سكان لبنان.

لذلك يمكننا أن نعتبر، دون مبالغة، أن الحرب اللبنانية قد أحدثت زلزالاً بشرياً واجتماعياً حقيقياً في البلاد، حيث أن أكثر من نصف سكان البلاد خضعوا، رغماً عنهم، للهجرة أو التهجير.

من ناحية أخرى، فإن بقاء لبنان واقفاً على رجليه بالرغم من هذين الحدثين، يثبت القدرة على المعاناة القائفة عند اللبنانيين.

لاحظ أيضاً جورج القسبي أن قسماً من المهاجرين، وبخاصة أولئك الذين قصدوا كندا والولايات المتحدة وأستراليا، قد استقرّ في هذه البلدان. في حين أن الذين قصدوا البلدان العربية الخليجية لم يستقرّوا نهائياً فيها.

بيد أن فئة الشباب هي الغالبة (٩٠٪) من الذين هاجروا إلى البلدان العربية كانوا دون الـ ٣٥ عاماً، و ٤٢٪ من الذين هاجروا إلى القارة الأميركية كانوا أيضاً دون الـ ٣٥ عاماً. أي أنه، بالمعدّل العام، كان ٦٦٪ من المهاجرين اللبنانيين دون الـ ٣٥ عاماً. وهذا المعدّل يساوي ٥٦٠,٠٠٠ نسمة).

وغياب هذه الفئة العمرية تحديداً عن لبنان، هو الذي انعكس ترقلاً
سكّانياً، حيث هاجرت القوى العاملة الفعلية والطاقة الشابة، ولم يبقَ سوى
أهلهم في البلاد.

والترقّل السكّاني بدوره، يُفسّر الترقّل السياسي الذي أصاب البلاد بصفة
عامة، في زمن الحرب، والمجتمع المدني بشكل خاص.

كما تجدر الإشارة إلى أن مفاعيل هذه الظاهرة ما زالت قائمة في حياة
اللبنانيين حتى يومنا هذا.

الفصل السادس

البينة II: السيارات المفخخة

لقت انتباه الباحثين في المعضدات والأساطير القديمة المعروفة عند المجتمعات البشرية أن اختيار الضحية، في جميع الثقافات، كان يقع دوماً على أنفع الحيوانات وأودعها وأكثرها براءة. وكان اختيار الضحايا لا يستقيم إلا بين أكثر الحيوانات إنساناً.

استعادت تقنية السيارة المفخخة، خلال الحرب اللبنانية، هذا المنهج. فكانت تبحث دوماً عن الضحايا الأكثر براءة في شوارع العاصمة والمدن وحتى البلدات الريفية الهادئة.

فمتدما كان يتم تفخيخ سيارة ما، كان ذلك يعني تفخيخ الشارع الذي سوف تنفجر فيه. وعتدما كان يتم تفخيخ سيارة ما، كان ذلك يعني أيضاً تفخيخ الحى الذي سوف تنفجر فيه. حيث أن هول الانفجار ونسبة ضحاياه المرتفعة سرعان ما كانا يطلان الحى برئته ويلقآن المنطقة بأسرها، ساليين منها حرمتها وسيداتها وأمنها.

فالسيرة المفخخة التي تنفجر في حى مدني كانت تمزق أحشاء هذا الحى وتنتشر الذعر في كل منزل من منازلهم.

ولذلك فقد انسجمت تماماً تقنية السيارة المفخخة، في نظر مدبري الحرب اللبنانية، مع استراتيجية الحرب الأهلية التي أرادوا أن يقموا بها الصراع في لبنان.

ففي كل مرة كانت تنفجر فيها سيارة مفخخة، في حى من أحياء المدينة،

كانت المنطقة بكاملها تبقى مشغولة على أعصابها ومتوترة، ذلك أن نجبة السيارة المفخخة، في المطلق، كان أمراً مستحيلًا.
وانطلاقاً من هذا الواقع، فلا حاجة لطابور خامس داخل المنطقة المعادية، خلال الحرب اللبنانية، إذ إن السيارة المفخخة كانت تحمل مكان هذا الطابور وتشكل حصان طروادة الدائم في منطقة الخصم.

١ - تطوّر المفهوم

قبل العام ١٩٧٥، استخدمت عناصر الاستخبارات الإسرائيلية مراراً تقنية السيارة المفخخة للتخلص من بعض المسؤولين الفلسطينيين. وهكذا هلك العديد منهم، بين ١٩٦٩ و ١٩٧٥، وأبرزهم الإعلامي والروائي غسان كنفاني.

بين نيسان ١٩٧٥ وأواخر ١٩٧٦ لا يمكننا رصد سوى عمليتي اغتيال بالسيارة المفخخة: طالت الأولى مسؤولاً فلسطينياً في غرب العاصمة بيروت، في ١٥ أيار ١٩٧٥ أما الثانية فقد استهدفت مسؤولاً في حزب الكتائب اللبنانية، شرقي العاصمة، في ١٤ كانون الأول ١٩٧٦.

حتى أواخر العام ١٩٧٦ لم تكن تقنية السيارة المفخخة تستهدف سوى صاحب السيارة نفسه، في إطار المنهج المخابراتي الإسرائيلي المهود. وهذا ما كان يفضي على العملية طابعاً عسكرياً صرفاً، حيث كان الهدف الكامن وراء كل عملية من هذه العمليات قطع رأس قيادة الطرف السياسي المعادي.

ولكن، اعتباراً من العام ١٩٧٧، نلاحظ تطوراً ملموساً في مفهوم استخدام تقنية السيارة المفخخة في الحرب اللبنانية. فالمستهدف في عملية التضجير لم يعد مسؤولاً سياسياً بمرده، بل سكان حيّ يأكمله.
وبذلك انتقل الهدف من المجال العسكري إلى المجال المدني.

فهذه الطريقة تمّ زجج المجتمع المدني، رغماً عنه، في الحرب كي يزداد طابعها الأهلي بروزاً وسطوحاً.

انفجرت أول سيارة مفخخة من هذه السلسلة الجديدة في ٣ كانون الثاني ١٩٧٧، في حيّ الأشرفية، شرقي العاصمة. وكانت السيارة القاتلة هذه قد

وُضِعَتْ في شارع رئيسي من هذا الحيّ، في فترة أعياد رأس السنة. ولذلك كانت المحصّلة قاسية جداً، حيث إن الانفجار حصد يومئذٍ ٤٠ قتيلًا و ٥٣ جريحاً، كلهم من المدنيين.

بعد ١٩٨٠ بدأ الاستخدام المكثّف لتقنية السيارة المفضّحة الموسوعة داخل الأحياء، بغية نشر الذعر بين ساكنيها والتأثير على معنوياتهم، في إطار الحرب النفسية التي احتلّت حيزاً كبيراً من الحرب اللبنانية.

فقط ثلاث سيارات مفضّحة حاولت النيل من زعماء مسيحيين في المنطقة الشرقية من العاصمة، بعد ١٩٨٠ (وهم بشير الجميل، كميل شمعون وأمير الجميل). أمّا جميع السيارات الأخرى فقد استهدفت مباشرة وبشكل متعمّد مدنيين لبنانيين، إن في شرقيّ العاصمة أو غربيها.

جدول ١ - بيان بالسيارات المفضّحة المتفجّرة بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧ والتي قُتِلَ ونجّح من جرّائها ضحايا مدنيّون.

المجموع	المناطق الشرقية	المناطق الغربية	مكان الانفجار السنة
١	١	-	١٩٧٧
-	-	-	١٩٧٨ - ٧٩
٩	٨	١	١٩٨٠
١٢	٢	١٠	١٩٨١
٣١	٧	٢٤	١٩٨٢
١٥	٢	١٣	١٩٨٣
١١	٤	٧	١٩٨٤
٢١	٦	١٥	١٩٨٥
١٢	٨	٤	١٩٨٦
١١	٢	٩	١٩٨٧
١٢٣	٤٠	٨٣	المجموع

لم تُدخل في حسابنا الشاحنات والسيارات المفخخة التي طالت بين علمي ١٩٨٢ (عام الاجتياح الإسرائيلي) و ١٩٨٥ القوات العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان، والأميركية والفرنسية (في إطار القوات المتحدّة الجنسيات) في بيروت، بل اقتصرن على رصد السيارات التي أتى انفجارها إلى سقوط ضحايا مدنيين، لبنانيين، بعد ١٩٨٠.

فما هي وقائع السيارات المفخخة، خلال الحرب اللبنانية، وما هي دلالاتها؟

٢ - تفاصيل

استخدم الخبراء (يا لهم من خبراء!) أكثر من ثمانية أطنان ونصف من المواد المتفجرة لتفخيخ ١٢٣ سيارة انفجرت في لبنان بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧. تراوح وزن الشحنة بين عشرين كيلوغراماً، في البداية، ومائة وعشرين كيلوغراماً، بعدما بدأ يخطأ لها المدنيون متجنّين الساحات العامة والشوارع الرئيسية. أتت أنه، بالمعدّل العام، حملت كل سيارة مفخخة ستين كيلوغراماً من المواد المتفجرة. أمّا معدّل ضحايا السيارات المفخخة، فكان ٥٢ شخصاً للسيارة الواحدة. أي أنّ نصيب كل كيلوغرام من المتفجرات كان شخصاً واحداً على وجه الإجمال.

أمّا توزيع الضحايا فكان على الشكل الآتي: ٥٠ مدنياً مقابل عسكريين إثنين.

أي أن السيارة المفخخة كانت تستهدف السكان المدنيين بشكل رئيسي. صحيح أنّ وسائل الإعلام كانت قد اعتادت على وصف الحوادث بأنه وسيارة مفخخة متفجرة قرب مقرّ الحزب الغلاتي أو التنظيم الفليني، لكنّ الجميع كان يعلم أن كلمة «قرب» كانت تعني على بعد أربعين أو خمسين متراً على الأقل، حيث أنّ حراس المراكز الحزبية كانوا يحمون إيقاف السيارات المجهولة ضمن دائرة مراكزهم.

بما يعني أن واضح أو وازمي السيارة المفخخة كانوا يعلمون تماماً أنّ ضحايا الانفجار سوف يكونون حياً، في غالبتهم العظمى، من المدنيين العابرين صدفة أمام هذا المركز أو ذلك بسبب انتشارها داخل الأحياء. وهذا الأمر لم يكن يزعج على ما يبدو أبداً «الناشطين» الذين أوكلت إليهم مهمات وضع السيارات المفخخة، لا أولئك الذين كانوا يتنمون إلى المناطق «الوطنية» ولا أولئك الذين كانوا يتنمون إلى المناطق «الحررة»، على حدّ ما كانوا يتنمون إيديولوجياً مناطقهم.

• أمّا الهوية السياسية الخاصة بناتقل ومفجّري السيارات المفخخة فبقيت طريّ الكتبان طوال الحرب اللبنانية. لم يقم أي طرف، في أي مرحلة من المراحل، بشي تفجير أي سيارة مفخخة على الأراضي اللبنانية والتي ذهب ضحيتها مدنيون لبنانيون. كل ذلك كان يتمّ في عتمة أجهزة الاستخبارات والأمن التابعة للمجهاات المتصارعة على الأرض اللبنانية.

تمكّنت القوى الأمنية اللبنانية من إلقاء القبض على بعض وازمي السيارات المفخخة. اعترف أحدهم أنه كان يعمل لصالح الاستخبارات الإسرائيلية التي طلبت منه إلقاء سيارات مفخخة في كل من صيدا وسيروت الغربية. اثنان آخران اعترفا بالعمل لصالح ميليشيا بيبنة في شرق العاصمة بيروت. وقد نصبا سيارات مفخخة في كل من طرابلس وبيروت الغربية. واعترف رابع بالعمل لصالح تنظيم فلسطيني، انطلاقاً من غرب العاصمة، من حيث كانت تُرسل سيارات مفخخة إلى شرق العاصمة.

طبعاً، هذا لا يعني أن كل خيوط العمليات تنحصر في هذه الأطراف. بل إن أطرافاً أخرى، أكثر دقّة وسريّة، ساهمت هي الأخرى، بكل تأكيد، في تفجير سيارات مفخخة هنا وهناك في البلاد.

أمّا الهوية الاجتماعية لوازمي السيارات المفخخة فيبدو أنها كانت متنوّعة. فالجموعة التي وضعت سيارات مفخخة في طرابلس، عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٧ (ومنها تلك التي انفجرت أمام «مقهى وبوطة البلحة» على شاطئ الميناء) كانت مؤلفة من مسلمين اثنين ومن مسيحي، لتسهيل العبور على الحواجز. كلهم كانوا

دون سن الـ ٢٥. أحدهم كان طرابلسياً والآخر من منطقة بشري. أما الثالث فكان من جنسية غير لبنانية.

أما المجموعة التي نصبت السيارة التي انفجرت داخل أحياء سن القيل، شرقي العاصمة، عام ١٩٨٥، فكانت مؤلفة، بحسب تقارير الشرطة، من مسيحين اثنين ومن مسلم، وكلهم يحملون الجنسية اللبنانية.

فإن بقيت الهوية السياسية لواقعي السيارات المفخخة غير محددة، خلال تلك الفترة، إلا أن الهوية الاجتماعية لهذه الفئة تبدو أكثر وضوحاً: كلهم من أعمار شابة، وكلهم كانوا يعيشون حياة هامشية (يتعاطون المخدرات والسرقة وأحياناً الاغتصاب).

• يبدو، من ناحية أخرى، أن التوزيع الجغرافي للسيارات المفخخة التي انفجرت بالمدنيين كان مدروساً، عاكساً طبيعة الصراع الذي أريد له أن يكون شاملاً.

فالعاصمة بيروت، محطّ الثقل السياسي للمليشيات والأحزاب المتصارعة، حازت على ثلثي مجموع السيارات المفخخة. أما الثلث الباقى فكان من نصيب المدن الكبرى الأخرى (طرابلس، زحلة، صيدا، جنين) وحتى البلدات (بعقلين، ريفون، بحدون، زغرتا، الخ).

تتوزع نسب السيارات المفخخة التي انفجرت في لبنان بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧ على النحو الآتي:

بيروت الغربية	٤٣٪
بيروت الشرقية	٢٠٪
باقي المناطق اللبنانية	٣٧٪

كانت الحصّة الأساسية من نصيب غرب العاصمة. وباعتراف الجميع يبدو أنّ سكان بيروت الغربية هم الذين دفعوا الثمن الأغلى طوال النزاع في لبنان (بما فيه ثمن الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢).

دفع المجتمع المدني، في شرق العاصمة، ضريبة الدم هو أيضاً من جرّاء السيارات المفخخة التي انفجرت في شقّ الأحياء والشوارع.

واللافت هنا، أن توتير البلاد مرَّ عبر توتير مناطقه كافة. فنصب المدن الثانوية والبلدات اللبنانية على وجه العموم لا يُستهان به (ثلث المجموع العام). وذلك إن دلَّ على شيء، فعل أن توتير المجتمع اللبناني بأسره شكّل العمود الفقري لسياسة هذا النمط من العمليات الحربية - النفسية التي زرعت الرعب في جميع أنحاء البلاد وفي جميع الأوساط.

فحتى القرى والبلدات الهادئة، مثل ريفون وعاليه وحمدون، لم تسلم من رعب السيارات المفخخة.

حتى إن قاعات السينما أصبحت، استطراداً، خطرة هي أيضاً، حيث انفجرت عربات ناسفة داخل سينما سلوى، في محلة البربير (أيلول ١٩٨١)، غربي العاصمة؛ كما انفجرت عبوة ناسفة أخرى داخل قاعة سينما في برج حود (أذار ١٩٨٢) شرقي العاصمة. ومن وحي هذه الدروس الأليمة اضطر أصحاب قاعات السينما لايتكار أسلوب جديد - والحاجة أم الاختراع - يقضي بمنع المحروج من قاعة العرض قبل انتهاء الفيلم.

عندما بدأ المدنيون اللبنانيون بأخذون جانب الحذر في تنقلاتهم، لجأ مخطوط السيارات المفخخة إلى اعتماد أسلوب جديد. بدأوا باعتماد تفجيرين متتالين. فعندما كانت تنفجر سيارة مفخخة عند الساعة ١١ ظهراً على سبيل المثال، ويعلمنا كان يبرح أفراد الشرطة والدفاع المدني ويتجمع الأهالي، كانت تنفجر سيارة ثانية، على مقربة من مكان الانفجار الأول، بعد عشر دقائق أو ربع ساعة.

تسبب هذا الأسلوب الجديد بمجازر بشرية حقيقية في كل مرة نجح تطبيقه. ومن أبرز التطبيقات الميدانية لهذا الأسلوب الجديد ما حلَّ بحيّ الأشرقية (شرقي العاصمة) في ١٠/١١/١٩٨٠، ومساحة اليونسكو (غربي العاصمة) في ١٩/٢/١٩٨١، وحيّ الشياح (جنوب - غربي العاصمة) في ٢٥/٢/١٩٨٥.

كذلك لاحظ المدنيون ظاهرة أخرى خلال الحرب اللبنانية ألا وهي تمجاذب السيارات المفخخة. فعندما كان يرتفع دوي انفجار سيارة مفخخة غربي العاصمة كان الملعق يندبّ في أحبالها. كما كان الحوف يلقّ النفوس شرقي

العاصمة أيضاً. وعند السؤال عن سبب هذا التخوف شرقي العاصمة، في حين أن الانفجار أصاب غربي العاصمة، كان المدنيون يجيبون: «في المرة القادمة، سيكون دورنا نحن».

وبالفعل، كانت السيارات المفخخة تتبع مبدأ التخاصم التخاطمي. فكان عصف مدتهربيا يتخاطب، شرقاً وغرباً، فيتجاوزون عبر وسيلة القتل الطروادية هذه المفصلة على مفاصل الأزمة الحديثة.

فكل انفجار أو انفجارين في شرق بيروت كان يتبعها انفجار أو انفجاران لسيارات مفخخة في غرب بيروت. حصل ذلك عام ١٩٨٥، على سبيل المثال، على النحو الآتي:

١٩٨٥/٦/١٤	في	- انفجار في غرب العاصمة
١٩٨٥/٦/١٩	في	- انفجار في غرب العاصمة
١٩٨٥/٨/١٤	في	- انفجار في شرق العاصمة
١٩٨٥/٨/١٨	في	- انفجار في شرق العاصمة
١٩٨٥/٨/١٩	في	- انفجار في غرب العاصمة

نلاحظ، خلال العام ١٩٨٦، تكراراً للظاهرة نفسها، حيث رصدت الصحف الآتي:

١٩٨٦/٥/٢٣	في	- انفجار في شرق العاصمة
١٩٨٦/٥/٢٨	في	- انفجار في شرق العاصمة
١٩٨٦/٧/٢٩	في	- انفجار في غرب العاصمة
١٩٨٦/٨/٨	في	- انفجار في غرب العاصمة
١٩٨٦/٨/١٤	في	- انفجار في شرق العاصمة

لذلك لم يعد المدنيون يرتاحون لأخبار السيارات المفخخة، في المنطقتين معاً، حيث أنهم كانوا يعلمون أن الانفجار في المنطقة المقابلة سوف يرتد على منطقتهم بعد فترة.

● تجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من السيارات المفخخة المنفجرة

(١٩٥) قد حصل أمام مطعم أو مقهى أو مستشفى أو في ساحة عامة أو أمام سوبرماركت أو أمام جامع أو حتى أمام مدرسة.

لم يتجرّب المدنيون إلى أسلوب السيارات المفخخة، ذلك أنهم سرعان ما لاحظوا أنهم كانوا، هم، الضحايا الفعلين لهذه التقنية الحربية، دون عناصر الميليشيات والأحزاب الذين كانوا يتمرسون خلف تحصينات ومكاتب وتكنات متينة. بل إن هذا الأسلوب الدموي الأعمى، مثله مثل القصف العشوائي، ساهم بعد فترة من رواجه، ومن حيث لا يدري، ببلورة وعي مدني مشترك عند أبناء المنطقتين الشرقية والغربية من العاصمة. «كلّنا ضحايا»، كنت نسمعهم يقولون هنا وهناك.

ثم بدأت المطالبة العلنية، عل صعيد شعبي واسع، في المناطق ذات الغالبية السكانية الإسلامية كما في المناطق ذات الغالبية السكانية المسيحية، بـ«عودة الشرعية»، أي بعودة الدولة اللبنانية.

وفي هذه المطالبة شجب صامت وغير مباشر للأحزاب والميليشيات كافة التي كانت، في المنظور المدني العام، خارجة على الشرعية.

وعند انفجار كل سيارة مفخخة كان يتناقص التأييد الشعبي للميليشيات والأحزاب ويزداد الكفر بأساليبها في المناطق كافة.

فالكلّ كان يتورّض ضمناً على التحسّس الدموي الذي تخفّفته الحرب اللبنانية فيما كان يلاحظ ازدهار الميليشيات وبحبوحة عناصرها في مقابل تراجع حال المدنيين. وهكذا انكسر، تدريجياً، الطوق النفسي الذي كانت كلّ ميليشيا تزترّ به ومنطقته، وبدأ الاتصال التبادلي واجتياز المعابر بشكل مكثّف في العام ١٩٨٥، دون التخوّف من ترهيب الميليشيات وأحزابها.

إنقلب السحر على الساحر، وتقنية السيارة المفخخة صامت في إبعاد المدنيين - المسالين وغير الدمويين - عن ميليشيات وأحزاب مناطقهم. حتى إن تسمية والمنطقة، بمعناها السياسي المميّز، لم تعد رائجة ولا مقبولة.

بل إن موجات السيارات المفخخة، إلى جانب ممارسات الميليشيات، جعلت المدنيين، في شرق العاصمة وفي غربها، يهاجرون علناً بـ«أنهم كلّهم مثل

بعضهم، كاشفين إنفلاس الميليشيات والأحزاب عل الصعيد السياسي.
● واستطراداً مرة أخرى، لعب القصف العشوائي دوراً مماثلاً في بلورة
الوعي المدني عند أبناء المجتمع اللبناني.

فالتجاذب الذي ميّز عمليات القصف، طوال الحرب اللبنانية، جعل
المدنيين في شرق العاصمة بيروت وفي غربها، وفي طرابلس وصيدا وجونيه
وجبيل، يشعرون بالمشاعر نفسها. وسرعان ما تحوّلت هذه المشاعر المتشابهة إلى
مشاعر مشتركة.

فإنّخذ، منذ ذلك الحين، الاستنكار المدني طابعاً سياسياً، وتوحد المدنيون
دون أن يحتفظوا.

فالسيارات المفخخة، مثلها مثل القصف العشوائي، لم تأت ولو مرة واحدة
بفائدة سياسية للمجتمع المدني، لا في هذه المنطقة ولا في تلك. بل إن الردود
العسكري للسيارات المفخخة وللقصف العشوائي كان لصالح الأحزاب
والميليشيات دون سواها.

لم يطلّ كثيراً استنفاء المدنيين السياسي هذا، إذ إن براعم المجتمع المدني
عادت لتتفق وتطالب كلها، اعتباراً من العام ١٩٨٥، بعودة الشرعية والدولة.
وعن المجتمع المدني اللبناني، في أجزاءه كافة، إنسلاخه السياسي وأدرك كذبة
والحرب الأهلية الكبيرة، فعاد يطالب بدولة.

والسيارات المفخخة، بالرغم من نجاحها على صعيد الحرب الضيّقة،
كانت تحمل في أحشائها بلور فتاتها السياسي. ذلك أنها كشفت حقيقة الحرب
الدائرة في لبنان، مسامحةً، رغماً عنها، في بلورة وعي مدنيّ جديد.

الفصل السابع

اللبنة III: الثقافة والمجتمع

في زمن الحرب

لوقتما بتنظيم مسرد للمفردات الجديدة التي ظهرت خلال سنوات الحرب وراكبت المجتمع الأهلي في لبنان سوف نجد بكل تأكيد مفردات مثل: إدارة مدنيّة، معبر، توتر أمني، ذبح على الهوية، خطف، خوات، مراسم جوّالة، إتيه قنّاص، فلتان أمني، سيارات مفخخة، من ضمن قائمة طويلة من المفاهيم السياسية المستحدثة التي كوننا بناها وجرّحنا حتى التريف.

كما نجد أيضاً سلسلة أخرى من المفردات المستحدثة وافقت هي أيضاً حياة المجتمع الأهلي خلال الحرب، علماً أن تأثيرها البيوي لا يقل أهمية عن تأثير المفاهيم السياسية التي ذكرناها. ومن هذه المفاهيم نذكر: إذاعات خاصة، أثرهه حرب، أصوليّة، تعددية ثقافية، تلفزيونات خاصة، كاتنونات، كونسفرالية، معارض الكتاب، الخ.

نشكّف بما سبق أن ثمة علاقة ثابتة ومتواصلة قد ربطت بين السياسي والثقافي خلال الحرب الطويلة التي مرّت على بلادنا، وأن هذه العلاقة بلغت حدّ التناسق الإيديولوجي كي تتمكن من أن تواكب في الأذهان والأفكار والأخيلة، المهرسات التي كانت تجري على الأرض عن طريق الأعمال العسكرية القائمة على العنف المباشر.

وفي اعتقادي أن الحرب اللبنانية لم تكن لتدوم ست عشرة سنة متواصلة لولا تلازم وتناسق السياسي مع الثقافي، بالشكل الحميم الذي شهدته التجربة اللبنانية.

١ - صاعق التصجير: مفهوم التمدّية الثقافية

لكي تستقيم فكرة الحرب الأهلية كان لا بدّ من ترويج لمناخ متصارعة ومتنافسة، تحت شعار نظري فصيح وبلغ.

تضميم الخريطة السياسية في لبنان إلى مناطق إنتماليّة ومناطق وطنيّة (كما كان يُقال غرباً)، وإلى مناطق لبنانية محرّرة ومناطق خاضعة للسلطة الفلسطينية والسورية (كما كان يُقال شرقاً)، كان لا بدّ له من أن يستجيب تقسماً للخريطة الثقافية بوزاي وبواكب التضميم السياسي الذي كانت تقوم عليه الحرب ميدانياً.

بإدراكه إلى التنظير لهذا التضميم الثقافي طرف سياسي هو الجبهة اللبنانية. فقد أطلقت هذه الهيئة السياسية، على إثر إحدى أهمّ حلقاتها في دير سيدة البير سنة ١٩٧٧، مصطلح التمدّية الثقافية بنية رسم الطرنية للمجتمع اللبناني^(١).

وسرعان ما قام لقبف من المثقّقين المتحمّسين بتبني ونشر هذا المفهوم معتبرينه الأساس النظري الثمين لتحاليلهم كالثقافة^(٢). وقد تحلّق هؤلاء الكُتّاب حول جامعة الروح القدس في الكسليك.

في الجبهة المقابلة، انتصرت ردة الفعل طوال عدّة سنوات على التضاضل الثقافي مع كراسيات جامعة الكسليك، بالاستناد إلى مفهومي الوطنية والعروية.

وكان كل طرف يفتلق منطقته شيئاً فشيئاً بفضل بدعة خطوط التماس. طرف

(١) أعلنت الجبهة اللبنانية في حلوة دير سيدة البير (والتي كانت تضمّ حزب الكتائب وحزب الاحرار والرهبانيات اللبنانية للثورونية والجبهة الوطنية في الشمال، إضافة إلى الساحة: جواد بولس، شارل مالك، فؤاد الرثم البستاني وداود حنين) ويشملخ ٢٣ كتابون الثقافي ١٩٧٧، التزامها بما يلي:

واعتماد تمدّية المجتمع اللبناني بترائته وحضاراته الاصيلة أساساً في البنيان السياسي الجليل لبنان الواحد، تمزيقاً للولاء المطلق له، ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وبخاصة ما يتعلق منها بالثقافة والشؤون الثقافية والترقيوية والثاقية والأمنية والمعدالة المجتمعية وعلاقتها الثقافية والعروية مع الخارج، وفقاً لحلقاتها الخاصة.

(٢) ولید لفرس، التمدّية في لبنان، بيروت، منشورات الكسليك، ١٩٧٩.

يحتدّ بلبنانيته إلى حدّ المنصريّة، وطرف آخر يمتدّ بعرويته إلى حدّ نفي الوطنيّة عن الطرف الأول.

والدائرة المغلقة ظلّت تلفّ هذا الطرف وذاك حتى مطلع الثمانينات: كل طرف يجرّ إيديولوجيّته ويتحصّن ضد إيديولوجية الطرف الآخر.

وفي اعتقادي أن مفهوم التعدّدية الثقافية الذي مهّد الطريق لظهور مفهوم آخر هو مفهوم التعدّدية الحضارية بقي طويلاً المحرك النظري الفعلي للحركة الثقافية العامة في البلاد.

فالبعض بنّاه كما هو، نبيّاً إذا صحّ التعبير، والتزم به وروّجه في المدارس والمنتديات والصحف والمجلات التي كانت تتورّع في منطقته، كما حصل في المناطق التي أطلقت على نفسها تسمية المناطق الشرقية.

أما أخطر ما في الأمر أن بعض من في المناطق التي أطلقت عليها تسمية المناطق الغربية، قد تبنّى أيضاً هذا المفهوم، ولكن بشكل معكوس.

أرى أن التزوّج لئلاّ ساد المناطق اللبنانية كافة، هنا تحت راية المسيحية ولبنان، وهناك تحت راية الإسلام والعروية.

وانزلقت بذلك الثقافة من موقع التعبير الإنساني الواسع إلى موقع التعبير السياسي الإيديولوجي المتشزمت. وادخلت الثقافة في قمم التعصّب الديني وأضفدت معناها الكوني.

كل طرف برّر ثقافته بالحجج والعملات المعرفية الراجحة في منطقته. ولكن الملفت للانتباه أن القاسم المشترك للجميع كان العدوانية ومحاولة نفي الآخر والتحقير الإيديولوجي الضيق أو العام.

فالكّل فهم التعددية الثقافية على ضوء مصالحه ومن موقعه الخاص في الصراع. فالتلّف في المنطقة الشرقية تعالَى على الآخرين واحتكر لنفسه الأصالة اللبنانية وحارب بها متصف المنطقة الغربية. ومتصف المنطقة الغربية وقع إلى حد بعيد في الفخ لئلاّ يبدأ ينادي ويعمل ويعمّق خلافه السياسي مع المنطقة الشرقية تارة باسم الوطنية وطوراً باسم العروية وطوراً آخر باسم الإسلام.

والملفت للانتباه أن الطرفين المتنازعين، في الشرقية والغربية، تشاطرا

منهجية واحدة وعقلية واحدة في التصديّ لبعضها.

أما فكرة التعددية الثقافية، كما طرحت، فقد إشتقتها إيديولوجيتها من تجارب التعددية الثقافية المعروفة عبر العالم، في سويسرا وغيرها من البلدان الغربية والإفريقية. والتعددية هنا تأتي بمعنى التناقص والاختلاف، لا الوحدة والتشوع.

ومن هذا المنطلق فإن المقصود بإشهار مفهوم التعددية الثقافية (بشكل علني أو بشكل ضمني في كل من المنطقين) كان التأكيد على الخلاف والتعبير عن رغبة في التضمين السياسي. ففكرة التعددية الثقافية، كما كانت مطروحة، كانت تسمى إلى إرساء أسس التناقض الثقافي بغية تبرير إيديولوجية تقسيم لبنان.

وهنا نجد أنفسنا أمام نموذج مختلف عن تلك النهج التي يصفها الانتروبولوجي الفرنسي كلود ليفي - شتراوس والتي تعتبر أن الثانية حالة طبيعية في المجتمعات البشرية. فيعمد الباحثون الذين يسلكون منهجه إلى البحث في النهج الثانية قبل البحث في نموذج الوحدة الاجتماعية.

أما ما هو موجود في لبنان فكان نموذجاً موحداً (نموذج ما قبل الحرب) عمل الإيديولوجيون والتحاربون على إدخال التضيخ ثم الشرخ إلى بنته كي يصبح نموذجاً ثانياً متناقضاً يصلح لتشييد ذهنية الحرب الأهلية على ركائزه.

والمعارك التي دارت على صفحات الجرائد ومن خلال وسائل الإعلام الخاصة إنخلت المنحى الآتي:

- أنصار فكرة التعددية الثقافية الأصيلة (كما وردت في حلوة دير سيدة البير) كانوا يتنادون بالتضمين العلني ويعملون على تعميم هذه الفكرة. إلا أنهم اصطلمعوا بعوائق ميدانية ونظرية عتة ناتمة عن الحزول الإيديولوجي الذي كان يميز مفهوم التعددية الثقافية. فحاولوا بعدها، اعتباراً من بداية الثمانينات، تقوية شحنة هذا المفهوم بإعطائه بُعداً حضارياً. فاستبدل الكلام عن التعددية الثقافية بكلام عن التعددية الحضارية. لكن تبديل المفاهيم لم يؤد إلى نتيجة هامة حيث إن العوائق الميدانية والنظرية بقيت إياها.

تمثلت العوائق الميدانية في هذا الاتصال المتواصل والذي لم ينقطع حتى في

أحلك الظروف بين أهالي المناطق كافة. فالمسلمون كانوا يتصلون - ولو عبر الهاتف - بأصدقائهم المسيحيين، والمسيحيون كانوا يتوقون إلى رؤية أصدقائهم المسلمين. وآلاف مؤلفة من المواطنين كانوا يقطعون في كل يوم ما سُمِّي بالحوابز ثم بالمعابر. وهذا الإصرار الميداني على العيش المشترك كان أقوى من هاجس السيارات المفخخة وأقوى من وقع إيديولوجيا المقاهيم التضييعة التي كانت تسمى وسائل الإعلام الخاصة إلى إدخالها في أمور الحياة اليومية.

أما العوائق النظرية فقد تَمَثَّلَتْ في أن مفهوم التعددية الثقافية كان مفهوماً ركيكاً لم يعصد أمام الجدل والمفارقة العلمية.

فخلافاً لما هو حاصل في دولة أفريقيا الجنوبية حيث تتجَلَّى الثنائية العرقية (أبيض - أسود) في ثنائية ثقافية، لا نجد في لبنان إلتهايات عرقية جماعية صافية تقوم على أساسها الطوائف الدينية. بل على العكس، نلاحظ أن المزيج السلافي المتفرِّع للمنطقة والذي يخلب عليه الطابع السامي، هو نفسه عند أتباع جميع الأديان. لذلك كان يستحيل موضوعياً في لبنان بناء فرضية تقول بالاختلاف الثقافي على أساس عرقي.

وخلافاً لما هو حاصل أيضاً في دولة سويسرا الإتحادية حيث ينقسم مجموع السكان إلى ثلاث كتل قومية ولغوية مختلفة (كتلة الإيطاليين وكتلة الألمان وكتلة الفرنسيين) مما يطرح وجود ثلاث ثقافات متميزة في بقعة جغرافية واحدة، وفي إطار نظام سياسي قائم على التعددية اللغوية.

لكن، خلافاً للنموذج السويسري حيث تتجَلَّى الثلاثية اللغوية في ثلاثية ثقافية، لا نجد في لبنان إلتهايات لغوية جماعية صافية ومختلفة تقوم على أساسها الأديان والطوائف الدينية. بل إن لغة الجميع هي اللغة العربية. والأمهات اللبنانيات كافة لا يتشدن أغانى الترم لأطفالهن إلا بهذه اللغة الأم.

نشير أيضاً هنا إلى أن تاريخ الجهاديات في لبنان يبيِّن بشكل واضح كم أن اللغة العربية كانت دوماً اللحمة التي شدَّت المسيحيين إلى المسلمين وشكَّلت القاسم المشترك الدائم للعلاقة الإتنماجية بين المسيحيين والمسلمين عبر العصور. فالجهادات اليهودية التي كانت تعيش وتعمل في مدن صيدا وبيروت

وطرابلس لم تندمج يوماً مع المجموعات الأخرى بسبب امتزاجها الديني - الثقافي واللغوي، ولم تقم مصالح مشتركة فعلية بين يهود ومسلمين في المدن اللبنانية الساحلية، بينما سجلات المحاكم الشرعية وتقارير القناصل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تشير إلى وجود العديد من المصالح المشتركة بين مسلمين ومسيحيين. فاللغة العربية كانت العنصر الذي ساهم في بناء اللحمة الإنتمائية بين المسيحيين والمسلمين، تاريخياً، في لبنان.

وما يزيد البنية الثقافية الواحدة في لبنان تماسكاً أيضاً هو العنصر الجغرافي. فرقعة الأرض اللبنانية صغيرة ومحدودة، ويصعب على ثقافات لا تقوم على أساس الاختلاف العرقي ولا على أساس الاختلاف اللغوي أن تتعايش في هذا الحيز المكاني الضيق دون أن تندمج مع بعضها.

جميع هذه الحجج التي قام برفعها المثقفون المعارضون لمفهوم التعددية الثقافية⁽¹⁾، كما كان راجعاً في المناطق الشرقية، أضعفت الطرح الكلاسيكي الذي كان قد تقدّمت به الجبهة اللبنانية.

لذلك عمد أنصار مفهوم التعددية الثقافية إلى الانتقال إلى مفهوم التعددية الحضارية مع التأكيد على أن الدين هو العنصر الذي يحدّد دور الاختلاف في النموذج اللبناني، معتبرين أن الاختلاف الديني يقوم مقام الاختلاف اللغوي أو العرقي.

لكن على الأرض كانت الأمور تسير باتجاه مختلف لانجلاء الإيديولوجيا. ولم يكن الناس يشعرون فعلياً بالانقطاع الذي كانوا يصوّرونه لهم.

أما في المناطق الغربية فكانت الأمور تشهد صراعاً خفياً بين أنصار العلمنة

(1) - النادي الثقافي العربي، لبنان: الحضارة الواحدة، بيروت، ١٩٧٧.
- عصام خليفة، حول مفردة التعددية الحضارية، بيروت، منشورات واندنبراطيون العلمانيين، ١٩٧٨.

- Thom Sicking, *Religion et Développement*. Beyrouth, Dar el-Machreq, 1984.

- فرديك متوق، تنوع ثقافي، لا تعددية ثقافية، طرابلس/ لبنان، منشورات جروس، ١٩٨٤.

والثقافة اللبنانية الواحدة (النادي الثقافي العربي في بيروت والرابطة الثقافية في طرابلس والمجالس الثقافية لكل من لبنان الجنوبي والشبلي) وبين أنصار ثقافة الانتمال المعكوسة.

فياسم العودة إلى الأصول الدينية والثقافية قام العديد من الجمعيات الثقافية - الدينية ومن مراكز الأبحاث الطائفية بمحاربة المنطقة الشرقية وليدولوجيتها الدينية التفسيرية وليدولوجية مماثلة ومعكوسة تقوم على أساس الاختلاف الديني، لا الوطني. فالمحاجبة كانت مختلفة هنا وهناك، ولكن منهجيتها كانت واحدة موحدة.

ولذلك لم يختلف التفسيريون في المناطق الشرقية وبعض «الموحدين» في المناطق الغربية، حيث أنهم سلكوا المسلك نفسه في مقاطعة الآخر وفي نفي الوطنيّة عنه. والزعة العنصرية إنّها تصاعدت من هنا وهناك، في السياج الثقافية العامة.

قام صراع في المناطق الشرقية بين الحركة الثقافية في أنطلياس (داعية الوحدة والعلمنة، والتي انطلقت فعلياً بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢) وبين محيط إعلامي وسياسي كلّه عداء للوحدة. وكان هذا الصراع شبيهاً بالصراع الذي قام في المناطق الغربية بين أنصار العلمنة والوحدة (الممثلين بالاندية التي ذكرنا) وبين التيارات الأصوليّة الناشئة.

هكذا تبين لنا، في منتصف الثمانينات، أي بعد عشر سنوات على اندلاع الحرب في لبنان، أن الصراع النظري كان لا يزال على أشده. ففي حين أن المرحلة الأولى (١٩٧٥ - ١٩٨٤) شهدت صراعاً شرقياً - غربياً بين أنصار وحدة لبنان ودعاة تقسيمه مع خنلق متراص الصفوف في الشرقية يعمل لصالح التقسيم السياسي، وخنلق مماثل في الغربية يعمل لصالح وحدة لبنان (ولكن من منطلق مخدوع حيث إن منظارها الأساسي كان يقوم على هيمنة المسلمين على البلاد كلها باسم الوطنيّة)، انتقل الصراع في المرحلة الثانية (١٩٨٤ - ١٩٩٠) إلى صراع في كل من الشرقية والغربية بين أنصار وحدة وعلمنة لبنان وبين تقسيم لبنان وهيمنة طرف سياسي على طرف آخر باسم الدين والفرق الحفصاري والسياسي.

أما اليوم، في ١٩٩٣، وعلى ضوء وثيقة الوفاق الوطني التي اعتمدت في الطائف والتي تأسست على أساسها الجمهورية الثانية في لبنان، فإننا نقول إن أنصار وحدة لبنان هم الذين انتصروا، لا أصحاب العلمنة. أي أن هناك مغلوباً في خندق دعاة وحدة لبنان ومغلوباً آخر في خندق دعاة تقسيم لبنان. وكان بالأمور عادت أوضاعها إلى الحالة التي كان عليها لبنان قبل ثبات عشرة سنة، مع تفرق وحيد هو قائمة هائلة من الضحايا والشهداء والأبرياء الذين دفعوا ثمن مؤامرة فريدة من نوعها في التاريخ الحديث لا تشرف الإنسانية أبداً، لا شرقاً ولا غرباً، بالمعنى السياسي الدولي الذي ساد خلال تلك الحقبة الزمنية.

ما بلغت اتباعتها أيضاً هنا هو أن العنصر الذي سمح فعلياً بقلب المعادلة هو الشعب اللبناني. فلا في المناطق الشرقية استطاعت أن تقوم دولة مسيحية كما كانت تخطط لها الجبهة اللبنانية، ولا في المناطق الغربية قامت جمهورية إسلامية كما كان يخطط لها الأصوليون السياسيون.

فالشعب اللبناني، بمسلكه اليومي الجال للتسامح والإنسانية (كم من جاز دفع ثمن الدفاع عن جاره من الدين الأخر على يد عناصر الميليشيات في كل المناطق اللبنانية) وإصراره على تجاهل الحواجز التي كان يقضي دورها المعرفي بتعميق الهوة بين سكان المناطق المختلفة وإيمانهم في كل صيحة وظهور ومساء أنهم يختلفون عن سكان المناطق الأخرى. وأذكر هنا كيف أننا كنا بالآلاف نتقل شيئاً عبر بوابة المتحف أو ميدان سباق الخيل بين الشرقية والغربية وبالعكس، وأذكر أيضاً طوابير مشات السيارات التي كانت تقف على حاجزي البريارة والدفون في الشمال للانتقال بين المنطقتين.

أصرّ الشعب اللبناني على أن يبقى على اتصال مع بعضه. وفي اعتقادي أن هذا هو العنصر الذي أسقط، بالممارسة اليومية، مفهوم التمددية الثقافية والتعددية الحضارية.

٢ - إذاعات وتلفزيونات خاصة

الظاهرة الثانية التي رافقت الحرب اللبنانية كانت انتشار الإذاعات ثم التلفزيونات الخاصة والتي احتلت موقعاً هاماً في حياة المجتمع الأهلي.

وبما أن كل إذاعة خاصة كانت تعمل بشمول وإدارة وتوجيه تنظيم سياسي محدد فإن الأخبار والفترات الترفيهية والثقافية كانت موجهة توجهاً سياسياً. فالثقافي كان سياسياً لا محالة في إطار التجربة الإذاعية الخاصة.

وكان مصير التلفزيونات الخاصة التي جاءت بعد فترة لتدعم عمل الإذاعات الخاصة شبيهاً بمصير الإذاعات الخاصة. حيث إن كل محطة كانت وجعش الحزب الإعلامي، تنقل أفكاره وتصوّراته الإيديولوجية بدون مناقشة ولا إبداع.

عملت معظم الإذاعات الخاصة على تعميم مفهوم التعددية الثقافية بشكله الأصلي والمعكوس وساهمت في إنشاء خطوط تماس في النفوس، إسوة بخطوط التماس التي كانت موجودة على الأرض والتي كانت تمنع أبناء المناطق من الاتصال ببعضهم.

طفت في الإذاعات الخاصة، نشرات الأخبار والملاحق على سواها من الفترات الإذاعية، والبرامج الثقافية لم تكن فيها سوى وكهالة عدده أو حشو وتسلية يلهمي عن طرح الأسئلة الحقيقية. فالإذاعة الخاصة - أياً كانت - لم تكن تعرف جمهورها قط على جمهور المناطق الأخرى وعمل خصوصياتهم وتصوّراتهم لأنفسهم وللآخرين. بل عمدت إلى تعميق الهوة وإلى التعتيم على شخصية الآخر.

فالإذاعات الخاصة الحزبية، كانت في الواقع إذاعات للبروباغاندا السياسية الرخيصة. لم نسمع قط، طوال الحرب، من إذاعات المناطق الشرقية برنامجاً يبين التعلق الحقيقي لمسلمي المناطق الغربية بلبنان، بالرغم من وجود آلاف الأدلة على ذلك. ولم نسمع قط برنامجاً واحداً من إذاعات المناطق الغربية يعترف للموارنة بتعلقهم بلبنان كوطن - وبالتالي بوطنيتهم - علماً أن الموارنة يذكرون لبنان حتى في صلواتهم ودعواتهم.

التلفزيونات الخاصة أضافت إلى هذا المنحى التعصبي، المؤلف بالف حجة وتلوين وتسمية، إسقاطاً وتعميماً للثقافة المحقة، ثقافة التسلية المبينة على برامج التسلية واللهم والمعلومات السطحية التي لا تستمد قوتها إلا من كونها تَبَّتْ من

عل الشاشة الصغيرة الساحرة.

وقد دلت الأبحاث الميدانية التي أجريت في إطار معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (فرع الشمال) أن الجهاز التلفزيوني أصبح مصدر المعرفة الأول عند عامة الناس، بعدما انقطعوا عن الكتب والصحف. وبلغت نسبة اقتناء جهاز تلفزيوني، بالنسبة إلى العدد الإجمالي للمنازل، ٩٩,٢٪ من البيوت خلال الربع الأول من العام ١٩٨٢. أي أن كل منزل تقريباً احتوى على جهاز تلفزيوني. وصيحت الحرب والحذر الأمني والتفوق الماطفي واضحة في هذه الظاهرة^(١).

كما أن البحث الميداني يبيّن أن معدّل مشاهدة التلفزيون، يومياً، في محافظة لبنان الشمالي، بلغ عام ١٩٨٢، ساعتين و١٧ دقيقة، بدون انقطاع^(٢).

ثم ارتفع معدل المشاهدة في محافظة الشمال، عام ١٩٨٩، إلى ساعتين ونصف. أي أنه ارتفع بنسبة ١٠٪ خلال سبع سنوات. ونستج من ذلك أن تقدّم المشاهدة التلفزيونية في النفوس كان سريعاً ومطرداً.

وبما أن طابع التسلية والترفيه كان يطفئ على برامج التلفزيونات الخاصة فقد نتج عن ذلك معطى معرفي جديد هو تطابق أذواق المشاهدين اللبنانيين، بصفة عامة، مع نمط التسلية والثقافة الهشة التي كانت تُسكب في صحتهم عند كل مساء. فالأشكال والتعابير الثقافية السهلة والسطحية (حيث تتشكّل حلقات التسلية وتغضبه الوقت في التلفزيونات الخاصة من ٨٠ إلى ٩٠٪ من مجموع أوقات البث، ولا تتشكّل البرامج الاجتماعية والثقافية والعلمية إلا ١٠ أو ١٥٪ من مجموع فترات البث) سرعان ما تطبع المشاهد بطابعها فيصبح مطبوعاً على هذه الثقافة وميالاً لها ومقتنعاً بها. كمن يعتاد على قراءة جريدة فيتصوّر، بعد فترة، أن الجريدة تكتب كما يفكر هو، في حين أن الصحيح هو أنه يفكر كما تكتب الجريدة.

وكمحصّلة، ضربت الإذاعات الخاصة والتلفزيونات الخاصة، في جملة ما

(١) جريدة السفير: «التلفزيون، صندوق الأحلام للماضي»، ١٥/١٠/١٩٨٢.

(٢) جريدة النهار: «تطور في فلك المعرفة التلفزيونية»، ٢٤/٥/١٩٩٠.

ضربت، المستوى الثقافي العام في البلاد، فأبعدته عن الروح العلمية، كما أبعدته عن الروح النقدية اللازمة للروح العلمية، وورطته بالأفكار والأحكام المسبقة وبالمعارف السطحية المرتبطة بمجتمع الاستهلاك والتسليّة على النمط الغربي الأميركي.

٣ - ظاهرة معارض الكتاب

معارض الكتاب كانت تجربة أخرى من تجارب الحرب في لبنان. إذ فاجأنا الصحف بأن معارض للكتاب بدأت تقام، هنا وهناك، في كل مدن ثم بلدات لبنان، ويتهاوت عليها الزوّار من أبناء المنطقة.

كانت هذه الظاهرة محاولة أهلية لإعادة الاتصال بالثقافة، بعد انقطاع الحرب وبعد الانقطاع عن العاصمة بيروت حيث كانت تقام، قبل الحرب، كل المعارض والنشاطات الثقافية الهامة.

ففي صيدا وبعقلين والنبطية وزحلة وبعبك وانطلياس وجونية وجبيل وطرابلس وأميون وزغرتا وشرّي ومنيارة والبيرون أصبحت تقام معارض للكتاب بشكل دوري.

وقد أحصيت، على سبيل المثال، بالتعاون مع طلابي في الجامعة اللبنانية، لسنة ١٩٨٤ وحدها، مبيع ٣٧,٧٣٦ كتاباً مختلفاً في المعارض التي أقيمت في طرابلس وزغرتا وشرّي والكورة، و٧٦٪ منها باللغة العربية و ٢٤٪ منها باللغتين الفرنسية والإنكليزية.

كان الأهليون يجاملون، من خلال زيارتهم لمعارض الكتاب بصحبة أولادهم، أن يعبّروا عن تعلّقهم بقيمة طالما اعتاد على احترامها اللبنانيون.

أما الكتب الأكثر مبيعاً، بحسب الصنف، فكانت معبّرة جداً هي أيضاً. ثلثا مبيعات معارض الكتاب التي كانت تقام في الشبال، على سبيل المثال، كانت تقع في أصناف رئيسية ثلاثة هي: كتب الأطفال، ثم الكتب الأدبية، ثم الكتب السياسية.

أن يكون كتاب الطفل الأول في القائمة، وفي ظل الحرب، أمر يحمل دلالة

أكيدة. ففي عمق أعمالهم كان يشعر اللبنانيون، في مختلف الأقطاب والمدن أن الطفل أصبح الضحية الأولى والأكثر تألماً لحروب لبنان الصغيرة والكبيرة. فكان الأهل يحاولون أن يموّضوا عليه ما خسره من جرّاء الحرب، من خلال إغداق الكتب المصورة وكتب الأسفار عليه. وقد صرّح لنا منظمو المعارض أن أكثر الشارين في مجال كتب الأقطال كانوا من الأهل. فالشعور العميق بالذنب والرغبة في التعويض كانا يجرّكان مشاعرهم.

أما أن يجلّ الكتاب الأدبي في المرتبة الثانية فدلالته أن ثقافتنا، بصفة عامة، هي ثقافة أدبية تقليدية، وأنتا متعلقون بهذه الثقافة التي هي تراثنا الحقيقي. لم تدخل بعد العلوم والكتب العلمية إلى حيز القراءة العامة. لم يحصل ذلك قبل الحرب ولا سمحت الحرب بتدشين هذا النوع الجديد.

لكن ما يزعج وما يؤلم أن الكتاب السياسي (مذكّرت ضابط إسرائيلي أو كتابات تنصل بريطاني حول حرب ١٨٦٠ أو مؤلف تاريخي مؤطّح وحزبي، الخ) كان له الشرف في تبوّء المرتبة الثالثة. والغريب أنه ما كانت النفوس تهدأ قليلاً حتى يكتشف سلاح جديد لتأجيج الحرب النفسية وإبقاء التوتر على حاله. فالتاس كانوا يبحثون في الكتب عن أجوبة لتساؤلاتهم، ولكن الكتب السياسية الإيديولوجية، كانت تدفعهم أكثر فأكثر نحو الحرب.

٤ - الثقافة في المحافظات

يقال إن من حسنات الحرب في لبنان أنها أدت إلى انتعاش الريف والمحافظات البعيدة.

ربما هذا صحيح على الصعيد العمراني. لكن على الصعيد الثقافي المسألة ليست بهذه السهولة ولا اعتقد أن النجاح كان كبيراً.

ما الذي حصل بالضبط وما هو نمط الثقافة الذي نجده اليوم، على سبيل المثال، في المحافظات البعيدة عن العاصمة بيروت؟

إن النشاط الثقافي في مدن وبلدات المحافظات يرتبط إلى حدّ بعيد بنشاط حاضرة المحافظة الإقتصادي. فلم يحصل على الاستقلالية النسبية التي عرفها في العاصمة بيروت قبل اندلاع الحرب.

هذا لا يعني أن هذا النشاط تجاري، بل يعني ذلك أن الذين يتعاطونه ويحسونه هم، بشكل أساسي، من أبناء الطبقة البورجوازية؛ مما يعني أن هذا النشاط يتميز بشيء من الليبرالية والانفتاح وريغبة في تقليد ما هو رائج في سوق النشاطات الثقافية عبر العالم عموماً وعلى صعيد المسرح البيروتي خصوصاً.

فالنشاط الثقافي في المحافظات بقي، طوال الحرب، نشاطاً مستوراً من حيث مضامينه. ومن حيث شكله أيضاً بقي مستوحى من تجارب الآخرين. فالحاضرة أو الندوة - والتي هي أكثر التعبيرات الثقافية كلاسيكية - كانت الأشكال الأكثر رواجاً... والأكثر روتينية بالنسبة إلى جمهور بدأ يتعد عنها وتتضاءل أعداده.

أما المضامين الجديدة والمتكررة فلا رغبة في الغوص فيها عملياً، حتى إن بعض الموضوعات - الكلاسيكية في العاصمة - تُعتبر حساسة في المحافظات، ويبتعد عنها عادة المسؤولون عن الأندية والجمعيات الثقافية التي هي - وهنا سرّ الموضوع - في غالبية الأحيان، جمعيات غيرية أو منبثقة من جمعيات غيرية.

وبما أن الجمعيات الحيرية تسبح عادة في بحر الاختلاقيات المحافظة، لذلك فإن الجمعيات الثقافية التي تدور في فلكها الذهني تُسم بالحمسة والابتعاد عن الموضوعات غير المفكر فيها تقليدياً.

فالنشاط الثقافي في المحافظات كان يتوخى أساساً الترفيه عن النفس، لا الإتيان بشيء جديد على الصعيد الفكري. ومستهلكه يأتي إليه من باب الاستمتاع بوقت الفراغ عنده، لا من باب أسئلة وهموم يبحث لها عن أجوبة.

فالنشاط الثقافي تراثي - تقليدي أو كلاسيكي - تقليدي ويخضع، بصفة عامة، لحيزات العقلية المحلية التي يسمها الشأن المحلي قبل سواء والتي لا تخرج عن هذا المدار في مجلياتها كافة.

وفروع الجامعة اللبنانية التي نشأت في عواصم المحافظات (صيدا، زحلة، طرابلس) بعد العام ١٩٧٧، والتي كان يقع على أكتافها قسم كبير من المسؤولية في خلق مناخات ثقافية جديدة، وقمت في التقليدية هي نفسها، عاكسة المعادلة المحلية التي وُجدت فيها دون أن تستطيع أو تعمل على تغييرها.

فالمعادلة العامة، فيما يخصّ النشاط الثقافي في المحافظات، هي الآتية: هناك
نمطان ثقافيان أساسيان يودان، نمط ثقافة الوظيفة ونمط ثقافة الـ prestige
(الوجاعة المشرقة).

ثقافة الوظيفة هي تلك الثقافة التي يروّجها «المثقفون»، الموظفون في
المؤسسات التعليمية، الرسمية منها والخاصة، والتي ينقلها إلى الطلاب في
المدارس والجامعات، الأساتذة والدكاترة على حدّ سواء.

تتميّز هذه الثقافة بأنها ثقافة نقلية، تقوم على استيعاب وتكرار الثقافة العالمية
التي يتبناها الغرب والتي يروّجها هذا الغرب على أساس أنها المقياس الموضوعي
للتقدّم والحداثة. لذا فالإبداع غائب في هذه الثقافة التي تعتمد بشكل أساسي
على التأويل وعلى تقاطع المعلومات والمعارف، انطلاقاً من مصادر وأديبات
كلاسيكية.

ثقافة الـ prestige هي تلك الثقافة التي تروّجها الأندية والجمعيات
والروابط الثقافية والتي تعتمد، بشكل أساسي، على استهلاك التعابير الثقافية
المنتجة خارج المدينة، أو تلك التي يروّجها المثقفون المحليون والتي يقلّدون فيها
النمط العام المعروف.

تتميّز هذه الثقافة بأنها ثقافة نقلية أيضاً، لا تعتمد الإبداع، بل تكفي
بالاستهلاك، لاعتقادها أن الثقافة حاجة ضرورية لملء أوقات الفراغ بالنسبة
للإنسان المعاصر، المتعلّم. تسمّ ثقافة الـ prestige بالطابع المنوي، فهي
واجب على ابن المدينة أو شبه المدينة. وهي واجب وانتهاء ومزج لطبقة المتعلمين
والميسورين بصفة عامة. فالتعلّم أو الميسور عندنا يعرف عن نفسه من خلال
إنتائه إلى هذا النادي الثقافي أو ذاك. وهكذا يصبح الجاه من مكشّرات هذه
الثقافة الرمزية والمنوية.

الثقافتان، ثقافة الوظيفة وثقافة الـ prestige، محسوتان على الثقافة
العابثة، لا على الثقافة الشعبية. فأغنيها البعيد هو تعزيز فئة المتعلمين والمثقفين،
بالتراثية التي وضعتها هذه الطبقة لنفسها.

الثقافتان، ثقافة الوظيفة والإرتزاق وثقافة الـ prestige والجاه لا تطرحان

على نفسها حاجس الإبداع ولا ضرورة الإنتاج. بل إنها تقوم على استهلاك وتميم منتجات ثقافية آتية من الخارج، من خارج المدينة والبلاد. تماماً كما هو الحال بالنسبة لسائر المنتجات الاستهلاكية التي يعيش عليها مادياً ومعرفياً أبناء العالم الثالث الذي ننتمي إليه.

تطغى على ثقافة الوظيفة عقلية الموظفين المعروفة بساھلها الذي يصل إلى حد الكسل في الكثير من الأحيان. كما يطغى على ثقافة الوظيفة هم الارتزاق وبذل الحد الأدنى من الجهد المطلوب.

أما ثقافة الـ prestige فتطغى عليها عقلية رجال الأعمال، الديناميكية، والباحثة عن الملت والرنان. كما يطغى عليها في بعض الأحيان الطابع التجاري الذي هو ملازم لعقلية رجال الأعمال الحديثة.

- تتألف الثقافتان المذكورتان، ثقافة الوظيفة وثقافة الـ prestige لكونها تسبحان معاً في بحر واحد هو بحر التقليدي واستهلاك هذا التقليدي. إنها بحاجة إلى بعضهما: فالتلف الموظف بحاجة إلى شحنة الجاه التي يضيفها عليه ارتياده أمكنة ثقافة الـ prestige، حيث إنه لم يبق له من الثقافة سوى الجانب المعنوي والرمزي؛ والتلف الناشط في إطار الأمكنة الخاصة بالـ prestige الثقافي للمدينة أو للبلدة هو بحاجة إلى متف الوظيفة لكي يقي طاحونه عاملاً. فهو يتعامل مع هذا الأخير من منطلق معرفته بحاجة متف الوظيفة إليه وإلى منابره، فيعرض عليه قانون اللعبة الثقافية كما يراه هو: يريد أن تكون مجانية، تتعلق بالمحاضرات والندوات ويربطها بمفهوم عمل الخير. ويريد بالمقابل أن تخضع لبطاقات مسخرة عندما يتعلق الأمر بالفرق والعروض القادمة من خارج المحافظة، ويربطها في هذه المناسبة بالمفهوم التجاري العام.

تدفع ثقافة الـ prestige جاعاً لتلف الوظيفة المحلي، وتدفع مآلاً للحمال المتوجات الثقافية المستوردة من الخارج.

لذلك، وضمن إطار ضيق الأفق الموضوعي والذاتي للثقافة، تبقى هذه الأخيرة في المحافظات البعيدة عن العاصمة، نشاطاً لا أثر حقيقياً له في الحياة اليومية، هامشية، طبقية في الإنتاج وغير معنية بالإبداع، تجتر وتكرر وتنقل إلى

ما لا نهاية عن الغير، في جو من العظمة والاهتمام الرخيص، والتعظيم الكلامي والتباهي.



ختاماً، أرى أن الثقافة في لبنان، في زمن الحرب، كانت تدور في حلقة مفرغة كبيرة:

- كانت مطوّفة سياسياً وإيديولوجياً بمفهوم التعددية الثقافية بمعنيهِ الأصيل والمعكوس.

- كانت تعيش تحت هيمنة إذاعات وتلفزيونات خاصة تعمل على تعميق الهوة السياسية بين المتصارعين، كما كانت تجعلهم يعتادون على وجبات ثقافية هشة وسطحية ومتحازة.

- كانت تشهد ردّات فعل أهلية سليمة ومشرّفة سرعان ما يتأمر عليها بعض دور النشر المغرّضة والعاملة على بثّ بذور الشرذمة والحلاف.

- أمّا انتقال النشاط الثقافي إلى خارج العاصمة فلم يتعدّ كونه انتقالاً كمياً لعدد من النشاطات من غير أن تتبلور لا نوعياً ولا إبداعياً بسبب طغيان النقي التقليدية في المحافظات وتحمّرها.

كيف ستكون صورة المستقبل؟

مرحلة الحرب كانت قائمة وعظيمة، ومرحلة ما بعد الحرب تبقى رهن الثقافة النوعية التي تنتظر المجتمع اللبناني في المستقبل.

الفصل الثامن

الصوملة: زوال الدولة

إذا كانت الليبنة نموذج الحروب الأهلية المفصلة على مقياس بلدان العالم العربي والتي تتميز بتعدد الديني والطائفي، وبتنوعها الثقافي، يتضح يوماً بعد يوم أن الصوملة هي نموذج الحروب الأهلية المفصلة على مقياس بلدان القارة الأفريقية حيث التعدد القبلي والتنوع العثاري.

فالحروب الأهلية التي شهدتها وشهدها القرن العشرون تتميز بنموذجيتها حيثما تنشب، إذ تتحدد أطرافها طبقاً للمعطيات المحلية من جهة وطبقاً للمعطيات الإقليمية من جهة ثانية.

فلا حروب أهلية تقع بالصدفة استجابة لرغبات الفرقاء المحليين، مع العلم أن التناقضات المتضجرة موجودة، بالقوة والاستعداد، في جميع بلدان العالم الثالث. فلا تقع الحروب الأهلية إلا حيث تتوافر الظروف الإقليمية لتضجرها، ذلك أن وفرة المساعدات الخارجية وشحن الأسلحة والاعتدة العسكرية تلعب دوراً يوازئ في أهميته تخمير الصراع الداخلي. لذلك يمكننا أن نقول، من دون تردد، إن جميع الحروب الأهلية التي عاشها القرن العشرون في العالم الثالث هي حروب إقليمية أهلية. يكفي أن نستعرض نماذج الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا لكي نتأكد من صحة هذا الاعتقاد.

وفي حين أن الليبنة أخرجت لتكون أحد نماذج الحروب الأهلية الأساسية في العالم الثالث، يتبين لنا أن الصوملة تتجه لأن تكون النموذج الأكثر بؤساً للحروب الأهلية في العالم الرابع. فما معنى أن تنشب حرب أهلية في بلد يبلغ معدل الدخل القومي للفرد فيه ٢٨ دولاراً سنوياً فقط لا غير، إلا بلوغ قعر

الهاوية الذي ما بعده قمر!

١ - من الدولة إلى العشيرة

تتمثل أبرز خصائص الصوملة بالتدمير المنهجي الذي أصاب الدولة في بلاد الصومال بعد فرار محمد سياد بري ومغادرته العاصمة مقديشو في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٩١، إثر دخول مقاتلي حركة مؤتمر الصومال الموحد إليها واستيلائها على السلطة.

قبعد هذا التاريخ توقفت نهائياً الخدمات العامة في البلاد وغادر الديبلوماسيون العاصمة الصومالية واحتلت السفارات وغادر الموظفون المؤسسات الرسمية جميعها. وقد تزامن هذا الحدث الفريد من نوعه في تاريخ الحروب الأهلية مع موجات متتالية من الجفاف ضربت شمال البلاد، المنطقة الأكثر غنى على الصعيد الزراعي حتى ذلك الحين، فانعكس الأمر بلبلة وضياحاً ثم مجاعة زاحفة حصدت عشرات الآلاف (خاصة في صفوف الأطفال). وفي غياب مؤسسات الدولة غاب نهائياً الطرف الموكلة إليه مهمة حماية أفراد المجتمع كافة. ذلك أن الفصائل المسلحة في البلاد (وهي الحركة القومية في الشمال والجيش الوطني الصومالي في وسط البلاد وحركة مؤتمر الصومال الموحد في العاصمة مقديشو وفي الجنوب)، اكتفت بالاستيلاء على السلطة وبمحاربة الوحدات المتبقية من جيش سياد بري، من دون الاهتمام بالشأن العام ومن دون تقديم بديل عن الدولة السابقة.

صحيح أن الدولة السابقة كانت قائمة على نظام ديكتاتوري مستند إلى عشيرة الماريهان (عشيرة سياد بري) لكنها كانت في المقابل تزمن حذاً أدنى من الهيكلية الإدارية. فبدل الإطاحة برجال النظام السابق والاستيلاء على أجهزة الدولة بنية تفعلها وإعطاء هوية جديدة لممارستها، قامت الفصائل العسكرية المناهضة لحكم سياد بري بتفويض أسس السلطة العسكرية السابقة واستبدالها بسلطة عسكرية أخرى، ميليشياوية الطابع والذهنية وعشائرية الهوية. فلو عدنا بالذاكرة إلى ما حصل في نموذج الحرب اللبنانية وقلرناه بما حصل في النموذج الصومالي للاحظنا أن الفرق كبير بينهما. ففي حين أن اللبنة عنت استموا

الفصائل المسلّحة والمليشيات الطائفية على الدولة، من دون نفي جوهري لهذه الأخيرة - حيث بقي المجتمع المدني حياً يرزق ولو على أساس تحركات محدمة في بيروت وطرابلس وجونية وجبيل وصيدا - فقد عنت الصوملة في المقابل أن الفصائل - العشرات المسلّحة الصومالية شطبت الدولة نهائياً من الخريطة السياسية.

فالبلتة شهدت استقواء مليشياويّاً على الدولة وعلى السلطات الدينية المحلية عندما لم تواكب الخطاب الإيديولوجي المليشياوي، ولكنها لم تمن غياب الدولة الكليّ. فعناصر الشرطة كانت تتجنب إظهار أسلحتها في الأحياء المختلفة، تفادياً للاحتكاك بطوايس المليشيات المسلّحة المنتشرة فيها، لكن المخاطر بقيت مفتوحة في كل أنحاء البلاد ولم يطلب أحد بإغلاقها على سبيل المثال. وعملة الدولة اللبنانية ومدارسها وجامعتها وجواز سفرها وإخراج قبيها وسجلاتها العقارية بقيت معتمدة طوال سنوات الحرب اللبنانية.

في المقابل لم تحض ثلاثة أشهر على سقوط نظام سيد بري في الصومال حتى اختضت كل معالم الدولة وأغلقت واحتلت المدارس والوزارات ونبت الطاولات والكراسي والمكاتب والمعدات المختلفة من المؤسسات الرسمية وتمّ توزيعها على المقاتلين وعلى زعماء عشائريهم.

فالمقاتل الصومالي، كما روى مراسل مجلة لوموند ديپلوماتيك^(١) مستعد لتدمير جهاز تكنولوجي بقيمة مائة أو مائتي ألف دولار (مولّد كهربائي كبير مثلاً) لمجرّد أنه يظنّ أنه سيحصل من جزاء ذلك على مائة أو مائتي دولار. ولا بد هنا من التذكير بأن نسبة الأمية في الصومال تبلغ ٩٢ في المئة من مجموع المواطنين. فالمقاتل الجاهل يدمّر المعدات ذات المنفعة العامة ويقطع الكهرباء عن أهله وبنوه وأبناء قومه وما من مجتمع مدني ليوتخه علناً أو ليشتمه سرّاً لفعله هذه، كما كان يحصل في النموذج اللبناني.

لم يدافع أحد عن الدولة في الصومال وعن حقّها في الوجود، بغض النظر عن النظام السياسي المسك بزمام أمورها، في حين أنّ حق الدولة في لبنان كان

Le Monde Diplomatique, août 1992, p.27.

(١)

مصوناً باستمرار والمطالبة بعودتها وبعودة الشرعية أصبحت تطلق شعبياً وعلناً اعتباراً من العام ١٩٨٥ بعد نشوب حروب الميليشيات فيما بينها وضمن المنطقة - الوطنية أو المحررة - الواحدة. وحدثنا حرق سرايا طرابلس وبعليك لم تكونا من فعل لبنانيين، كما هو معروف، بل من فعل غير لبنانيين.

فالتسج القبلي والعشائري هو في أساس نموذج الصوملة في حين أن التسج المدني - على ضعفه - كان في أساس نموذج اللبنة. أما إذا تابعتا المقارنة وقابلنا بين الصوملة والقبرصة فإننا نلاحظ أن الحرب الأهلية القبرصية التي نشبت عام ١٩٧٤ لم تستهدف الدولة بل هدفت إلى إنشاء دولتين بدلاً من واحدة، الأولى للأتراك والثانية لليونانيين. أي أن ضرب الدولة لم يكن في جوهر القبرصة، بقدر ما كان همّ المتصارعين تغيير أسس نظام الحكم. وازدامت القبرصة كظاهرة مع وجود تسج مدني متطور إلى حد ما، لا مع تسج عشائري أو قبلي. لذلك فانتقام الدولة وشطرها شطرين كان عنوان العمل السياسي الذي قاده الطرف التركي بدعم من الحكومة التركية وسرعاية ضمنية من السلطات البريطانية في قبرص.

أما البلقنة وما تسببت به من حروب أهلية عبر القرنين التاسع عشر والعشرين فلإنها تقوم على خلاف على الحدود المرسومة. فالأمبراطوريات المختلفة، بما فيها السلطنة العثمانية، التي سرحت ومرحت في هذه البقعة من الأرض في أوروبا الشرقية، تركت بصماتها على الحدود السياسية والبشرية لبلاد البلقان، بحيث أن التهجير شبه الدائم كان من أهم ثوابت البلقنة: تهجير البشر وتهجير الحدود التي يُسمح لهؤلاء البشر في إطارها بالسياحة وسحرية العمل والمعتقد. لذلك فالبلقنة تختلف بدورها عن الصوملة في أنها تقوم على مجتمعات مدنية وثابثة مختلفة تسمى وراء بناء دول، وراء حدود آمنة، على أساس وحدة الإثنية وصفاتها (كما يعني رفض الآخر والاتزلاق إلى العنصرية).

فالبلقنة، مثلها مثل القبرصة، تسمى إلى ترسيم جديد للحدود بغية إنشاء دولة ذاتية، خاصة، ومن لون إثني وثقافي واحد. أما التدخل الخارجي، تدخل القوى الاستعمارية سابقاً والقوى الإقليمية راهناً، فهو أقوى وأفضل بكثير في

نموذج القبرصة منه في نموذج البلقنة.

غير أن اللبنة والقبرصة والبلقنة تختلف عن الصوملة في كون أسس مجتمعاتها المدنية متبلورة نسبياً وفي أن نسيجها الاجتماعي والسياسي يجعل من أفق الصراع، صراعاً على الدولة ومن أجل السيطرة عليها وعلى أجهزتها أو صراعاً من أجل إنشاء بديل مفترض لها على قسم من أرض الوطن السابق، في حين أن الصوملة عنت القضاء على الدولة والعودة إلى رحم العشيبة الأم.

لم تحفظ قوى محمد فارح عبيد من الدولة السابقة سوى ببعض المعدات العسكرية (ديابات، شاحنات، أسلحة مختلفة) وبالإذاعة. وهدف الاحتفاظ بالإذاعة كان الحفاظ على السيطرة على سوق الأفكار السياسية في العاصمة وضواحيها. ومفهوم الخدمة العامة غاب كلياً عن أعمال المتحالفين - المتصارعين على السلطة في الصومال وأضحى أفق الحرب الأهلية يقف برمته عند حدود العمل العسكري الليبشايوي والإنتاج الإيديولوجي العنثاري حيث إن القوى التي تسيطر على العاصمة مقديشو وعلى إذاعتها تنتمي كلها إلى عشيرة واحدة هي عشيرة الهوية، اختلف فيها بعد فخذان منها على الغنيمة فاقسماها وشطراها إلى شطرين (فخذ هير جدر - سعد الذي ينتمي إليه محمد فارح عبيد وفخذ أبغال الذي ينتمي إليه علي مهدي محمد الذي نصبه أعيان قبيلته المناهضة لسياد بري رئيساً مؤقتاً بعد طرده من العاصمة، فثارت نائرة محمد فارح عبيد الذي كان يتعقب الرئيس الأسبق سياد بري في جنوب البلاد والذي كان يعتبر أن رئاسة الصومال من حقه هو دون سواه). وتقول نجوى أمين القوال في هذا الصدد:

وبنهاية عام ١٩٩٢، صار الصومال عملياً مجزأً إلى خمسة أجزاء منفصلة عن بعضها البعض كلية. فالشمال ينضخ للحركة القومية التي أعلنت انفصاله، والمحافظات الشرقية والوسطى تحت سيطرة جبهة الخلاص الديمقراطي والعاصمة وما حولها تحت السيطرة المتنازع عليها لحركة المؤتمر. أما باقي المناطق الجنوبية والجنوبية - الغربية فتتوزع بين الحركة الوطنية ومركزها كيسايو، والحركة الديمقراطية ومقرها بيدوه. وهذا بالإضافة إلى قزات سياد بري ومركزها بارديرا. وليس لهذه التكتلات السياسية والعسكرية سلطة فعلية إدارية، أو مؤسسات تدبير

بها شؤونها. كما أنها لا تمتلك رؤية سياسية أو برامج للإصلاح السياسي. وهي في أساسها تعبيرات عن قبائل كبرى. ومع ذلك فلا تخلو كل فصيلة من انشقاق طولي يمسك مصالح وتوازنات مختلفة لقروص القبيلة. ويمر الصراع فيما بينها عن صراع على السلطات والامتيازات، دون الاكتراث بالمصالح القومية للصومال ومستقبله^(١).

تجدر الإشارة هنا إلى أن مجلة جون أفريك التي تصدر في فرنسا (عدد ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢) قد أحصت توزع الصوماليين حالياً على ثلثي عشر مختلف، ما عدا فروعها، تباع زعماءها مباحة سياسة كاملة.

أهم هذه العشرات هي الأسحق في الشمال والأوغادين في الجنوب والموية في الوسط. وقد انتقل ضباط وعناصر الجيش السابق، بعد هزيمته، كل إلى عشيرته الأساسية، بسلامه الكامل، بحيث أصبح الشعب كله تقريباً مسلحاً.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الحركات السياسية المختلفة بما فيها التحريرية والقومية، تحفي تحتها مصالح عشائرية بحتة تماماً كما كانت الحال في لبنان خلال الحرب الأهلية حيث كانت تسميات إيديولوجية مشابهة ترمي إلى نموه هوية الطوائف المتناحرة.

فالتسج الاجتماعي، القبلي في الصومال والبطائفي في لبنان، هو الذي يؤسس لطبيعة الحرب الأهلية، حيث إن أمور السياسة والاقتصاد والثقافة تتمفصل في كل بلد تنشب فيه حرب أهلية، على أساس البنية الاجتماعية وشكل الوعي الذي يلازمها. ففي بلدان العالم الثالث كلنا تقليديون، ولكن لكل تقليدية من تقليديتنا نكهة مختلفة. فتقليديات الشرق الأوسط مبنية على أنظمة الأديان والطوائف. أما تقليديات أفريقيا السوداء فمبنية على أنظمة القبائل والعشائر القديمة جداً في القارة الإفريقية. ففي بلاد الصومال يطلق الشعب كله بلغة واحدة ولا خلاف لغوياً لكي يتأسس عليه الصراع الأهلي. وفي الصومال أكثر من ٩٠ في المئة من الشعب يدين بالإسلام السني ولا خلاف دينياً أو طائفاً لكي يتأسس عليه الصراع الأهلي. لكن في الصومال تفت العشيرة وراء الهيمنة

(١) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٢، نيسان (إبريل) ١٩٩٣، ص ٢١٠.

على السلطة بغية الاستفادة من مقالها وخدماتها.

وسيتأريو تحليل ابن خلدون لهذه المسألة والذي وضعه في مقدمته الشهيرة لم يتبدل أبداً.

٢ - جذور اهتراء الدولة

كيف وصلت الدولة في الصومال إلى هذا الوضع، مع أن استقلال دولة الصومال أعلن عام ١٩٦٠ ومع العلم أن ثلاثين سنة تفصل بين هذا التاريخ وبين نشوب الحرب الأهلية في العام ١٩٩١؟

لقد أعلن إنشاء جمهورية الصومال في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٠ حيث تمّ دمج إقليم الشمال (الذي كان تحت الانتداب البريطاني حتى ذلك الوقت) مع إقليم الجنوب (الذي كان يخضع سابقاً وحتى آخر الحرب العالمية الثانية للانتداب الإيطالي). أما المنطقة الخاضعة للانتداب الفرنسي في أقصى الشمال فقد حصلت على استقلالها تحت اسم جيبوتي ولم تنتمج بشقيفتها الآخرين.

بدأ الصراع السياسي في الصومال منذ أول سنة للاستقلال. فقد عمل حزب وحدة الشباب الصومالي، الجنوبي المنشأ والهوية، على دفع أحد أبرز أعضائه إلى رئاسة الحكومة. ثم تمّ اختيار مقديشو في الجنوب كعاصمة للبلاد واستأثر الجنوب بـ ٦٧ في المئة من مجموع مقاعد البرلمان الناشء.

إضافة إلى ذلك استندت أهم الوزارات إلى جنوبيين، وكذلك القيادة العليا للجيش والشرطة في البلاد.

هكذا أن الاستقلال بأولى بذور الفتنة التي زرعتها الإيطاليون والبريطانيون في الصومال قبل مغادرتهم البلاد، وتنامت كما حصل في جزيرة قبرص إبان حصول هذه الجزيرة الوداعة على استقلالها في العام ١٩٥٩.

فالاختلال الداخلي للمعادلة السياسية كان القنبلة الموقوتة التي كان لا بد أن تنفجر يوماً ما.

وكما حصل في قبرص ولبنان وأنغولا وموزامبيق والسان سلفادور وغواتيمالا وهندوراس وكامبوديا وفي جميع البلدان الصغيرة التي أخلاها الاستعمار على

مضض في الخمسينات والستينات من هذا القرن، فإن الأهلين خضعوا للعبة المدسوسة في حياتهم السياسية وعملوا على تعميمها بدل العمل على استصلاحها. ففرق لبنان في اللعبة الطائفية التي رعاها الانتداب الفرنسي في كل من لبنان وسورية، وغرق القبارصة في اللعبة الإثنية التي زرعتها الاستعمار البريطاني: قبل منح جزيرة أروديت استقلالها، وغرق الصومال في لعبة الصراع بين الجنوب والشمال التي هي لعبة خطيرة جداً لصراع بين عشائر الجنوب وعشائر شمال البلاد لم يكن يدرك مدى خطورته في ذلك الحين إلا أخصاصيو الأنثروبولوجيا في المختبرات البريطانية والفرنسية والإيطالية بالنسبة للبلدان المذكورة.

ففي الصومال، كما في لبنان وقبرص، عمل أصحاب الامتيازات على تعمييق الهوة بينهم وبين إخوانهم في البلاد على أساس زيف في الرؤية العامة.

وبدل أن يعمل الطرف الحاكم في الصومال على ردم الهوة بين الجنوب والشمال انكبّ على تعمييقها بإسناد غالبية الوظائف وامتيازات التجارة، عبر مرافأ ومطار مقديشو، إلى متضعين من فئة واحدة تسمى بمعظمها إلى عشائر الجنوب وأخذها وبذلك أفسدت اللعبة السياسية في البلاد.

كان في الإمكان، لو توافر الوعي الشعبي الكافي بين الصوماليين واللبنانيين والقبارصة وسواهم من الشعوب الصغيرة التي ابتليت بالحروب الأهلية، أن لا يتمّ الخضوع، جماعياً، للهدية المسمومة. ولكن قلّة الوعي السياسي على صعيد عامة الناس كما على صعيد زعمائهم السياسيين، وطمع الاستغادة من الفرصة المتاحة، سمحت لجبل واحد، في جميع هذه البلدان، ومن فئة واحدة، بالاستغادة والانتفاع، وأدت بالجبل اللاحق، بكامل فئاته، إلى الهلاك وخسارة الأوطان.

لذلك فالبلدان الصغيرة، إبان خروجها من تحت إبط الانتداب، بقيت صغيرة في معظمها ولم تعمل على استئصال الأمراض المزروعة في جسمها بل تركتها تنمو واستتمعت بها وتكلمت حكاياتها الفصحاه عن «خصوصيات عملية» وعن «فرص متاحة» إلى أن جرفت الحروب الأهلية معظم هذه البلدان الصغيرة، في القارات كافة، ما عدا نيكاراغوا، حتى الآن.

لذلك، فمسؤولية الحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث تقع بالتساوي على المستعمرين الذين زرعوها القنابل الموقوتة أمام لم تكن بعد ولدنا أو آباءم كنا أطفالاً، وعلى الجيل الذي كان آنذاك في السلطة في هذه البلدان والذي لم يرَ - وهذه كارثة - أو رأى وسكت - وهذه كارثة أكبر - المرض المزروع في جسم بلاده السياسي والاجتماعي .

فمن الجسم الاجتماعي تأتي الأمراض السياسية في بلدان العالم الثالث . والمستعمرون القدامى والجدد يعرفون ذلك تمام المعرفة .

تتبع المشاكل السياسية، في شكل عام في الغرب الأوروبي والأميركي، من الحقل الإقتصادي . ولذلك فإن السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان في الغرب (المال والسلطة).

أما في بلدان العالم الثالث، على وجه الإجمال، فإن المشاكل السياسية تتبع من الحقل الاجتماعي . ومن هنا دكتاتورية الأنظمة فيها والتي تفرض الأمور فرضاً وتعتمد كلها، بشكل آولي وأساسي، على أجهزة المخابرات (التركيبية الاجتماعية والسلطة) . فالخوف من المجتمع هو خوف بنيوي في هذه البلدان، بمعنى أنه ينبع من الإدراك الدائم للطرف الحاكم أن الامتياز الذي يحصل عليه يعني، على صعيد الفئة التي هي خارج الحكم، غيباً .

لذلك، مع مرور الزمن وتراكم الأحقاد والكراهية، تتوصل البلاد، عند أول بوادر الضعف في الحكم، إلى الحرب الأهلية حيث لا خيار موضوعياً آخر . فأهل الجنوب الصومالي، المنضون تحت لواء الحكم، مارسوا الامتياز علناً، مطلع الستينات، تحت مظلة عبد الرشيد شارماركي، ومارسوها خفية وتسترأً، مع سياد بري، منذ مطلع السبعينات حتى مطلع الثمانينات .

كادت الحرب الأهلية أن تنشب في الصومال في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩، إثر اغتيال الرئيس شارماركي وإبان تصاعد الغضب الشعبي، إلا أن انقلاباً عسكرياً سريعاً وسلمياً وضع حداً للأمر وتمخض عن إنشاء المجلس الأعلى للثورة بقيادة سياد بري أعاد من الشبك ما تم إخراجها من الباب .

فعدلت حليلة إلى عاداتها القديمة واستأثر الجنون سياد بري بالسلطة أكثر من

في قبل وعين أبناء عشيرته وعشيرة أعماله في المراكز الحساسة وتمّ تطهير الإدارة رويداً رويداً من العناصر الشبهية. فبإسم الثورة وبإسم الاشتراكية عمل حكم سياد بري على تعميق الخلاف في نفوس أبناء البلد الواحد - نظرياً - وازدادت المسافات بين طرفي المجتمع في الصومال، فأصبح الشمالي يشعر أكثر وأكثر بالغبين اللاحق به وازداد غرور أهل الجنوب، إلى أن أصبحت اليوم حقيقة، حيث أعلنت الحركة الوطنية الصومالية في شمال البلاد قيام «جمهورية أرض الصومال» (Somaliland) في أيار (مايو) ١٩٩١.

طبعاً حاول سياد بري، ككل الديكتاتوريين العرب والأفارقة، طوال فترة حكمه الطويلة (أكثر من عشرين عاماً) أن يمسك بزمام اللعبة السياسية بكلّ تفاصيلها، من خلال الإمساك بقيادة المناصب الرئيسية في البلاد وفي ظلّ تغيب مقصود لأي رقابة أو قيود دستورية على سلطة الحكومة المركزية أو على رئيسها. فسياد بري كان رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش ورئيس المجلس القضائي ورئيس مجلس الوزراء والأمين العام للحزب (الواحد) الحاكم.

حسب مناصب أسببة حاول من خلالها إطالة عمر اللعبة الفاسدة في البلاد فبدأت ردة الفعل الشعبية الأولى في الصومال بابتعاد الناس عن السياسة وعدم الحماس لها لعلمهم بزيغ اللعبة ويتموه الحقائق (كما حصل منذ سنوات في بلدان أوروبا الاشتراكية)، ثم انقلب هذا الموقف إلى حقد سيطر وشعور بالغبين كبير في أوساط الشماليين، فانتفصل هؤلاء معنوياً عن دولتهم وعادوا إلى وعيهم العشاري كبدل دافئ لحية آمالهم السياسية (كما عاد أبناء البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية سابقاً إلى الانتباه الديني أو إلى أحضان الانتباه الإنثي).

فالأمر، ظاهرياً، كانت مسموكة، ولكن هروب النفوس من الدولة التي لم تكن تمثل بالعدل مصالح الجميع تعمق في الصومال مع لؤل محاولة انقلاب، عام ١٩٧٨، إثر هزيمة حرب أوغادين مع إثيوبيا، والتي قلّعا ضباط يتمنون إلى عشيرة مجبرتين. ثم ازداد الحقد الشعبي عندما وقع سياد بري على اتفاق سلم مع ليس أبابا مما سمح له باستفراد كل المجموعات الصومالية الشمالية المناهضة له والتي كانت قد لجأت إلى إثيوبيا، والانتقام الوحشي والأعمى من الرجال والنساء

والأطفال دوغما روادع أخلاقية أو إنسانية، بعد نيسان (إبريل) ١٩٨٨ .

هكذا يتبين بوضوح، مرة أخرى، أن صاعق تفجير الحرب الأهلية في الصومال من طبيعة إجتماعية . فالمصيبة التي كانت تحرك أفكار وأعمال سيد بري كانت أفكار وعيه العشائري . ومناهضة عصبية أهل الحكم تصاعدت على أساس حرمان عشائر الحوية والإسحاق والمجبرتين من السلطة لصالح تحالف عشيرة الدارود الكبرى الذي كان يضمّ أمخاذاً كاللاريجان ودولباهنتي والأوغادين .

فالمشكلة في البنية الاجتماعية (نظام العشائر) وفي إنفرازاتها المعرفية (صراع العصبيات) التي لم تسمح أيام سيد بري بتبلور وعي وطني جماعي، والتي لا تسمح أيضاً اليوم بقيام وعي وطني جماعي على يد الذين ناهضوه وقاوموه (عمد فارح عبيد وعلي مهدي عماد) حيث عاندوا بالمشكلة، من حيث لا يدرون، إلى حيث كانت في الأساس، ولكن بشكل مقلوب .

٣ - بناء السلطة على حساب الدولة

ما حصل في الصومال، إذاً، منذ منح الاستقلال السوري للبلاد، هو بناء للسلطة على حساب الدولة . فكلّ الأساليب مسموح بها عند الماكيافيليين في العالم الثالث حيث تكثر الديكتاتوريات المعلنة وغير المعلنة .

والخطأ المميت الذي ترتكبه البلدان الصغيرة في العالم الثالث أنها لا تتنبّه إلى أهمية بناء الدولة على أسس متينة وديموقراطية .

فلمّا أن يقوم الحكّام فيها ببناء دولة قوية بمعنى سلطة قوية فيخدو الحكم في واد والمجتمع في وادٍ آخر، كما حصل في الصومال، وإمّا أن يقوم الحكّام فيها بنقل الطوائف أو العشائر إلى السلطة، فيخدو الحكم صورة حكم ولا يتبلور شكل المجتمع المدني ولا يتصلّب عونه، كما حصل في لبنان وقبرص .

فالدولة مؤسسة سياسية اتصالية ثقافية اتصالية كبرى تفرز المجتمعات المدنية . والمجتمع المدني هو الذي يحقّق في المهارة العملية واليومية الحربية والمساواة . وحيث لا دولة حديثة لا وجود لمجتمع مدني وبالتالي لا وجود لحربة ومساواة، وبالتالي لا مجال لتفتّح الديموقراطية وتبلورها .

لذلك فعندما تطلّق الصومال الدولة بأجهزتها وإداراتها كافة فإنها تطلّق الوحدة الوطنية، حيث إن اعتناق نظام العشائر يعني الانغلاق على تعديدية في الأنظمة الأحادية يستحيل من خلالها ربط الأفراد على صعيد القاعدة.

فالأنظمة العشائرية أنظمة عمودية حيث القاعدة جزء من الرأس من دون أن يكون الرأس بالضرورة جزءاً من القاعدة. ولكلّ عشيرة نظامها العمودي لا يسمح بالاتصال الأفقي بين أفرادها.

أمّا الدولة فهي، على الأقل وفي أحد حدودها، انفتاح على الجسم الاجتماعي ككل وعنوان نظري للوحدة على أساس فردي، لا على أساس جماعي.

الدولة تجمع بطبيعتها وتوحد. خطؤها الميت في الصومال أنها جمعت ووحدت لتستغل هذه الوحدة، لا لتعمل على بسط الحقوق والواجبات على الجميع. بل إن قتل الدولة، على أيدي سياد بري، بانحياز منح الحقوق لأهل عشيرته وأهل الجنوب وفرض الواجبات على أهل عشائر الوسط والشمال، أفضى بالنتيجة السياسية الصومالية إلى سلطة تقوم خارج الدولة وعلى حساب معانيها القانونية، فأصبحت السلطة مرتكز الدولة بدل أن تكون الدولة مرتكز السلطة.

والمشكلة الكبرى أن الصومال دخل، بعد طرد سياد بري من الحكم، في بحر الصراعات الفخذية بدل الصراعات العشائرية.

فمن جهة استقلّ الشمال نهائياً وأنشأ جمهورية أرض الصومال، على صورة جمهورية جيبوتي الصومالية المجاورة لها من جهة الشمال. ومن جهة ثانية دبّ الصراع على السلطة، في العاصمة مقديشو، بين فئليّ عشيرة الهوية، واحد يساند الجنرال محمد فارح عبيد والأخر يساند رجل الأعمال والرئيس المؤقت علي مهدي محمد.

وهذا متوقّع في منطق صراع العصابات بحسب النظرية المخلدونية. فالمعصية الأكبر والأقوى عسكرياً تتلخ العصبة الأصغر والأضعف عسكرياً. وعندما ينتهي الصراع بين المعصيتين الرئيسيتين بغالب ومغلوب يبدأ الصراع على الفئمة بين أمتناذ العشيرة المنتصرة كما حصل في الصومال وأفغانستان.

وتختلف هذه الحروب، خاصةً في الصومال وأفغانستان، عن سواها من الحروب الأهلية الكلاسيكية بأنها ليست إيديولوجية. فالهدف من القتال العسكري بين الفصائل الأفغانية المتخصصة ليس فرض إيديولوجية طرف على الطرف الآخر (حيث أن الكل يسبح في المعصية نفسها) بل كسر عصية الخصم ودفع عصية أهل العشيرة أو القوم إلى السلطة حيث الضمان والأمان.

فالخروب الأهلية في العالم الثالث تقليدية القلب والقالب، أفضها المعصي يمنع عنها طرح البرامج السياسية التجديدية أو البديلة.

لذلك عندما خرج سياد بري من دائرة السلطة في الصومال في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ لم يمن ذلك أي تغيير في جوهر اللعبة السياسية في البلاد. بل إن خلع عصية عشيرة الماريجان عن السلطة سمح بتبؤه عصية أخرى زمام السلطة في الصومال. فبدل أن تحكم عشائر الجنوب البلاد أصبحت أكبر عشائر الوسط في البلاد هي التي تحكم.

فمن زي العشيرة، عادت البلاد إلى زي العشيرة ولم تتغير الحلة السياسية في الصومال، حيث إن منطق العشيرة لا يتغير بين عشيرة وأخرى. قيام هذا المنطق على المعصية القبلية يجعل من بنة أفكاره ومفاهيمه عالمًا مطلقاً على نفسه وعلى نماذج ماضيه الذاتية جداً. أكثر من ذلك فإن الصراع العشائري الذي يتحوّل إلى صراع بين فروع هذه العشيرة وأغصانها بدلاً على أن الحلقة السياسية مغلقة ومفرغة.

فبعد الإطاحة بالظالم سياد بري أن من هو أظلم منه مع محمد فارح عبيد. بل إن أخوة السلاح وأبناء العم في العشيرة الواحدة (عشيرة الهوية) اختلفوا سريعاً على السلطة - الغنيمة وتناحروا عسكرياً في ما بينهم وأنشأوا خطوطاً للتهاس في العاصمة مقديشو.

وحروب العشائر والأغصان هذه هي حروب تقليدية يمكنها أن تدوم عشرات السنوات دون أن تصل إلى نتيجة ودون أن يسعى أحد للوصول إلى نتيجة.

فالبرم يتنّد على مهدي محمد محمد فارح عبيد ويطالب بمحاكمته على أيدي قوات الأمم المتحدة في حين أنه، البارحة، كان شريكه في القتال وابن عمه

في عشيرة الهوية ضد سياد بري .

فالصراع الأهلي في الصومال والذي بلغ أعلى درجات الاهتراء بانزلافه إلى الصراع بين فروع العشيرة الواحدة يشير إلى أن توحيد البلاد مستحيل على هذا الأساس، مما يقتضي معونة طرف خارجي يعيد اللحمة إلى البلاد. والطرف الخارجي يتحمل هنا في الأمم المتحدة التي يشرف عليها المرآب الأميركي من دون منازع. إلا أن العلاج غير ناجح حتى الآن. لقد أفرزت الحروب الأهلية في البلدان الغنية في الغرب تجارب سياسية متجددة (في الولايات المتحدة وفي فرنسا إبان الثورة الفرنسية). أما بلدان العالم الثالث الحالي فتفرز نماذج من الحروب الأهلية فتاكة، بمعنى أنها تدمر الإنسان والحجر والمال والبنى التحتية من دون طرح بدائل، بل في سبيل العودة إلى حيث كانت قبل أن تبدأ الحرب. وأبرز مثال على هذه الحقيقة الحرب اللبنانية التي انتهت بالعودة إلى نظام الطوائف الذي كان سائداً قبل الحرب.

أما في الصومال فيبلغ التدور السياسي الناتج عن الحرب الأهلية قعر اليأس وسمتهى الشراسة. والصوملة تعني حرب الأفلاك المستدرة بهذا المعنى. أي أن لا بدائل مطروحة بعد القضاء على الدولة وتدمير معالمها (ما عدا الإذاعة) وتفويض بناها. فالبلدان التي لا تتأسس على دول تقيم عليها أنظمتها وسلطاتها كافة تقوم إما على الرمل وإما على الوحل.

لذلك، إذا كانت البنية، في مرحلة من المراحل، تعني الجنون السياسي، فإن الصوملة تعني في المقابل الانتحار السياسي، حيث إن لا مكان في الصومال السياسي اليوم إلا لانفصال إقليم الشمال الذي لن يعيد أبداً بعد الآن تجرية الوحدة، لا مع عشائر الجنوب ولا مع عشائر الوسط. ولا مكان اليوم في الصومال إلا لصراع أخفأض المشائر، بعد مرحلة طويلة من الصراع بين العشائر الكبيرة.

ولا مكان اليوم في الصومال، على صعيد الطرح السياسي المحلي، إلا لتغذية صراع العصيات القبلية.

من هنا فإن الصوملة، كحرب أهلية عالم رابعة، هي اليوم أفقر حروب

الفقراد الداخلي، بمعنى أنها فقيرة في إمكانياتها المادية^(١) من جهة وفسيرة في إمكانياتها السياسية من جهة ثانية، حيث إنها لا تطرح بدائل (بعدما قامت بتلميح كئي لمعالم الدولة)، ولن تستطيع طرح بدائل. ذلك أن أفق تصور زعمائها للكون وللآخرين أفق ذاتي وأناي، قبلي وعشائري.

(١) بلغ متوسط الدخل القومي للفرد في الصومال، عام ١٩٩٠، ١٥٠ دولاراً أميركياً سنوياً، انظر: *L'Est du Monde 1994, op. cit., p.284.*

الفصل التاسع

البلقنة:

بواكين البلقان

أعدت محادثات جنيف في صيف ١٩٩٣ لتسليط الضوء على الحرائط وتواريخ النزاع والشرذمة. فحروب البلقان، في معظمها، أهلية. ولذلك كانت البلقنة دوماً مرادفاً لشرذمة دول هذه البقعة من العالم، على أساس اعتراض أحد أفرقتها سياسياً وعسكرياً على التركيبة القائمة. فالبلدان الصغيرة، في هذا الجزء من أوروبا الشرقية، لم تسع يوماً إلى تأسيس دول إلا على أساس إثني.

أما عندما كانت تنشأ مناطق مختلطة، بفعل الغزوات والغزوات المضادة، كما حصل في كرواتيا وسلوفينيا وصربيا والبوسنة، فإن مصيرها كان يخضع دائماً لميزان القوى العسكري السياسي في المنطقة.

وتشير المستندات والوثائق التاريخية إلى أنه لم تتبلور، خارج منطقة البوسنة، أي تجربة جدية للانصهار بين الإثنيات المختلفة (الصرب والكروات والمسلمون، وكلهم من العرق السلافي) على مدى العصور.

فطبول الحرب كانت تُدقُّ في البلقان باستمرار، منذ القرون الوسطى الأوروبية، إما علناً، في الهواء الطلق، وإما ضمنياً، في قلوب البلقانيين المحصورين جغرافياً وسياسياً بين أوروبا وآسيا الصغرى، وبين الأباطورية النمساوية - المجرية والسلطنة العثمانية، وبين البندقية والبابوية في مواجهة روسيا القيصرية.

كان يستتبع هذا الواقع نشوء عصيبت سياسية أساسها رابطة الدين. فتارةً كان يقع الخلاف بين المسيحيين أنفسهم (أرثوذكس وكاثوليك)، وطوراً كان ينشب الصراع بين المسيحيين مجتمعين، أو بين فئة منهم، والمسلمين.

لا يمكننا أن نشبه ما حصل وبحصل في البلقان حالياً - والذي هو تكرار لشكل من الحروب طلالاً ظهر في هذه البقعة من أوروبا الشرقية - بالحروب اللبنانية. فالأخيرة تأسست على خلاف إيديولوجي قوامه الصراع على السلطة. والعصبة الطائفية لعبت فيه دوراً ثانوياً بمعنى أنها إنما كانت الستار الذي تم إخفاء حقيقة الصراع وراءه. فالصراع الأهلي اللبناني كان سياسياً يهدف فيه طرف إلى الاستيلاء على السلطة، وآخر إلى المحافظة على توزيعها الانتداهي السابق.

أما حروب البلقان فأساس الخلاف فيها حدود الدولة التي يطالب بها هذا الفريق أو ذاك، طبقاً لما يعتبره مجاله السياسي الحيوي، والذي هو، في الحالات كافة، مجال إثني في المقام الأول. ولم يخطئه الفرنسي ايف لاكوست عندما حدّد مفهوم البقعة انطلاقاً من والعداءات الإقليمية⁽¹⁾.

في سياق تحليله لصراعات البلقان الدامية، حيث إن كل إقليم ذا لون إثني محدد، يعلم في أن يؤسس دولة إقليمية على مقاس خصوصياته وذاكرته الشعبية ومهمه الذاتية جداً.

١ - منطلقات متعرجة

عندما نلقي نظرة على خريطة بلدان البلقان بلقت انتباهنا، بادئ الأمر، ارتباط تسمية والبلده بطبيعة جغرافية منشورة أو معزولة أو متعرجة على طول الشواطئ. فكروائياً تمتدّ مثلاً على طول شاطئ البحر الأدرياتيكي على رغم توغلها عميقاً في أراض من المفترض أن تكون تابعة لليوسنة. والجبل الأسود

Revue HERODOTE, n°63, 4^e trimestre 1991, p.8.

(1)

منطقة جبلية شديدة الوعورة لا تصلها أجهزة الدولة بسهولة، لا في الماضي ولا في الحاضر. وصرىبا منطوية على نفسها، بعيداً عن البحر، في سهول داخلية سمحت لأهلها، ولفترات طويلة، بالاحتفاء والانطواء على الذات. والبوسنة فسيّاه من الجبال والأودية يتوزّع سكّانها إثنيّاً على أساس تجمّعات جيوتقافية ودينية محدّدة.

من أين أتى هذا الواقع ومن أين جاءت هذه الميزات؟

بلدان البلقان هي، في الواقع، كيانات سياسية حديثة مبنية ومفصلة على أساس عمليات الهجرة والتهجير التي أصابت أهلها طوال القرون السابقة. فالمجموعات البشرية، الثقافية - الدينية، والتي نطلق عليها صفة الإثنية، هي التي فرضت هتمستها الاجتماعية والسياسية على البلدان التي نشأت في هذه المنطقة من العالم أكثر مما في أي بقعة أخرى.

ولذلك فإن العلاقة حميمة، بل مصيرية، في أذهان أهل البلقان كافة بين حماية الحدود السياسية وحماية حدود الجماعة وحيّزها الحيوي، الاجتماعي والمعرفي. ومن هنا نفهم تشابه أفعال البلقانيين وردود فعلهم.

فحدود بلدان البلقان مصطنعة بمعنى أنها لا تتطابق مع الحدود الجغرافية الطبيعية التي نجدها بين معظم البلدان الأخرى عند ترسيمها. فبما من أنهر فاصلة، بل هناك أنهر مفصولة إلى قسم صربي وقسم مسلم، كما هي الحال بالنسبة إلى نهر درينا. وما من سهول صافية في لونها السكاني، بل مناطق كمنطقة كراييتا الموزّعة بين الصرب والمسلمين والكروات على حد سواء. ولا شاطئاً ممتداً، بشكل طبيعي، على أساس جغرافي، يجنّب عليه الانسجام السياسي مع محيطه، مثلاً هي الحال بالنسبة للشاطئ الأدرياتيكي الذي خضع، خلال قرون طويلة، للسيطرة الاقتصادية للبنديقية والسيطرة الدينية البابوية.

ويعود هذا الوضع إلى كون منطقة البلقان خضعت، لقرون طويلة، لتجاذب سياسي وعسكري وديني إقليميّ بالغ الشدّة.

فنعتما تقدم العثمانيون، جنوب البلقان، وانتصروا على الصرب في معركة كوسوفو الشهيرة حيث قتل السلطان مراد الأول، عام ١٣٨٩، بدأ زحف

الصرّب في اتجاه سهول الشمال المتاخمة للمجر. فكانت الجبايات المهجرة تقطن، تبعاً، المناطق غير الأهلة بالسكان، وتستقرّ، هنا وهناك، على طول ممر من الأودية والسهول يفصل بين شمال صربيا وجنوب كوسوفو. وقد تكثرت العملية مراراً، حيث كان زحف الجيش العثماني متقطعاً، يتبع أسلوب القضم والمضم. إلا أنّ قوة العثمانيين ونفوذهم تمركزاً، بشكل أساسي، في المدن (أمثال سراي يافو التي تحوّلت إلى ساراييفو) حيث تمت أسلمة السكان المحليين، مع احتفاظهم بانتسابهم العرقي (فكّلهم من السلاف) واحتفاظهم بلغتهم (الصربو-كرواتية).

وبين الفترة والفترة كانت تردّ الأمبراطورية النمساوية - المجرية على التقدم العثماني العسكري بغزوات مضادة، فتتشرّ معهما من جديد جيوب من الكروات ومن الصرب هنا وهناك في منطقة البوسنة. وحدها منطقة الجبل الأسود، التي تحوّلت فيما بعد إلى بلد، بقيت عاصية على الحكم العثماني لوعورة تضاريسها الطبيعية ولتفرس أبنائها في القتال.

في مقابل هذه المنطقة المنغلقة التي شكّلها الجبل الأسود ضمن أسرة بلدان البلقان، هناك مناطق أخرى مفتوحة، شكّلت خط التماس بين جيشي السلطة العثمانية والأمبراطورية النمساوية - المجرية، أطلق عليها اسم الكرايينا، أي الحدود والتخوم، في شمال البوسنة. واللافت للانتباه في هذا الصدد أنّ العثمانيين أنشأوا كرايينا خاصة بهم، يقطنها مسلمون، في حين أن النمساويين أنشأوا كرايينا أخرى خاصة بهم، يقطنها صربيون وكروات.

وكانت هذه الكرايينات، من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، تتقابل جغرافياً وعسكرياً وإثنيّاً على أساس أنها مناطق محصنة لأفرقاء إقليميين سياسيين. ولا تزال تسمية كرايينات تطلق حتى اليوم على منطقة ذات إدارة مستقلة داخل جمهورية البوسنة، مع كل ما يعني ذلك من جبر وذكريات عدائية للذاكرة الشعبية المحلية، وعلى منطقة أخرى داخل الأراضي الكرواتية.

نضيف إلى ذلك أن سنوات الجفاف التي تبيّنت ببعض الجبايات جنوب البوسنة وفي إقليم كوسوفو في القرن السابع عشر ساهمت، مثلها مثل الاحتلال

العشائري، في طرد جماعات كبيرة من الصرب من الجنوب باتجاه الشمال الغربي ومنطقة نهر الدانوب.

وبذلك تكون نفيضاء السكّان هي الأساس السياسي والجغرافي لتشكّل البلدان في البلقان. فالحدود السياسية حدود معرفية، وركيزة هذه الحدود المعرفية تقع في الحقلين الديني والثقافي.

ما من منطقة في العالم تتميز بهذا التمازج بين الإثني والسياسي مثلها هي الحال، طبعياً، في بلدان البلقان. والنموذج الجنوب - أفريقي نموذج مصطنع يستحيل مقارنته به. وما من منطقة في العالم يتداخل فيها الجغرافي مع المعرفي في ترسيم حدود البلاد مثلها هي الحال في البلقان. والنموذج اللبناني لا يصحّ بتاتا للمقارنة بسبب الوحدة الثقافية - الإجتماعية التي ميّزت اللبنانيين، في الحياة العملية واليومية، ماضياً وحاضراً. وباستثناء إسرائيل، ما من منطقة في العالم يعني فيها الإثني حكماً سياسياً عنصرياً يقوم على الانعزال التمتدّد، مثلها هي الحال في بلدان البلقان الحالية.

والمشكلة القائمة حالياً في بلدان البلقان تتمثّل في الذهنية الواحدة التي تبيّن على الجميع. فذهنية الواحد والواحد مكرّر التي تسيطر في جميع الحروب الأهلية في العالمين الثالث والرابع تسرّبت إلى الصراع الدائر بين الأفرقاء اليوغوسلافيين السابقين.

فالكروات يريدون جمهورية لهم ليسيّطروا على الصرب والمسلمين والسلوفانين والمجريين. والصرب يريدون جمهورية لهم ليسيّطروا على الكروات والمسلمين والألبان والبلغار. والمسلمون في البوسنة وقعوا في الفخ من حيث لا يدرون لمشاركتهم في الرؤية القنوية العامة المسيطرة على الأذعان.

فالكلّ يرى نفسه سجين حدود سياسية ونفسية وثقافية يعود ترسيمها إلى قرون عمّة. والكلّ يشعر بنفسه مضطراً للاصباح إلى هذا القانون العام الذي يجعل الجميع عمياناً، على حد تعبير فاندني، حيث إن المنطق الثاري لا يتشكّل بديلاً للواقع الرديء، بل يزيد على الغضب عنفاً ويجعل الجميع، بعد عسارة عيون بصيرتهم السياسية، في مصاف العميان والحاسرين.

٢ - تأسيس مفهوم التطهير الإثني

ما حصل في يوغوسلافيا السابقة بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ نُشعرُ له الأبدان. فخلال هذه الفترة وتحت مظلة الاحتلال الألماني النازي للبلاد أباد الكروات الكاثوليك ٤٠٠,٠٠٠ صربي أرثوذكسي، إضافة إلى ٣٥٠,٠٠٠ يهودي و ٢٥٠,٠٠٠ غجري، كلهم من أهل البلاد ومن سكّانها الشرعيين.

وهذا الحدث الذي حصل منذ خمسين عاماً ما زال مطبوعاً بقوة في ذاكرة المعتمين الصرب في بلاد البلقان كلّها. كما أن انتقاله إلى جيل الشباب الحالي، عبر الشهادة الحية، لم يكن صعباً، بحيث أصبح اليوم من أبرز صور الذاكرة الشعبية بين الأرثوذكس المنتشرين ما بين صربيا والبوسنة وكرواتيا وكوسوفو وفوغوفاين والجيل الأسود ومقدونيا.

كيف حصل ذلك وفي أيّ إطار؟

بعد أن انتصرت جيوش هتلر على جيش المملكة اليوغوسلافية في نيسان (إبريل) ١٩٤١، وبعد استلام هذه الأخيرة أنشأت السلطات الألمانية دولة كرواتيا المستقلة على كامل الأراضي السلافونية والكرواتية والبوسنية وقسم من إقليم فوغوفاين. وأسندت قيادة هذه الدولة للفاشي الكرواتي أنتي باجليتش الذي كان قد لجأ قبل سبع سنوات إلى إيطاليا، برفقة ٢٥٠ عتسراً من ميليشيا الأوستاشي المبنية على نسق ميليشيات الفاشيست التي كان يتزعمها موسوليني.

بعد انتصار الجيش الألماني ونزولاً عند رغبة موسوليني الذي كان يسعى إلى وضع اليد على زمام الأمور السياسية في يوغوسلافيا، تمّ الاتفاق بينه وبين هتلر على نقل هذه الميليشيا الكرواتية إلى بلادها وتسليمها زمام الحكم فيها، مع احتفاظ الجيش الألماني بجوهر القرار العسكري بالطبع.

وهكذا، بين ليلة وضحاها، نُصّب زعيم ميليشيا صغيرة، ذو رؤية إيديولوجية هزيلة ولاإنسانية، رئيساً لبلاد تضمّ ثلاثة ملايين كرواتي وأقل من مليوني صربي وسبعمئة ألف مسلم وأربعمئة ألف من الأقليات المتفرقة.

وبما أنّ ذوي الرؤى السياسية الصغيرة يقولون صفاراً عند انضمامهم إلى

المناسب العليا في الدولة ناقلين معهم سخافتهم أو دمويتهم أو عشائريتهم إلى مواقع القرار الأولى، فقد نقل أنتي يانيليش تصوّره المؤدج للكون وللآخرين إلى خطط الدولة السياسية وقام بمجازر إثنية منهجية، على صعيد واسع جداً، ضاعفت الفواصل بين أهل البلدان البلقانية المتتبعين أصلاً.

أمّا التصوّر الإيديولوجي الخاص بميليشيا الأوستاشي (والتي تحوّلت فيما بعد إلى الجيش الوطني الكرواتي) فكان يقوم على عنصرية شبيهة بتلك التي تميّزت بها النازية في ألمانيا، مع خصوصيات محلية أضالها المنظرون الأوستاشيون قوامها أنّ الصرب دخلاء على الأمة الكرواتية، وأنهم لا يدخلون في عداد عناصرها القومية الأساسية. ففي نظر الجيش الأوستاشي لم يكن الصرب يتكلمون سوى «عرق من الكلاب» وصل إلى كرواتيا بعد ترحال متعرج.

أمّا السكان المسلمون في البلاد فكانت النظرية الأوستاشية (والتي وضع أسسها أنتي ستارسيفيتش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) تعتبرهم أنقى أجزاء العرق الكرواتي، على أساس أنهم أقدم نبالة كرواتية أسلم أصحابها خلال القرن السادس عشر، وحافظوا بذلك على نقالتهم العرقي.

وعلى هذا الأساس دخل إلى الحكومة الكرواتية الأوستاشية وزيران مسلمان، كما انضمت إلى الجيش الأوستاشي وشاركت في المجازر فرقة عسكرية تمّ تشكيلها من مسلمي البوسنة وأطلقت عليها تسمية «القوات الخاصة خنجيره SS Handzar». لكن أعيان المسلمين في البوسنة لم يوافقوا سياسياً على أعمال هذا الفصيل العسكري المحسوب عليهم، تسميةً، والمرهون، فعلياً، للقرار السياسي الكرواتي.

وضعت الحكومة الأوستاشية الصرب أمام خيارات ثلاثة: إمّا اعتناق المذهب الكاثوليكي (وقد أنشئت لهذا الغرض محاكم خاصة في نيسان/ إيريل 1941)، وإمّا الهجرة الطوعية أو التهجير، وإمّا الإبادة الجسدية، بحسب تصريح وزير الخارجية الكرواتي ميلوفان زانيتش في أيار/ مايو 1941 وطبقاً لتصرّحات علنية أخرى طرحت في البرلمان الكرواتي خلال السنة نفسها.

هكذا طُرح والحلّ النهائي للمسألة الصربية، وهكذا بدأت المجازر بعد

إنشاء مخيمات عسكرية للإبادة الجماعية على الطريقة النازية. وقد أشارت وثائق الحكومة الأوستاشية المحفوظ قسماً منها في أرشيف مدينة بانالوكا (البوسنية حالياً) إلى الوثائق المتفرقة الأتية (التي أوردتها، المؤرخة الكرواتية فيكرينا جيليتش)^(١):

في ٢٧ و ٢٨ نيسان ١٩٤١ قُتل ١٨٤ مزارعاً صربياً رماً بالرصاص في قرية غودوفاك، وفي قرية بلاغاج قتل ٢٥٠ صربياً رماً بالرصاص أيضاً.

في ١١ و ١٢ أيار قُتل ٣٠٠ صرب في مدينة غلينا رماً بالرصاص.

أما في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١ فقد بدأت المجازر في قلب منطقة البوسنة. ففي قرية ليوبيني قتل ١٤٠ مزارعاً صربياً. وفي ٥ حزيران ذبح ١٨٠ مزارعاً صربياً في قرية كورينا. ثم في ٢٣ حزيران قتل ٢٤٠ رجلاً وامرأة وطفلاً صربياً في قرى متفرقة.

وفي ٢٥ حزيران، في منطقة ستولاك، ذبح ٢٦٠ صربياً.

في ٣٠ حزيران، في قرية ليوبوسكو، قُتل ٩٠ صربياً رماً بالرصاص. بعدها بدأت عمليات خطف لمزارعين صرب من القرى المتاخمة للساحل الأدرياتيكي، فكانوا يُقتادون على إثرها إلى قلعة كتين حيث كانوا يذبحون، توفيراً للرصاص.

وفي تموز ١٩٤١ بلغت المجازر أوجها، وأصبحت تطال في كل دفعة آلاف الضحايا، بدل الثلاث قبل شهر.

ففي بريغولوفشي قتل خلال هذه العمليات، ٥٥٩ صربياً كلهم من الشيخ والنساء والأطفال حيث تمّ رميهم في قعر نفق ثم طمرت جثثهم، حتى إن القائد العسكري الألماني الأعلى في البلقان، الجنرال فون هورستورفم تقريراً إلى قيادته في برلين يشير فيه إلى أن تقارير جديدة بالثقة صادرة عن مراقبين عسكريين ومدنيين تشير إلى أن الأوستاشيين جَسَّ جنونهم خلال الأسابيع الأخيرة في المدن

Fikreta JELIC-BUTIC, *Usmei NDH*, Zagreb, Globus-Skobika Knjiga, (١) 1977.

والأرياف، كما ذكر المؤرخ البريطاني جوناثان ستينبرغ (في كتابه كل شيء أو لا شيء، الصادر في لندن عام ١٩٩٠)^(١).

وأنشأت الميليشيات الأوستاشية، اعتباراً من صيف ١٩٤١، مخيمات ترازيتز للمساجين الصرب سرعان ما تحولت مخيمات للإبادة في جازينوفاك وجادوفنو وستاراغراديسكا وجاستريباركو. وقد قُذرت، مطلع التسعينات، لجنة كرواتية محايدة، أن بين ٥٠٠,٠٠٠ و ٦٠٠,٠٠٠ شخص (معظمهم من الصرب) قد قتلوا ذبحاً في مخيم جازينوفاك.

وفي عام ١٩٤٢، خلال عملية مشتركة للجيشين الأوستاشي الكرواتي والألماني، تمّ تطويق منطقة كوزارا في البوسنة، وقُتل عشرات الآلاف من الصرب، رجالاً ونساءً وأطفالاً.

كما تمّ قتل ثلاثة مطارنة أرثوذكس من أصل تسعة كانت تقع أبرشياتهم ضمن أراضي الجمهورية الأوستاشية، وتمّ إعدام ٣٠٠ كاهن أرثوذكسي وطرد عدد كبير من الذين بقوا أحياء.

وتذكر التقارير أن ١٧٥ كنيسة أرثوذكسية أُحرقت أو دُمّرت في منطقة كارلوفاك وحدها. وفي أبرشية باكراك دُمّرت ٥٣ كنيسة، وفي أبرشية دالماتيا دُمّرت ١٨ كنيسة أخرى. وهكذا دواليك. حتى بلغت الحصيلة النهائية للكنائس الصربية المدمّرة، بعد خمس سنوات من الحكم الأوستاشي (١٩٤١ - ١٩٤٥)، ٤٠٠ كنيسة ودير.

بعد ذلك حوّلت الميليشيات الأوستاشية هذه الكنائس إلى مستودعات، وبعضها إلى مسالخ لذبح الأبقار وبعضها إلى مرابض عامة. كما أنّ الكثير من المدافن الصربية دُمّرت وقلّحت أراضيها في باتالوكا وكابيتشي وبيروكو وترانفيك وموستار وبيرووفو وتنجا وغيرها من البلدات والمدن ذات الغالبية السكّانية الصربية الأرثوذكسية.

أوردنا كلّ هذه الأرقام لدلائنها وللإشارة إلى أنّ فظائع الانتزاع الأهلي لم

(١) Jonathan STEINBERG, *All or Nothing*, London, Routledge, 1990, p.29.

تكن لها حدود على أرض الجمهورية الكرواتية الأوستاشية، وللإشارة إلى مقدار الحقد الذي خلفته هذه الأحداث العسكرية البربرية التي نفذت تحت عنوان «التطهير الإثني»، والذي سوف يتكرر كثيراً في ما بعد مع تبديل الجهة الضحية.

وينبغي أيضاً أن نشير هنا إلى أن مجازر الأوستاشي الكرواتية والتي حصلت بين ١٩٤١ و ١٩٤٥، ترائقت مع عمليات فرض اعتناق المذهب الكاثوليكي على الصرب بالقوة، وكان بظلمة رهبان الفرنسيسكان الكروات الذين لبسوا زي الميليشيا الأوستاشية ورافقوا المسكر الأوستاشي خلال جمع تنقلاته، مباركين الأعمال الوحشية للجنود ومساندينهم بفرضهم تغيير المذهب على السجناء الصرب الذين كان الموت البديل الوحيد المطروح أمامهم. وإذا كان الصرب يرفضون اعتناق الكاثوليكية راحت تحصل أشرس المجازر، كما حصل في منطقة باتيالوكا في شباط/ فبراير ١٩٤٢، فيما أُجبر ٢٤٠,٠٠٠ صربي على اعتناق الكاثوليكية خلال العامين ١٩٤١ و ١٩٤٢، حسب المؤرعة جيليش.

بذلك تكون قد تكوّنت معادلة سياسة قديمة - جديدة، في منتصف القرن العشرين في منطقة البلقان، مفادها أن الانتباه الإثني يشمل رابطتي القومية والدين، وأن نزع الأول يعني، إلزاماً، القضاء على الثانية.

فخلع القومية الصربية عن أهلها ترجم، على الأرض، تدميراً لموية الصرب الدينية، حيث لا مجال لتصور الصرب إلا من خلال منظار الموية الأرثوذكسية التي يحملونها والتي اعتبرها الكروات الأوستاشي في طليعة دواعي العداة.

على رغم الاشتراك في العرق واللغة، انفصل الكروات عن الصرب بعنف وهمجية على أساس الخلاف المذهبي المطعم بالنزعة القومية، حيث كانت للصرب والكروات، منذ القرون الوسطى الأوروبية، عمالك خاصة بكل فرين. فحدود المملكة للتدثرة على الأرض بقيت حدوداً يحملها، في انتباه الإثني، القومي والديني، كل كرواتي وكل صربي. وحيثا ذهب كل منها كانت هناك صربيا وكرواتيا.

ومحو صربيا من الوجود في الجمهورية الكرواتية ترجمه الأوستاشي (من رجال سياسة وعسكر ودين) محواً للانتباه الأرثوذكسي الصربي، بوصفه انتهاء إلى

الشرق، في حين أن الكاثوليكية كانت تمثل، في ذهن الكروات، الانتباه إلى الغرب.

وتأتي نظرية التطهير الإثني في هذا السياق كعملية ترسيم حدود بشرية، جغرافية وسياسية، على أرض البلقان البركانية.

ما حدث في الجمهورية الأوستاشية الكرواتية بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ عزز نزعة عدم التسامح التي طفت، لقرون طويلة، على منطقة البلقان، معيدة تعبئة البطاريات السياسية لئلا عام على الأقل.

والاستغاق التي يشهدها مفهوم التطهير الإثني تترافق اليوم مع ممارسات شبيهة بتلك التي شهدتها الجمهورية الأوستاشية الكرواتية. فالأفريقاء كلهم، ما عدا أهالي مدينة سراييفو، يمارسون نبذ الآخر بكلية. فلماذا أن يقتل أو يجر أو يعتق مذهب الطرف الغالب.

القتل يعني عدم التسامح في حدوده القصوى. يعني نفى الآخر جسدياً، وهذا غالباً ما يحصل في الحروب الأهلية كلها حيث ينقسم أهل الدولة الواحدة فلبسوا هويات مختلفة ومتناقضة حتى الموت. وميزة النموذج البلقاني في هذا الصدد، إذا قلنا أنه بالنموذج الإسباني (١٩٣٦ - ١٩٣٩) هو أن الإيديولوجي ضعيف فيه. فلا مشروع سياسياً عند الطرف (أ) يختلف إيديولوجياً عن المشروع السياسي للطرف (ب). بل إن الطرف (أ) والطرف (ب) والطرف (ج) يسعون جميعاً إلى تحقيق محميات كبيرة عنوانها الرئيسي اثني ومذهبي أو ديني تحديداً.

لا تسامح لا عند هذا الطرف ولا عند ذلك، لأن المشاريع السياسية، الإثنية المحيط والحياكة، لا تقوم أساساً على وحدة الهوية بل على الاختلاف الإثني.

فالتسامح عنوان ومشروع سياسي يبحث عن عناصر الوحدة في اللغة والعرق والثقافة الاجتماعية الواحدة. أما التطهير الإثني، بأشكاله كافة، فيعني البحث عن نقاط الخلاف بغية تعميقها. وأسهل الطرق للوصول إلى هذه الغاية، عند الشعوب التي لا تزال فيها الهوية الدينية مرادفاً للهوية الاجتماعية، إثارة التفرقة الطائفية أو التفرقة الدينية، فتغذو القومية، في هذا الإطار، في موقع ناتوي، حيث تواكب الدين والمذهب وتمشي خلفها لا أمامها.

تكن لما حدود على أرض الجمهورية الكرواتية الأوستاشية، وللإشارة إلى مقدار الحقد الذي خلفته هذه الأحداث العسكرية البربرية التي نفذت تحت عنوان «التطهير الإثني»، والذي سوف يتكرر كثيراً في ما بعد مع تبديل الجهة الضحية.

وينبغي أيضاً أن نشير هنا إلى أن مجازر الأوستاشي الكرواتية والتي حصلت بين ١٩٤١ و ١٩٤٥، ترافقت مع عمليات فرض اعتناق المذهب الكاثوليكي على الصرب بالقوة، وكان بظلمة رهبان الفرنسيسكان الكروات الذين لبسوا زي الميليشيا الأوستاشية ورافقوا المسكر الأوستاشي خلال جميع تنقلاته، مباركين الأعمال الوحشية للجنود ومساندينهم بفرضهم تغيير المذهب على السجناء الصرب الذين كان الموت البديل الوحيد المطروح أمامهم. وإذا كان الصرب يرفضون اعتناق الكاثوليكية راحت تُحصل أشرس المجازر، كما حصل في منطقة باتيالوكا في شباط/ فبراير ١٩٤٢، فبما أُجبر ٢٤٠,٠٠٠ صربي على اعتناق الكاثوليكية خلال العامين ١٩٤١ و ١٩٤٢، حسب المؤرّخة جيليش.

بذلك تكون قد تكوّنت معادلة سياسية قديمة - جديدة، في منتصف القرن العشرين في منطقة البلقان، مفادها أن الانتباه الإثني يشمل رابطتي القومية والدين، وأن نزع الأول يعني، إلزاماً، القضاء على الثانية.

فخلع القومية الصربية عن أهلها تُرجم، على الأرض، تدميراً لموية الصرب الدينية، حيث لا مجال لتصور الصرب إلا من خلال منظار الموية الأرثوذكسية التي يحملونها والتي اعتبرها الكروات الأوستاشي في طليعة دواعي العداة.

على رغم الاشتراك في العرق واللغة، انفصل الكروات عن الصرب بعنف وهمجية على أسس الخلاف المذهبي المطعم بالتزعمة القومية، حيث كانت للصرب والكروات، منذ القرون الوسطى الأوروبية، عمالك خاصة بكلّ فريق. فحدود المملكة المتدثرة على الأرض بقيت حدوداً يحملها، في انتباهه الإثني، القومي والديني، كل كرواتٍ وكل صربي. وحيثما ذهب كل منهما كانت هناك صربياً وكرواتياً.

وبحو صربياً من الوجود في الجمهورية الكرواتية ترجمه الأوستاشي (من رجال سياسة وعسكر ودين) محوً للانتباه الأرثوذكسي الصربي، بوصفه انتهاءً إلى

الشرق، في حين أن الكاثوليكية كانت تمثل، في ذهن الكروات، الانتباه إلى الغرب.

وتأتي نظرية التطهير الإثني في هذا السياق كعملية ترسيم حدود بشرية، جغرافية وسياسية، على أرض البلقان البركانية.

ما حدث في الجمهورية الأوستاشية الكرواتية بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ عزز نزعة عدم التسامح التي طفت، لقرون طويلة، على منطقة البلقان، معيدة تعبئة البطاريات السياسية لثة عام على الأقل.

والاستغاثة التي يشهدها مفهوم التطهير الإثني تترافق اليوم مع ممارسات شبيهة بتلك التي شهدتها الجمهورية الأوستاشية الكرواتية. فالأفرقاء كلهم، ما عدا أهالي مدينة سراييفو، يمارسون نبذ الآخر بكيته. فإما أن يقتل أو يجر أو يعتق مذهب الطرف الغالب.

القتل يعني عدم التسامح في حدوده القصوى. يعني نفي الآخر جسدياً، وهذا غالباً ما يحصل في الحروب الأهلية كلها حيث ينقسم أهل الدولة الواحدة فلبسوا هويات مختلفة ومتناقضة حتى الموت. وميزة النموذج البلقاني في هذا الصدد، إذا قارنناه بالنموذج الإسباني (١٩٣٦ - ١٩٣٩) هو أن الإيديولوجي ضعيف فيه. فلا مشروع سياسياً عند الطرف (أ) يختلف إيديولوجياً عن المشروع السياسي للطرف (ب). بل إن الطرف (أ) والطرف (ب) والطرف (ج) يسعون جميعاً إلى تحقيق عمليت كبيرة عنوانها الرئيسي التي ومذهبي أو ديني تحديداً.

لا تسامح لا عند هذا الطرف ولا عند ذلك، لأن المشاريع السياسية، الإثنية الخيط والحياكة، لا تقوم أساساً على وحدة الهوية بل على الاختلاف الإثني.

فالتسامح عنوان ومشروع سياسي يبحث عن عناصر الوحدة في اللغة والعرق والثقافة الاجتماعية الواحدة. أما التطهير الإثني، بأشكاله كافة، فيعني البحث عن نقاط الخلاف بنية تعميقها. وأسهل الطرق للوصول إلى هذه الغاية، عند الشعوب التي لا تزال فيها الهوية الدينية مرادفاً للهوية الاجتماعية، إثارة التمرة الطائفية أو التمرة الدينية، فتغذو القومية، في هذا الإطار، في موقع تآوي، حيث تواكب الدين والمذهبي وتشي خلفها لا أمامها.

وتقع نظرية التطهير الإثني على مفصل بين الانفلاق القومي والتعصب الديني الأعمى والالتزام بالفاشية كمنهج سياسي لحل المشاكل. فالتطهير الإثني الذي مارسه الكروات إبان الحرب العالمية الثانية ترعرع ونما وكبر في ظل الفاشية التي لا تدع للديموقراطية موقفاً تحت الشمس. فالمنصرية العرقية هي الأخت التوأم للتطهير الإثني، حيث أن الإثنتين لا تترفان بالتسامح كمنهج إنساني للعلاقات الاجتماعية، ولا بالديموقراطية كمنهج سياسي للعلاقات بين البشر والجماعات المتنوعة.

٣ - ضحايا الأسم جلاو اليوم

ماذا يحصل اليوم في بلاد البلقان، وتحديدًا في البوسنة؟

يحصل، عملياً، ما حصل في فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية. فاليهود الذين اضطهدهم النظام الهتلري القائم على الفاشية واللاديموقراطية عكسوا في فلسطين المعادلة التي كانوا قد عاشوها في أوروبا. ومن موقع الضحايا انتقلوا بسرعة وبعتف إلى موقع الجلّادين، حيث بدأوا باضطهاد الفلسطينيين، في دولة إسرائيل، على أساس نظام سياسي يقوم على المنصرية واللاديموقراطية. لقد سفك دمهم على يد الألمان النازيين، فانتقموا من العرب المسلمين، على أساس منطق معكوس لا يمكن أن نفهم دوافعه الحقيقية إلا على ضوء استراتيجية الدول الغربية آنذاك في الشرق الأوسط.

وهذا ينطبق تماماً على ما يفعله الصرب في جمهورية البوسنة. فمن موقع المضطهدين، على يد النازيين الكروات، انتقلوا إلى موقع مُضطهدي المسلمين في البوسنة، علماً أن لا مبرر موضوعياً لعملية الاضطهاد القومي هذه.

فالطرف الذي مارس على الصرب، ومن متعلق سياسة منهجية، نظرية التطهير الإثني - لا التطهير العرقي كما يقال خطأ في بعض الصحف والإذاعات - هو الطرف الكرواتي، لا الطرف المسلم. وإن كان هناك من انتقام، فاختيار الطرف المسؤول غير صحيح على الإطلاق. بل إن أحيان المسلمين في البوسنة

كانوا قد نَدَدُوا بالتحلقِ بعضِ شبابهم المتهورِ بميليشيات الأوستاشي الكرواتية. أي أن لا موقف سياسياً معادياً للصرب عند مسلمي البوسنة. مشكلة الصرب الأساسية، إن كان هناك من مشكلة، هي مع الكروات.

لكن الصرب، وضمن منطق معكوس، يحاسبون المسلمين البوسنيين على ما قام به النازيون الكروات، تماماً كما قام الإسرائيليون بحسابة الفلسطينيين على جرم ارتكبه النازيون الألمان إبان الحرب العالمية الثانية.

لو أردنا أن نفهم أليات هذا المنطق الداخلي، لبدأ الأمر مستحبلاً على ضوء رواسب الذاكرة الشعبية. فالذاكرة الشعبية تسمي عدو الجماعة بشكل واضح في جميع الحالات وعند جميع شعوب الأرض. فعلى الصربي، في الذاكرة الشعبية، هو الياباني، وعدو الأرمني هو التركي، وعدو اليهودي هو النازي الألماني، وعدو الصربي هو الكرواتي.

بالتالي هناك منطق يسير الأمور يقع محركة الأساسي في غير الذاكرة الشعبية، ويبدو أن هذا المنطق يستمد حركته من العنصر الخارجي، لا من العنصر الداخلي.

فاستراتيجيات الغرب الجيوسياسية هي التي حوّلت سخط اليهود نحو فلسطين، والعنصر السياسي الإقليمي في البلقان هو الذي حوّل سخط الصرب باتجاه المسلمين.

وهذا ما نسبح به عادةً والتزاعات الأهلية، الموجهة دوماً من الخارج، حيث إنها تخلط الأوراق السياسية، المنطقية والموضوعية والقائمة على المصلحة الحقيقية للجماعة، فتوجهها باتجاه مصلحة الطرف الإقليمي أو الدولي، مع المحافظة على أسلوب التموه وتصوير الأمر كأنه أهلي ومحلي. وإدارة النزاعات الأهلية تتم غالباً بألية التحكم عن بعد، من واشنطن ومن موسكو بشكل أساسي، وينقل أقل من العواصم الأوروبية الغربية.

فالصرب يمارسون حالياً على مسلمي البوسنة نظرية التطهير الإثني، التي مارسها عليهم منهجياً للمرة الأولى في تاريخهم الكروات الأوستاشيون من عثمومهم ميكانيزماتها.

فالتهجير المنهجي لسكان القرى المسلمة صورة معكوسة لهجيرة سكان القرى الصربية قبل خمسين عاماً. قوافل المسلمين النازحين عن قراهم الأصلية لم تنقطع حتى الساعة. وقوافل المسلمين الذين نزحوا عن البوسنة باتجاه المجر أو سلوفانيا أو حتى ألمانيا وفرنسا لا تزال تشير إلى أن هذه العمليات تدخل في صلب سياسة جيش الصرب وميليشياتهم المتفرقة المتضوية تحت لواء الزعيم ميلوسيفيتش. ونذكر، نحن اللبانيين، كيف أن عمليات التهجير ليست نتيجة من نتائج الحرب الأهلية، بل إحدى تغنياتها الأساسية وعناوينها الرئيسية.

والصرب حالياً لا يضعون مسلمي البوسنة إلا أمام خيارات ثلاثة: إما القتل (رماً بالرصاص أو قصفاً)، فلا توفير في الذخيرة هذه المرة ذلك أن مستودعات الجيش اليوغوسلافي السابقة كلها في تصرف الصرب) وعدد الضحايا يرتفع يوماً بعد يوم من دون إمكانية تقديم إحصاء دقيق لعددتهم النهائي. وإما التهجير، وقد غادر حتى الآن أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مسلم بوسني بلادهم هرباً من الحرب الصربية والكرواتية عليهم. أما عدد المهجرين المسلمين داخل البوسنة فيقدر، حتى الآن، بنصف مليون بحسب تقارير الصليب الأحمر الدولي. لكن الحيل على الجرار في هذا الصدد، حيث إننا نسمع في كل أسبوع عن تطويق قرى جديدة، على يد الصرب وعن تهجير سكانها بعد فترة من الحصار والقصف المتواصل (على الطريقة العسكرية السوفياتية سابقاً)، وإما اعتناق الدين المسيحي بحسب المذهب الأرثوذكسي.

أما هذا الخيار الثالث والأخير فيتم تطبيقه بطريقة قل نظيرها في الحروب عبر العالم. فقد عمد الصرب إلى «سياسة الاغتصاب الجنسي»، وهي تقضي بإلقاء القبض على مسلمات من البوسنة وسجنهن في مراكز أو فيلات تحت حراسة عسكرية صربية واغتصابهن حتى يجبلن. بعددنا بأشهر وبعد ولادة الأطفال يتم توزيعهم على عائلات صربية على أساس أنهم من أبناء صرب، وبالتالي صرب. فينتقم بذلك الصرب، في لاوعينهم، من العثمانيين الذين كانوا يمارسون، في القرون السابقة، نظام الدوشرمة، معتادين بعض الأطفال الصرب المخطوفين إلى معسكرات في تركيا حيث كانت تتم إعادة تربيتهم ثم ضمهم إلى سلك

الانكشارية الشهير، فيبقى ولاؤهم للسلطان أبداً دون سواء بعد قطع جفورهم .
هذا اللقب الأسود على التشابه التاريخي جعل الصرب أناماً يصفون
حسابات تاريخية في غير مكانها. فلا مسلمو البوسنة هم من الكروات
الأوستاشيين، ولا هم من العثانيين. وكونهم مسلمين لا يكفي، بالهجح
القانونية والعقبة، لتحميلهم مسؤولية جرائم ارتكبتها، على مرّ الزمان،
العثانيون والكروات.

من هنا يبدو أن العنصر الخارجي هو الذي يمسك، ولو من بعيد، بزمام
أمر المشروع السياسي ككل، تماماً كما حصل في الحرب اللبنانية. وموقف الأمم
المتحدة من الصراع القائم في هذه المنطقة من العالم، الشاحب علناً والمؤيد
ضماً، يشير إلى ضلوع إقليمي أوروبي في ما يحصل في البوسنة.

فالبوسنة، كما لبنان بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، هي عنوان وموضوع
لصيغة عيش مشترك دينية - ثقافية، لا دينية - تعصّية. والصيغة البوسنية، كما
الصيغة اللبنانية، هي رسالة على حدّ تعبير البابا يوحنا بولس الثاني.

ولكن، في عصر يعني فيه النظام العالمي الجديد توزيع البلدان إلى شمال
وجنوب، مع استبدال الصراع الأيديولوجي (اشتراكي - رأسمالي) بصراع ديني
(إسلام - مسيحية)، يبدو أن موقع البوسنة دراماتيكي، بمعنى أنه يقع على خطوط
تماس معادلة الصراع الجديدة، فتدفع هذه الجمهورية الجميلة ثمن صيغتها
الوطنية.

ولتعميق الخلاف على الأرض وفي النفوس يعمد الصرب ذور المشج الفاشي
إلى الأسلوب نفسه الذي اعتمده حيالهم الكروات الأوستاشيون، فينسفون
أماكن العبادة التابعة للمسلمين. وفي هذا الإطار، وبعد نصف أربعة مساجد
أثرية خاصة بالمسلمين في منطقة بانيلوكا مؤخراً، تبين أن أكثر من ٨٠٠ مسجد
ومؤسسة دينية قد تمّ تدميرها حتى الآن في مناطق البوسنة التي سيطر عليها
الصرب. وهذه المسألة تدخل بالطبع في إطار سياسة التطهير الإثني التي هي، في
هذه البقعة الملتهية من العالم، مرادف لإزالة الحجر والبشر، بنية ترسيم حدود
جديدة.

وفي آب (أغسطس) ١٩٩٢ أصدرت هيئة الصليب الأحمر الدولية أول تقرير تعلن فيه عن وجود معسكرات للاعتقال في مناطق الصرب كما في مناطق الكروات. وفي هذه المعسكرات، التي أطلق عليها إسم ومعسكرات الموت، فيها بعد، كان يتم فرز المعتقلين إلى عسكريين ومدنيين. معظم العسكريين ذبح أو رمي بالرصاص، في هذه الجهة وفي الجهة المقابلة، أما المدنيون فقد تمت عمليات تبادل شملتهم جميعاً.

أما اليوم فالمعسكرات الصربية مخصصة للمسلمين من سكان البوسنة حيث يتم فرزهم وتهجير المدنيين منهم إلى خارج البلاد بعد قتل العسكريين. ويعتقد الصرب اليوم أنهم سيتمكنون من تطهير البوسنة من إثنية المسلمين، تماماً كما كان يعتقد الكروات الأوستاشيون قبل حسين عاماً، أنهم سيتمكنون من محو كل أثر للصرب في البوسنة، وتتماً كما كان يعتقد الفاشيون الألمان أنهم سيحسون إثنية اليهود وكما اعتقد ويعتقد الإسرائيليون أنهم سيحسون يوماً ما الإثنية الفلسطينية.

٤ - العودة إلى المتنوع

في جميع الحروب الأهلية التي عرفها القرن العشرون نلاحظ عودة إلى المتنوع والقائم على الاختلاف لا على الحلاف.

فالشيوخيون، الحمير الحمر، الذين حكموا في كمبوديا بيد من حديد والذين أبادوا أكثر من مليون كمبودي على أساس أنهم بورجوازيون أو موالون للغرب أو أطباء فقط أو معلمون أو جامعيون، لم يتمكنوا من تعديل أي شيء يذكر في البنيان المعرفي القائم في كمبوديا. فما هم الكمبوديون اليوم، بعد انطواء الحمير الحمر على منطقة متاخة لتايلاندا، عادوا إلى أنواقهم البورجوازية والراسيالية. وها هي ميليشيا الحمير الحمر تعتمد على تجارة الأحجار الكريمة مع جنرالات تايلاندا وأعرانهم، بغية تأمين بقائها وبقاء «عظها السياسي».

وها هو النموذج اللبناني يعزّز دلالة مشابهة، فالحرب لم تزد لا إلى تبديل في

البنية الاجتماعية في البلاد، ولا في البنية الثقافية، ولا حتى في البنية السياسية في العمق وبشكل دائم. بل إن أحزن ما في الأمر أننا عدنا جميعاً، كما في لعبة المونوبولي، إلى خانة الصفر.

وفي النموذج الصومالي لم يتمكن سياد بري، بعد أكثر من عشرين عاماً من الحكم التصفي والصارم، من إلغاء حضور عشائر الشبال السياسي (الإسحاق) ولا من إلغاء حضور عشائر الوسط السياسي (المهوية). فالنظام العام للأمور، الطبيعي والتنوع، يتنفض يوماً ما ويفرض العودة إلى المعادلة الموضوعية العامة السائدة في البلاد.

فالإسناك يزمام الأمور السياسية وهم عندما لا يتناسب مع مطلب شعبي شامل وحقيقي عند جميع الفئات المحكومة. والأنظمة الاجتماعية أقوى من الأنظمة السياسية في نهاية المطاف، بمعنى أن البنية التي يختارها الناس لأنفسهم هي التي تبقى، لا البنية التي تختارها الإيديولوجيات التي تحكم هؤلاء الناس لفترة من الزمن.

فالأفكار تتبدل، لكن أنظمة الحياة والعلاقات الاجتماعية تبقى.

لذلك فالصحيح، بعد كل الحروب (العالمية والوطنية والأهلية)، يكمن في قبول الآخر، لا في محاولة إغائه، حيث إن جميع محاولات الإلغاء منيت بالفشل الدريع (بما فيها أبشعها دولياً: النازية، وأبشعها وطنياً: الحمر الحمر، وأبشعها أهلياً: الأوستاشية).

نظريات التطهير الإثني والعنقي هي نظريات إيديولوجية ترعرعت تحت الأنظمة الفاشية والديكتاتورية. فهي تنبع من هذا الرحم - الأم دوماً.

الفصل العاشر

إعادة الأعمار ومشقاتها

تماماً كما يتمخض فصل الشتاء عن فصل الربيع في العالم الطبيعي، تنبثق في العالم الإنساني مرحلة إعادة الأعمار من مرحلة الحرب حيث الدمار والتهجير والإقتال والتدمير.

ولئن كانت هناك بلدان مثل لبنان والصومال وأفغانستان وكامبوديا وأنغولا وموزامبيق لا تزال تبحث حتى الساعة عن كيفية صوغ هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها، تجدد بنا مقارنة هذا الموضوع بالعودة إلى تجارب البلدان الأخرى التي عاشت هذه التجربة وخرجت منها بحلة جديدة.

ينبغي الإشارة بادىء الأمر إلى أن إعادة الأعمار مرحلة من تاريخ الشعوب التي خاضت حروباً (وطنية أو أهلية) تختلف معرفياً (ابستمولوجيا) عن مرحلة «ما بعد الحرب».

فإعادة الأعمار تفرض في الشعب المتكرب خصائص ومميزات معنوية ومادية لا توفرها مرحلة ما بعد الحرب من تلقاء نفسها. ذلك أن مرحلة إعادة الأعمار تتطلب جهوداً وتنسيقاً وتصوراً استثنائياً للذات وللآخرين لا نجدها في طبيعة العلاقات الاجتماعية في الحياة اليومية والعملية العادية. تتطلب إعادة الأعمار ذهنية خاصة تنشأ الإرادات كلها، في مرحلة زمنية قصيرة نسبياً، نحو هدف متشعب مشترك يعكس تحقيقه إيجاباً على الجماعة ككل.

فالحرب، كفعل إرادة إنساني، تستجح عادةً نقيضها، المتمثل في التفكير في البناء من جديد. لكن المفارقة هنا تكمن في طبيعة ما يفكر به الإنسان الخارج من أتون الحرب في إعادة إعمارها، حيث إنه أمام خيارين أساسيين: إما الاكتفاء

بإعادة إعمار ما تدمر أو إعمار شيء مختلف وجديد.

وقد تفاعلت شعوب الأرض بأشكال مختلفة مع هذا الموضوع الخطير، عند خروجها من أتفاق الحروب التي غمرتها لفترة محدّدة: منها من فكر بعملية ترميم بسيطة (مثل قبرص)، ومنها من فكّر بعملية إعادة إعمار ما تدمر فقط (مثل إسبانيا)، ومنها من فكّر في تحقيق عملية إعادة إعمار شاملة قوامها التجديد، مع ابتكار ما لم يكن موجوداً في السابق (مثل ألمانيا واليابان).

تلازمت، بالطبع، هذه العمليات مع ظهور ذهنية اجتماعية محدّدة شكلت الأساس المعرفي لعملية إعادة الإعمار في الوعي الفردي والجماعي لهذه الشعوب. وفي مصاف التجارب المخلّقة يجدر بنا، أولاً، التوقف عند ثلاث تجارب مميزة حصلت في بلدان متقدمة عند انتهاء الحروب فيها، هي التجربة الأميركية (بعد حرب الإنفصال التي امتدت بين ١٨٦١ و ١٨٦٥)، والتجربة الألمانية (في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى التي امتدت بين ١٩١٤ و ١٩١٨)، والتجربة اليابانية التي تلت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥).

١ - التجربة الأميركية:

كانت تجربة الحرب الأهلية تجربة مرة على الأميركيين كافة. فأهل الشمال خسروا ٣٦٠ ألف شخص (من أصل ٩٩٠ ألف جندي شاركوا في الحرب)، وأهل الجنوب خسروا ٢٥٠ ألفاً (من أصل ٦٩٠ ألفاً شاركوا). وبما أن ساحة القتال الأساسية كانت في ولايات الجنوب فقد قُومت على نحو شبه كامل مدن الجنوب الأساسية وأهمّها ريتشموند وAtlanta وتشارلستون. إضافة إلى ذلك حُرقت آلاف القرى والبلدات الصغيرة وهُجر أهلها.

من جهتها قامت قوات الإنفصاليين الجنوبيين بنسف أكثر من ألف جسر بنية تأخير تقدّم الجيش الشمالي، كما نبش الجنوبيون سكك الحديد على طول مئات الكيلومترات، منتزعين قضبان الحديد بهدف تعطيل تنقّلات الخصم من

جهة، ويهدف تلويبها وتحويلها إلى معدّات حربية من جهة ثانية.

أما على الصعيد الزراعي فانبهرت كلباً زراعة قصب السكر وصناعة السكر في ولاية لويزيانا الجنوبية، وكذلك زراعة الأرز في ولاية كارولينا الجنوبية أيضاً. وبسبب الترقّف عن امدادها بالفطن تحوّلت مصانع النسيج البريطانية عن الفطن الأميركي وأصبحت تستورد الفطن المصري.

وعلى صعيد الثبيّ التحتية تمطّلت مدارس الجنوب وأقفل معظمها، وساد القلتان الأمني مع انتشار المسلّحين «الفاتحين على حسابهم» في الريف والمدن. كما تميّزت ولايات الجنوب بغياب للأجهزة التي تقوم عادة بإعادة ترميم الطرقات وبناء الجسور المهلّمة. وانتشر الجوع حيث كانت تسود البجوحة وعمّ الرخاء الإقتصادي.

ما إن انتهت الأعمال الحربية واستلمت قيادة الحركة الانفصالية في نيسان (أبريل) ١٨٦٥ حتى اغتيل الرئيس ابراهام لينكولن. ولكن على رغم ذلك أعلنت سلطات الشمال المتصرة عن مشروع كان عنوانه «إعادة الإعمار».

امتدّت المرحلة الأولى من إعادة الإعمار هذه بين ١٨٦٥ و ١٨٧٦، وكانت نتيجتها السياسية الفشل الكامل.

فانتصار الشماليين كان يهدف بشكل أساسي إلى إزالة العبودية في ولايات الجنوب، وقد تمكّنت السلطات الشمالية من فرض التعديل الدستوري القاتل بإزالة العبودية في النصوص، ولكنها فشلت في تطبيقه وجعله من ثوابت الممارسة العامة في الحقلين السياسي والاجتماعي.

ومن الأسباب التي أضرّت بتحقيق هذا المطلب الشمالي بقاء حالة الطوارئ سائدة لمدة خمس سنوات بعد استلام الجنوبيين، إذ لم تُرفع في الولايات المهزومة إلا في نهاية آذار (مارس) ١٨٧٠، وهذا ما أسهم في إبقاء العصبية مشدودة ولو تحت غطاء السلم العسكري.

كذلك اصطدم إعمار ولايات الجنوب بحاجز سياسي قوي. وخلال مرحلة إعادة الإعمار الأولى، أي بين ١٨٦٥ و ١٨٧٦، لم يتحقّق لا إعمار الحجر على النحو المطلوب، ولا إعمار البشر.

بل إن الانتصار العسكري على يد الشماليين تلك هزيمة سياسية، لأنه إبان هذه المرحلة بالذات ظهرت للمرة الأولى جماعات كوكلوكس كلان الشهيرة التي بدأت، اعتباراً من ١٨٦٧، تجوب أنحاء الجنوب كافة، حارقة بيوت السود ليلاً، ومعلقة الناشطين منهم على المشانق. وكانت التسمية الأولى لهذه الجماعات «فرسان الكاميليا البيضاء».

كما انتشرت أندية الرماية في أوساط البيض (وهي أندية معترف بشرعيتها) في كل مدن وبلدات وقرى جنوب الولايات المتحدة، يليها ضمي من القيادة السياسية الجنوبية السابقة والتي لم يتخل عنها البيض الجنوبيون.

وحاولت السلطات الشمالية، تكريساً لانتصارها العسكري، أن تشارك السود في الانتخابات دعماً للحزب الجمهوري. لكن انتخابات ١٨٧٤ أظهرت فشل هذا الحزب وفاز الحزب الديمقراطي (المتعاطف مع البيض في حينه على عكس ما بات أمره لاحقاً) في الانتخابات.

بعد هذا التاريخ، وتحت الضغط الإرهابي المتصاعد، بدأ معظم السود ينسحبون من ترشيح أنفسهم للمناصب التمثيلية كافة، فتكرّس هذا الواقع الجليد نهائياً في انتخابات ١٨٧٦.

ويتبين من ذلك كله أن عملية «إعادة الإعمار» كما سمّاها الأميركيون في حينه قد أخفقت ومُني مشروعها بالفشل. فالجنوب بقي فقيراً، وحالة البنية التحتية لم تتقدّم كثيراً، وشعور المهزومين بالمرارة ظلّ قائماً.

لم تنمخض هذه المرحلة عن توحيد فعلي وسياسي لإرادة الشماليين والجنوبيين، بل إنّ الهوة الفاصلة بين الطرفين بقيت على ما كانت عليه حتى نهاية القرن عملياً. وعنصرية أهل الجنوب تجاه السود ازدادت وتعمّدت بدل أن يتمّ محوها تدريجياً، حتى إنّها باقية حتى اليوم في واقع الحياة اليومية والعملية للأميركيين، كما يعلم كل من زار الولايات الأميركية.

ولم تفلح حرب الانفصال في تدجين مواقف أهالي الجنوب، وإعادة إعمار البشر، التي كانت الهدف الأساسي من عملية «إعادة الإعمار» الرسمية. فالشعور العام عند المؤرخين والسياسيين الأميركيين الحاليين هو أن حرب الانفصال لم

تقدم شيئاً. بل إن الإستغناء عنها كان يسمح بمعالجة الأمور بنفس طویل قد یوصل إلى النتيجة السیاسية التوتخاة من غیر تشجیح أو عطف.

كانت إعادة الإعمار تتطلب، فی التجربة الأمریکية، متاخاً نفسياً - اجتهاعياً لم توفره نتائج الحرب. لذلك لم تنجح لا كمشروع إقتصادی ولا كمشروع سیاسی.

لكن هل هذا یعني أن ولايات الجنوب بقیت فقيرة ومتأخرة إقتصادياً بعد ذلك الحین. بالطبع لا.

فقد عادت النهضة العمرانية والإقتصادية، بسواعد الجنویین أنفسهم، بعد ۱۸۷۴، وبعدها استعادوا قیادتهم السیاسية التي یريدون. وذلك إن دلَّ عل شيء، فعل أن عملیات إعادة الإعمار لا تُفرض فرضاً. بل إن من شروطها الأساسية أن تكون طوعية ونابعة من الإرادة الشعبية المحلية. مشروع إعادة الإعمار الشالی بنكهته وطبیته، بقی مرفوضاً فی ولايات الجنوب، ولو عل حساب النمو الإقتصادی، ولم یبدأ مشروع إعادة إعمار الجنوب الحقیقی إلا بعدما عاد القرار السیاسی إلى أبیدی الجنویین أنفسهم، بقض النظر عن عطفهم السیاسی.

۲ - التجربة الألمانية :

تجربة ما بعد الحرب العالمية الأولى فی ألمانيا كانت أيضاً مريرة جداً، حیث إن عملية إعادة الإقلاع لم تأت بالسرعة التي كان توتخاها الألمان، بل إن شعب ألمانيا ذاق للأمرین خلال فترة طويلة، تناهز الست سنوات، قبل أن تبدأ فعلياً عملية إعادة الإعمار.

وانتظار ست سنوات، بعد سنوات الحرب والمهزبة، فترة طويلة جداً فی وعی من یستظرون وعود السلام. فقيل الحرب عام ۱۹۱۴، كان الدولار الأمریکي یساوي ۴ ماركات ألمانية. أما بعد الحرب، وبعد انهيار الإقتصاد الألماني، فبدأ تدهور العملة الوطنية.

في تموز (يوليو) ١٩٢١ بلغ الدولار الأمريكي الواحد ٧٥ ماركاً ألمانياً.
 في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٢ بلغ الدولار ١٨٦ ماركاً.
 في تموز (يوليو) ١٩٢٢ بلغ ٤٠٢.
 في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ بلغ ٦.٠٠٠.
 في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣ بلغ ٧.٢٠٠.
 في تموز (يوليو) ١٩٢٣ بلغ ١٦٠.٠٠٠.
 في آب (أغسطس) ١٩٢٣ بلغ مليوناً.
 في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣ بلغ ١٣ مليوناً.
 في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٣ بلغ ٢٤٢ مليوناً.
 وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٣ بلغ ١٣٠ بليوناً.

انعكس بالطبع هذا التدهور المذهل في العملة الوطنية إحباطاً لا مثيل له في
 نفسيات الشعب الألماني في ذلك الحين. وعندما قرّرت الحكومة الأمريكية، بناءً
 لطلب الحكومة الألمانية، مدّ يد العون الإقتصادي فأطلق مشروع داوس.
 ويعتقضى هذا المشروع سُحح لألمانيا باستدانة ٨٠٠ مليون مارك ذهبي من
 المصارف الأمريكية.

من ناحية ثانية تمّ إنشاء عملة جديدة، الرايخسليك، وسُحّدت قيمتها على
 أساس أن ٤,٢٠ رايخسليك تساوي دولاراً أميركياً واحداً. وعلى صعيد آخر وفي
 الإطار الداخلي عمدت الحكومة الألمانية إلى اتباع سياسة مالية صارمة أسهمت
 هي أيضاً في تقويم المسار الإقتصادي للبلاد. وبدأ المصرف المركزي الألماني،
 بإدارة الدكتور شانت، سياسة تنمية للإقتصاد الألماني قوامها الإحتياد على
 الذات، وتمكّن، إذْ ذاك، من استيعاب أزمة البطالة المتضاعمة. فمن سبعة ملايين
 عاطل عن العمل انخفض العدد إلى نصف مليون فقط. وتمّ تشغيل ٦,٥
 مليون عاطل عن العمل بأجور متدنّية (ولكن برضاهم انطلاقاً من شعورهم
 القومي القوي جداً) في مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية في البلاد (طرق،
 مرافق، مدارس، مصانع صغيرة، الخ).

واعيد تأهيل القطاع العام بأجور زهيدة ونضحية واعية من أفراد الشعب

الألماني. والجدير ذكره أن الأوتوسترادات التي شُغِّت في تلك الفترة لا تزال قيد الاستعمال حتى يومنا هذا.

أما تمويل أجور القطاع العام فكان عن طريق القطاع الخاص، حيث بدأ المصرف المركزي الإئتمانية من المصارف الخاصة، بنية دفع أجور العمال، بعد الإئتماق مع المصارف الخاصة، التي ضُحِّت هي أيضاً، عل فوائده بسيطة جداً وعمل مهل يتم فيها تسديد سندات الخزينة الطويلة الأمد، ومنها ما كان يستحق دفعه بعد ثلاثة أشهر ومنها بعد سنة أو بعد سنة، وكذلك بعد سنتين.

وبما أن عجلة الإقتصاد بدأت تتعور وبدأت البنية التحتية المستعادة تدفر الضرائب والرسوم عل خزينة الدولة تدريجياً، بدأ المصرف المركزي يسد ديونه للقطاع الخاص من مداخل المشاريع التي تم تحقيقها.

واستعادت ألمانيا بذلك، وسرعة مذهلة، موقعها الإقتصادي المتضخم واستطاعت أن تسد جميع ديونها الداخلية والخارجية عل حدّ سواء.

لقد مكنت تضحيات القطاع الخاص وتضحيات القطاع العام والعمال الدولة الألمانية من استعادة عافيتها الإقتصادية في أقل من عشر سنوات. فالإرادة الرسمية في النهوض بالبلاد من جديد التقت بالإرادة الشعبية العارمة والتحمت معها في مشروع إعادة الإعمار.

فبين ١٩٢٤ و ١٩٢٧ عادت الزراعة الألمانية إلى بلوغ متوسطات الإنتاج المرتفعة التي كانت تحققها البلاد قبل الحرب في زراعة الشعير والقمح والبطاطا والشمندر السكري والإنتاج الحيواني.

أما الصناعة فتم توجيهها تدريجياً نحو الإنتاج الكيماوي (صباغات، دهانات، أدوية، أسمدة، الخ)، ونحو الإنتاج الإلكترونيكيماوي حيث تفوقت ألمانيا عل سواها من البلدان الغربية في هذين الحقلين.

وبدأت شركة الطيران الألمانية (لوفتهنزا) هي أيضاً العمل في مجال النقل والشحن عبر العالم اعتباراً من ١٩٢٦. وفي نهاية العام نفسه كان قد بلغ حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والخارج سبعة بلايين دولار، عاكساً عودة ألمانيا إلى الإزدهار الإقتصادي ومكراً نجاح إعادة الإعمار فيها.

٣ - التجربة اليابانية :

تعكس التجربة اليابانية، بعد هزيمة جيوش الإمبراطور هيروهيتو خلال الحرب العالمية الثانية، جبراً مماثلة في مجال إعادة الإعمار.

كانت اليابان قد استسلمت من دون شروط في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، بعدما ألقي الأميركيون قنبلتين ذريعتين على كل من هيروشيما وناغازاكي.

أما نتائج الحرب على اليابانيين فكانت بمثابة كارثة، حيث اضطرت البلاد إلى تسريح فوري للمليون جندي على الأراضي اليابانية وثلاثة ملايين آخرين خارج أراضي إمبراطورية الشمس. وكذلك حكمت المحاكم العسكرية الجديدة بإعدام ٧٠٠ ضابط ومسؤول سابق، كما خسرت اليابان جميع البلدان التي كانت تستعمرها أو تحتلها قبل ذلك التاريخ في كوريا وتايوان والصين.

لقد وضع خطة إعادة الإعمار فريق أميركي برئاسة الجنرال ماك آرثر، وبعد مناقشات طويلة داخل هذا الفريق تمّ الاتفاق على إبقاء شخصية الإمبراطور شخصية معنوية وسياسة حفاظاً على المحصنات الثقافية اليابانية. لكن الدستور الجديد الذي وضعه الفريق الأميركي نصّ علناً على أن الإمبراطور ليس من أصل إلهي، بل إنه إنسان مميز «رمز الدولة ورمز وحدة الشعب» (المادة الأولى من الدستور الياباني الجديد).

هكذا أعلن الدستور الجديد لليابان بتاريخ ٣ أيار (مايو) ١٩٤٧ وتأسست عملية إعادة السياسة عليه. ويعتصم هذا الدستور أطلقت الصيغة الديمقراطية الجديدة في البلاد، فمنح دستور ١٩٤٧ حق الانتخاب للنساء وأعاد تركيب بنيتي مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وفي موازاته وُضعت تصاميم لإعادة تأهيل الزراعة، كما أعيد تصميم التربية على أسس حديثة.

من جهة أخرى أوقفت كلياً نفقات التجهيز العسكري في البلاد والتي كانت تحتصّ في السابق أكثر من ٣٠ في المئة من الميزانية العامة. واعتباراً من ١٩٤٨ بدأ التعاون الفعلي، في المجال الاقتصادي، بين الولايات المتحدة واليابان. وبدأت البعثات الأميركية المختلفة تسهم في إعادة إعمار البنية الاقتصادية اليابانية.

لكن اليابان لم تعد دولة حرة إلا بعد توقيع مسؤوليها والمسؤولين الأميركيين

على اتفاقية سان فرانسيسكو في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١، بعد مضي ست سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية.

وخلال حرب كوريا (١٩٥٠ - ١٩٥٣) صارت اليابان الممّون الأول للالة الحربية الأميركية والقاعدة العسكرية الأميركية الرئيسية في شرق آسيا.

هنا نجد الإشارة إلى أن فريق الجنرال ماك آرثر كان قد أسس خطة إعادة إعمار اليابان على قاعدتين أساسيتين: الأولى إعادة صياغة بنية مؤسسات الدولة اليابانية كافة لجهة إدخال التمثيل الديمقراطي إليها وتحديث أطرها مع تحويل تدريجي لولاء المواطن نحو الدولة، والثانية المحافظة على شخصية الإمبراطور الياباني المعنوية بغية عدم إحداث البليلة الثقافية والتكرية في البلاد.

ويبدو أن هذه الخطة تكوّلت بالنجاح لرؤيتها البعيدة المدى ولأن تشخيصها للبيئة المعرفية اليابانية كان موضوعياً وصحيحاً. فالمجتمع الياباني كان شديد التقليدي في ذلك الوقت. وعدم إثارة الحساسيات الثقافية كان واجباً على واضعي الدستور الجديد. وخطة إعادة الإعمار. ذلك أن البنية العائلية الموروثة والمحافظة على الشخصية المعنوية للإمبراطور ساهما في إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي.

فأخلاقيات العائلة التقليدية أدخلت إلى جميع المؤسسات الإنتاجية المبنية تكنولوجياً على النموذج الغربي بعد الحرب. فكان صاحب المصنع أو المؤسسة يُعتبر، ولا يزال، «الأويابون»، أي الأب، أما المستخدمون في المصنع أو المؤسسة فكانوا ولا يزالون يعتبرون أنفسهم «الكوبون»، أي الأبناء.

وفي إطار المؤسسات الإنتاجية كان الإلتزام متبادلاً. فالطرد نادر جداً، والإضرابات العالية، في المقابل، نادرة هي أيضاً. والقاعدة العامة في اليابان هي أن يدخل المستخدم شاباً إلى مؤسسة ما ولا يخرج منها إلا عند بلوغه سن التقاعد الوظيفي.

كما أن العطلة السنوية في جميع المؤسسات تتراوح بين أسبوع وعشرة أيام فقط، حفاظاً على الإنتاج الأقصى وتوضيحية من العمّال تجاه المؤسسات التي يعملون في إطارها. فالعائلات الأبوية تفرض على الجميع الإلتزام الكامل.

وهذا التضامن المنعش للأفراد في المجتمع الياباني إبان خروجه من هزيمة الحرب العالمية الثانية، والذي لا تزال مفاعيله سارية حتى اليوم، سمح لليابانيين بتحقيق استمرارية في الجهد الإنتاجي ووفر ارتباطاً نفسياً لجهة ضمان العمل.

كذلك سمحت خطة إعادة الإعمار هذه، المدروسة والمتكاملة والشاملة الصمديين السياسي والإقتصادي، باحتلال اليابان، بعد ثلاثين سنة، المرتبة الإقتصادية الثالثة في العالم، وبعد أربعين سنة المرتبة الإقتصادية الثانية.

فعل رغم أن ١٦ في المئة فقط من أراضي اليابان صالحة للزراعة، يقوم الفلاحون اليابانيون باتباع نظام للزراعة ثنائي. فخلال السنة الواحدة تُزْرَع الأرض مرتين على التوالي، ما يسمح بمضاعفة مساحة الأرض المزروعة عملياً.

في مجال صيد الأسماك تأتي اليابان حالياً في المرتبة الثانية في العالم. وفي حقل الصناعات التحويلية تحتل المرتبة الثانية كذلك.

وكلنا سمع في السنوات الأخيرة بتعميم المؤسسات اليابانية لعقّة مؤسسات أميركية مفلسة وبشراء عقارات واستثمارات واسعة في الولايات المتحدة الأميركية، حيث تمكّنت اليابان خلال السبعينات والثمانينات من أن تستقطب وأن تحفظ في مصارفها أكبر كتلة مالية في العالم.

لم يكن ذلك كله ليحصل لو لم تقم اليابان، بعد خروجها من الحرب، بتقليد بعض أوجه الثقافة الغربية، خاصة الثقافة التكنولوجية والإستهلاكية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الياباني، في معايير الثقافة، لا يقلد إلا النماذج التي هو معجب بها. وتقليد التكنولوجيا الغربية يأتي في هذا الإطار. فقد حافظ الياباني على تقليدية بنيتة الإجتهادية وبنى نموذج التكنولوجيا الغربية لكي يسوى به ويفرض نفسه ويحافظ على شخصيته المميّزة.

فالنظام التربوي والذي صبّ اليابانيون جهودهم عليه بشكل مكثّف فور انتهاء الحرب (والذي هو اليوم من أكثر الأنظمة التربوية في العالم تقدماً)، قام على فكرة ضرورة تقليد الغرب في حقول تفوّقه للتمكّن من الوقوف في وجه غزوه وللمحافظة على الخصوصية الثقافية والحضارية اليابانية.

وقد طمّ هذا النظام التربوي بقيم التضحية الفردية وعبة الواجب والشعور

بالشرف لنبوء مرتبة النجاح والتفوق.

٤ - التجربة اللبنانية :

الآن وقد استعرضنا هذه النهج المختلفة في فهم وتطبيق إعادة الإعمار، ماذا يمكننا أن نستج؟

أهم ثوابت التجربة الأميركية والألمانية واليابانية أن الإرادة الشعبية والإقتناع الذاتي هما في أساس عمليات إعادة الإعمار عند الشعوب كافة. فمن دون توافر هذه الإرادة يستحيل البدء بعملية إعادة الإعمار. فمسانعة أهل الجنوب بعد الحرب الأهلية الأميركية تسببت بإيقاف مشروع إعادة الإعمار الذي كان قد سخط له الشاليون. وحيث أن المسألة فكرة إيجابية، فهي تستدعي الإقتناع الفردي والجماعي.

لم تتم العملية خلال المهلة التي كانت قد قرّرتها إدارة ولايات الشمال الأميركي، بل إن أهل الجنوب قاموا بتعطيلها من خلال أعمالهم السلبية التعمّدة (قمع السود) ومن خلال خياراتهم الانتخابية (مناصرة الديمقراطيين ومناهضة الجمهوريين).

وانطلقت العملية في ولايات الجنوب الأميركي بعدما ضمن الجنوبيون انتصار ممثليهم في انتخابات عام ١٨٧٤ وفوز الحزب الديمقراطي بغالبية أصوات سكّان جنوب الولايات الأميركية.

كذلك تأخّرت العملية في ولايات الجنوب تسع سنوات كاملة، وذلك على رغم حاجة أهل الجنوب للطرق والجسور والسكك الحديدية والمدارس، بسبب عناد الجنوبيين وإصرارهم على الإمسك بقرار إعادة الإعمار بأنفسهم، ومن خلال ممثليهم ورفضهم القرار السياسي والإقتصادي الشمالي، المفروض من الغالب على المطلوب.

فالشعب بكامله يب نحو إعادة الإعمار عندما يشعر أنه، ككل، مهزوم، وأن عدوّه يسيطر على بلاده بالقوة العسكرية. حينذاك يلجأ إلى النهوض

الإقتصادي كوسيلة لتحقيق إرادة الشعب باستعادة القوة والإسكاح سلاح سلمي يدافع به عن مستقبله (كما حصل في اليابان).

وغريزة الحياة تدفع الشعوب المهزومة عسكرياً نحو المباشرة فوراً بعملية إعادة الإعمار التي تتطلب جهوداً وتضحيات ضخمة. لكن هذه التضحيات والجهود التي يبذلها الشعب المهزوم عسكرياً تهدف إلى استعادة معنوياته وعدم السباح بالإنكسار والتحول إلى موت.

وغالياً ما تلعب النساء في هذه الظروف دوراً بارزاً وتضخّ في الساحة طاقة معنوية استثنائية إذ إنها لا تشعر ولا تعترف بالهزيمة بالمرارة نفسها التي يعيشها الرجال المائدون من الحرب. وهكذا يسهمن في رفع المعنويات من جديد وثمها في تفاصيل الحياة اليومية، وفي حياة الرجال والأطفال على حدّ سواء.

أما عندما تكون الإرادة الشعبية منقسمة، عند انتهاء الحروب الأهلية، مثلما حصل في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٨٦٥ وفي إسبانيا عام ١٩٣٩، وعندما يعتبر أحد الأطراف أنه الغالب والطرف الأخر أنه المغلوب، تتعطل الإرادة الشعبية وتحلّ بدل الإرادة الشعبية الواحدة إرادتان، تنتظر كل واحدة منهما بالجماء مختلف عن الأخرى وتقاتع في المشاركة في الجهد الواحد والتصور الواحد لمستقبل النظام والبلاد، وتتوقف عملياً عملية إعادة الإعمار الشاملة (كما حصل في الولايات المتحدة)، أو تحلّ مكانها إعادة بناء البنية التحتية المهتمة، من دون إعادة بناء الإنسان المواطن الجديد (كما حصل في إسبانيا).

أما في النموذج الليتاني الحالي فنحن أمام وضع أقرب إلى التجربة الأميركية من إلى التجربة الألمانية أو اليابانية.

فذهنة إعادة الإعمار غالباً بسبب غياب الإرادة الشعبية الواحدة. حيث إن الليتانيين الذين دخلوا الحرب عبر اللعبة الطائفية خرجوا منها أكثر طائفية على صعيد وعيهم السياسي العام.

فالانقسام في النفوس ما يزال سائداً، ومفردات «المسيحي» و«السنّي» و«الشيوعي» تعني هويات سياسية طائفية أكثر من أيّ وقت مضى في الحياة اليومية والعملية. وفي إطار السياسة الداخلية تنطفئ هذه المفردات الطائفية، في التداول

بين الناس، على مفردة «الليبان».

وبناءً على ذلك فإن مجلّبات الوعي السياسي في لبنان، الذي لم يملك بعد وعياً سياسياً لبنانياً، تتمحور حول حقوق الطوائف ومواقفها ومواقفها. وهذا ما يمنع تبلور الوعي موحد يعبر عن إرادة شعبية واحدة وعن قناعات واحدة.

من هنا فإن مشروع إعادة الإعمار لا يحد في لبنان ما بعد الحرب ذهنية واحدة يرتكز عليها للتهوض بالبلاد من كبوة الحرب. فالإستعدادات المعرفية عند اللبنانيين لا تزال (عند الجميع) دون مستوى تشكيل إرادة شعبية واحدة كذلك التي سمحت لآلاتها واليابان أن تتغل بها من هزيمة الحرب إلى منطلق إعادة الإعمار.

وتستحيل إقامة مشروع إعادة إعمار بلد أنهكه الحرب بتف الوعي الطائفي الشعبي المنتشرة حالياً في لبنان. فلا أحد يفهم إعادة الإعمار على أنها مشروع يقيد البلاد برمتها، بل إن كل واحد يفتش في المشروع عما يقبده هو أو ما يفرضه هو، وهذا أخطر ما في ذبول الحرب اللبنانية.

هنا الكلام عن الإحباط، في الأوساط المسيحية، وهناك الكلام عن الإعمار غير التكاملي، في الأوساط الشيعية، وكلام عن خصوصية لم تؤخذ بالاعتبار في الأوساط الدرزية، وكلام عن ضرورة حصر الإنماء في بناء الأسواق، في الأوساط السنية.

ما نلاحظه أيضاً في تجارب الشعوب الأخرى التي خاضت مغامرات إعادة الإعمار بإرادة شعبية عارمة وواحدة، أن الحروب لم تدم فيها طويلاً. ففي التجربة الأميركية دامت أربع سنوات وكف ذلك في التجربة الألمانية والتجربة اليابانية.

أما في النموذج اللبناني فإن الحرب دامت ١٧ سنة متواصلة. ولهذا الفارق الزمني الكبير تأثير خطير على مشروع إعادة الإعمار.

فالياباني الذي طُلب منه أن يترك البنديقية والمدفع وأن يعود إلى العمل هو نفسه الذي كان يعمل قبل خمس سنوات في أحد حقول الخدمات أو الإنتاج، الشيء الذي ينطبق على الألماني.

أما اللبناني الذي يُطلب منه ذلك، فلَمَّا أنه كبر ١٧ سنة وفقد عنفوان وطاقة الشباب، بعدما طمحت الحرب أعصابه ذهاباً وإياباً، ولَمَّا أنه ينتمي إلى جيل شباب الحرب الذي لم يعيش سوى الشواذ والإعوجاج، ونراه اليوم في المدارس والجامعات بلا طموح محطّم المعنويات.

ولا نجد حالياً في لبنان، في إطار أعضاء الفئة العمرية التي تختصت الأربعين، طموحاً كالياً ولا معنويات قوية. بل إننا نجد أناساً قوّست المسؤوليات والأزمات المتلاحقة أكتافهم، يسمون لأنفسهم حاجتهم وحاجة عيالهم بشكل فردي.

ولا نجد حتى عند الفئة العمرية التي لم يبلغ أعضاؤها بعد عشرين ربيعاً معنويات وطموحات الشباب. بل ضيافة في استشفاف معالم المستقبل وروحية في السفر والهجرة هرباً من الواقع المأسوي.

أما الفئة العمرية التي تقع بين العشرين والأربعين عاماً فإن قسماً كبيراً منها سافر إلى الخارج ليحصل في بلدان الاغتراب.

لذلك فالإستعدادات النفسية - الإجتماعية المتأثية عن المعطيات السكانية التي خرجنا بها من الحرب لا تسمح موضوعياً بتوفير القاعدة المثبتة لمشروع ضخم كهذا.

بالطبع لن نصل إلى صورة سوداوية كذلك التي توصل إليها زياد رحباني في مسرحته حيث إن هناك عنصراً ثالثاً، مهماً جداً، قامت عليه عمليات إعادة الإعمار في إطار الشعوب التي نكبتها الحرب، ألا وهو الدولة.

فأجهزة الدولة القويّة والتي أعيد تأهيلها في كل من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان هي التي سمحت لهذه البلدان بتحقيق مشاريع إعادة الإعمار.

والدولة اللبنانية التي قبل لنا في زمن الميليشيات، مئات المرات، إنها ماتت، ما زالت حيّة، وحكومات ما بعد اتفاقية الطائف تعمل، كل بطريقتها، على استعادة دورها.

لم نحضر ستان على الحرب الأهلية الصومالية حتى انفرط بناء الدولة كلياً في

الصومال، وكذلك الأمر في يوغوسلافيا القديمة .

أما في لبنان فقد تجاوزت الدولة حروب الجيوش والطوائف كافة وعادت لتلعب دورها . وإذا كان أداؤها ما يزال محتاجاً إلى التمتين، لكتبا، عملياً، ونظرياً، أمنا الوحيد في إعادة الإعمار .

خاتمة

حكمة عوليس (*)

ميزة دساتير بلدان العالم الثالث أنها خليطٌ من الاتجاهات يعكس مدى تشابك الأمور على صعيد مجتمعاتها.

فكُلُّ الدول التي نشبت فيها حرب أهلية في العالم الثالث، خلال السنوات الخمسين الأخيرة، هي دول تقوم على دساتير تتميز بالإزدواجية. فالدستور اللبناني، على سبيل المثال، هو دستور مدني من جهة ودستور ديني من جهة ثانية. بالتالي فالمجتمع يشعر بنفسه، في ظلِّ هذا الإطار المرجعي الأساسي، أنه ليس مجتمعاً مبنياً على أساس مدني ولا مجتمعاً مبنياً على أساس ديني.

وقد دخلت، تحديداً، الحروب الأهلية عندنا من هذه الشقوق التي تفصل بين أسس المجتمع المدني وأسس المجتمع الديني (في الهند وقبرص ولبنان بنوع خاص).

ومن الشقوق الأخرى التي تسرَّب منها الحروب الأهلية بسهولة نذكر أيضاً المجتمعات التي هي، في دساتيرها، مدنية وإثنية على حدِّ سواء، مما يعني أنها ليست مجتمعات مدنية مكتملة ولا مجتمعات مبنية على أساس إثني صرف، كما هو حاصل في البوسنة وأفغانستان. فالنزاع الأهلي وضع نفسه على سكة الحرب في

(*) Ulysses، شخصية معروفة في الأساطير اليونانية [الأونسية] اشتهر عوليس بالحكمة والكر، ولا سيما في استخدامها معاً للتخلص من أسر «السيكلوب»، السخ العملاق ذي العين الواحدة.

هذه البلدان من خلال هذه المرآت الضيقة في زمن السلم والواسعة جداً في زمن الاختلاف والقتال.

ومن الشروخ الأخرى نذكر أيضاً مجتمعات البلدان المعتمدة على دستير نصفها مدني ونصفها عسكري. وهذه ميزة دول أميركا اللاتينية بما فيها أميركا الوسطى والجنوبية التي لا هي مبنية على أساس مدني ولا هي مبنية على أساس عسكري صرف. فيبقى الشقّ مفتوحاً، في فترات السلم والمهدوء، لكنّه سرعان ما يتطلع العسكري المدني عند هبوب رياح القتال السياسي.

وهناك نموذج آخر نجده منتشرأ في القارة الإفريقية، حيث يقوم العديد من دستير هذه الدول على أساس مدني وقبلي على حدّ سواء. فعدم حسم الأمور لا في هذا الاتجاه ولا في ذاك يُبقي الشقّ مفتوحاً بين أبناء الدولة الواحدة، فينبت الشقاق منه عند قدوم الأزمات المستعصية وحدث الإحتلال العام، كما حصل في الصومال، حيث ابتلع القبلي المدني.

السيناريوات مختلفة. ففي كل دولة نلاحظ وجود تركيبة خاصة بالحرب الأهلية الناشئة. لكن، في جميع النماذج، نلمس لمس اليد أنّ الصراعات الأهلية المسلّحة تقوم على قاسم مشترك هو المجتمع المدني.

ولذلك، كلما كانت التجربة المدنية، في دولة ما، عريقة ومتبلورة، كلما تجنّب مجتمعها المدنيّ المراسم، شبح الحرب الأهلية.

وبالمقابل، كلما كان المدنيّ ضعيفاً بسبب تشابكه مع الدينيّ أو الإثنيّ أو الديكتاتوريّ أو القبليّ، كلما ازدادت مخاطر نشوب الحرب الأهلية.

فالشقّ المقترح هو دعوة مفتوحة للحرب، بقرّر زمانها الأفرقاء الإقليميون المهيمنون أو «السيكلوب» الأميركيّ ذو العين الواحدة، مباشرة.

المفردات

٧	مقدمة
١١	الفصل الأول: نوايت الحرب الأهلية
٣٣	الفصل الثاني: زعزعة الإستقرار الأمني والأخلاقي العام
٤٨	الفصل الثالث: قتل الذاكرة الشعبية
٦٣	الفصل الرابع: القبرصة: الطلاق على الطريقة الكولونيلية
٨٠	الفصل الخامس: اللبنة I: الهجرة والتهجير
٩٢	الفصل السادس: اللبنة II: السيارات المفخخة
١٠٢	الفصل السابع: اللبنة III: الثقافة والمجتمع في زمن الحرب
١١٨	الفصل الثامن: الصوملة: زوال الدولة
١٣٣	الفصل التاسع: البلقنة: براكين البلقان
١٥٠	الفصل العاشر: إعادة الإعمار ومشقاتها
١٦٥	خاتمة: حكمة عوليس

٢٠٠٠/٩٤/١١٧٢

مجلس إدارة شركة التأمين العامة - ٢٠٠٠/٩٤/١١٧٢

جذور الحرب الأهلية

□ من البديهيّات التي لا يُجادل أحد فيها أن الحرب وُجدت منذ أن وُجد البشر والمجتمعات والدول، وذلك من ضمن جدلية التسام - التنازع الدائمة الحضور والاشتغال. وثمة من يؤكد أن الحرب الأهلية لربما كانت هي أصل الحروب وأقدمها، ولربما كانت أيضاً أقسى أنواع الحروب وأكثرها شراسة ووحشية.

□ فمن أين تنبت الحرب الأهلية وما الباعث عليها؟ وما هي الديناميات المحرّكة لها؟ وفي أية تربة خصبة تنمو وترعرع؟

□ هذه وغيرها من الأسئلة يُحاول أن يجيب عنها الدكتور فرديريك معتوق في هذا الكتاب الذي يريد التأسيس لقاعدة علمية وهي أن الصراعات الأهلية - وإن اختلفت معادلاتها وسيناريوهاتها - تقوم على قاسم مشترك يجمعها هو العنصر المدني؛ فكلما كانت التجربة المدنية في دولة ما عريقة ومبلورة، كلما تمحّب مجتمعاها المدني المتلاحم شبح الحرب الأهلية. وبالعكس، كلما كان العنصر المدني ضعيفاً واهناً فيها بسبب تشابكه مع العامل الديني، أو الإثني، أو الإقليمي أو القبلي... إلخ، كلما ازدادت مخاطر نشوب الصراع الأهلي.

□ ولعل هذه القاعدة المفترضة تتجلى كأوضح ما يكون التجلي في نماذج الحرب الأهلية في لبنان وقبرص والصومال والبوسنة... وهي كلها تعيننا نحن العرب بشكل أو بآخر.

دار الطليعة للطباعة والنشر

بيروت